





ملک : ایران  
۷۵۸۹



MS. 2. 66  
7871

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

MS. 2. 66  
7871

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
٩

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
٩

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
٩

مكتبة  
الشيخ  
الشيخ  
٩



لديكم انتم الذين

الكل من النكاح المسمى ان كان ركبان في عبادات الشريعة خمسة الفصل و  
الركبان المسمى وجميعهم ان كانا

الصلوة الصلوة الشرعية يحتاج فيها العلم بغير اشتراطها ما هو شرطها و  
كيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الاحكام ونحن نقدم الكلام في الشروط و  
نقدم بها الكلام في باقي الفصول ان شاء الله تعالى فنقول شرط الصلوة على  
ضربين احدهما يشترط فيه الوجوب وهو الاداء والثاني يقتضيه العلم والاداء  
فالاول على ضربين ضرب يشترط فيه الجهل والنسأ وهو ثلث اشياء البهوت  
وكحال العقل ودخول الوقت وضرب يقتضيه الشك وهو انقطاع دم الحيض  
والنفاس وما يقتضيه الاداء ثمانية اشياء الاسلام والحرية وسائر المعروفة  
مع ان مكان وان يكون مكان الصلوة وموضع السجود بالمعنى هو عرفة فهو  
صحة والنية واستقبال القبلة والقيام مع ان مكانه وبيننا في ذلك شرط  
او يقتضيه الجماعة والعبدان نذكرها فيما بعد ان شاء الله تعالى **فصل**  
اما القربة فيحتاج فيها الى العلم بغير اشتراطها ما هو شرطها وما هو  
يفعل وكيفية فعلها وما يتعلق بذلك من الاحكام والظواهر على ضربين  
ظاهرة على حدث وظاهر من خبر الظاهر الذي عن الحديث على ضربين  
وضوء وغسل وقراءة الفاتحة وما يقتضيه ما يستلزمها من ما يشترط  
عدم التمكن منها التمكن من لم يرفع الحديث وان حدث التي توجبها كمال واجبة  
تتمها اذا انقضى من حدث الغسل وضوء وما يقوم مقامه من التمكن من حيث  
كونه مكلفا بفعل الصلوة وما جرى مجراها لا يشترط فيها الظاهر  
خمس اشياء البول والغائط والبرص ودم الاستحاضة والخصومة وما يفقد

والطهارة

مع

بغير التخصيص من نوم او مرض او احوال التي توجب كراهة الغسل او ما يوجب  
مقامه من التمكن من فعله فاشترط في طهارة البدن واللباس والوجه واليدين  
دم النفاس ومسح بشرة اليدين من الناس بعد برده بالوقت وقبل تطهيره  
بالغسل ولا يوجب هذه الطهارة شيء سوى ما ذكرناه سواء كان خارجا عن  
احد السبلين كالذي واليدين والخصاة والرد والحيض من جناسه او  
ما عداها من البدن كما في قدم القدم والخصاة او لم يكن خارجا عن البدن  
كحلم اليد او الذراع او القدم في القدم في القدم او الكحل من لم يغزوا وما  
مسح التراب من اليد اجماع ان ما قوته وفيه خمسة اشياء ما يشترط فيها من ان  
صول هذه الاشياء بول او ان اصل براءة التمسح وتغلبها بما يوجبها  
رأه بغير ما ذكرناه يحتاج الى دليل وليس في الشرح ما يدل على ذلك لان  
اعتماد الحكم على اخبار خاذا وقيل ان لم يرد التعبد بالعلم بهما في  
الشريعة على ما بيناه فيما مضى واصل الفقهاء هذه الكتاب ويجوز للمكاتب  
ان لا يستقبل القبلة وان يستبد بها في حال بول او استنساخ مع ان مكانه و  
ولا فوق في ذلك بين الصحابة والفقهاء يدل على ان جماع المشار اليه وبقية  
الاحكام والظواهر على ان ما روي من طريقه من قوله صلى الله عليه واله ان ان  
احدكم لم يغتسل فلا يستقبل القبلة ولا يستبد بها بول ولا غائط ولا  
لم يفصل ويوجب ان لا يستقبل الشمس ولا القمر ولا يحدث في الماء الحيا  
ري ولذا اكثر التاركين فاما القليل ومياه الابل فلا يجوز ان يحدث  
فيها ولا يوجب ان يبقى بالبول الا في الصلوة وسجود الخواص واستقبال  
الزيج ويوجب ان لا يحدث في كل وضوء يتأذى يحصل للبول فيه كسطوة  
ان شربا ومساخطة الثمار وافنية الدور وجوز الطرقي ويستحب تقليم

على الجنب من السجدة التي هي سبيل ووضوءه في طهارة السجدة والحمام  
سجدة النبي صلى الله عليه واله فانه لا يجوز له ان يركب على حال وان احل  
في احدهما تيمم من موضع وضوءه ويجوز عليه قراءة العنايم الاربع سجدة  
لنفسه وحده والنجس اقسامها سبعة وما عداها داخل تحت قوله تعالى فان  
ما تيسر من القرآن وحده عليه ستمائة للصحة او اسم من اسماء الله  
تعالى واسماء الله بغيره ولا يحتمل عليهم التمسح ويكفي له كل واحد من  
بعد المضمضة وان استغشق وانتم ما بعد الوضوء والمضمضة كل  
ذلك يدل على ان جماع المشار اليه واتحاده للحيض في المحدث في الزمان  
لهذا المشروعة في زمانه ان لم ينسح على ما مضى كان وكذا دم الاستحاضة  
ان الغالب على حكم الحيض والخلط والبرص والدماء في البرص المائل الى الاسود  
وجازم الاستحاضة التقر والبرص وده والاصفر والقر والحيض ثلثة ايام  
ايام اكثر عشرة بدليل اجماع المشار اليه وان لم يركب في ان من ثلثه  
المالعة من الحيض وليس في الشرع ما يدل على ان ما نقص من الثلثة وزان  
على العشرة منه واقل الطهارة الحيضتين عشرة ايام على ما قلناه في  
المسئلة الاولى ولا حد لاكثره بل خلافه وانما ثبت ان اقل الطهارة  
كثيرا لحيض ما ذكرناه كمال ذلك اصله يدل عليه للبدن من النساء ومن  
اختلف في سببها فمنهم من قال ان اوقات الحيض ايام من انقطاع الدم في ثلثه  
ايام فليس بجواب وان استمر ثلثة ايام حياض وكذا في تمام العشرة فان  
رأت بعد ذلك دما كان استحاضة الى تمام العشرة اثباته وان ذلك  
هو اقل ايام الطهارة فان رأت في اليوم الحادي والعشرين دما وسقط  
بما مضى من ايامها من ايام الحيض في اليوم الحادي والعشرين ايام في موضعها اقل ايام

الاحتياط ليس عند دخول الموضع الذي يتخلى فيه واليدين عن المروج والبرص عند  
ها عند الاحتياط وعند الغزاة منه كمال ذلك بدليل اجماع المشار اليه ويجب  
ان يستغشق من الاحداث للقدم وكيفية التي توجب مسح اليدين وما يقتضيه  
التخصيص اما البول فيجب ان يستمر منه او لا يترك القصد في المسح  
من خرج البول في راس ثلث مزارع البول ما عدا ما في راسه من البول  
فان لم يركب الا الماء وحده مع وجوده وكذلك باقي هذه الاحداث اعني  
التي يجب عليها الاستنجاء الا للفرقة فانه يجوز فيه ان يجاز مع وجود  
الماء وما يقوم مقامه من ان من الظاهر ان البول ليس هو المطهر والماء  
والدور وسنة من ثلثة ان يكون ثلثة ان الماء افضل والنجس يبعثه افضل  
من ان يقتصر على الماء وحده هذا ما لا يشترط في البول فانه قد تعدد لم يجر  
في اقله الا الماء ويدل على حجية ذلك اجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط  
فانه من استنجى على الوجه الذي ذكرناه وصلى برئت ذنبه من كل ذنب  
ان لم يستنجى او استنجى بخلاف ما ذكرناه واما النوم فانه يجوز صريح  
اعتبار باحوال التيمم بدليل اجماع المشار اليه وقوله تعالى يا ايها الذين  
آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وما قام المفسر  
ان تيمموا صحت على سبب يقتضيه ذلك وهذا هو الجواب عن قوله من النوم  
بالانطلاق ويجوز على مخالفين بما روي من قوله صلى الله عليه واله  
العينان وكما استقر في ناه فليتمنن ولم يفصل واما الجناس فيكون  
بشك من احدهما خروج المني في النوم واليقظة بشهوة وسجود سجدة  
على كل حال ولما في في قوله في الخروج وحده ان يغيب الخشعة فيه وان  
لم يكن هناك استناب بدليل اجماع المفسر وذكره وطريق الاحتياط وجوز

على الجنب















والله يفعل به التيم ولا يجوز لا يترب طاهر ولا يجوز بالكل ولد بالز  
 رنج ولا يفيد من العباد ولا يترب بالعلم شي من ذلك بالجماع  
 وقوله في حقهم صعبا طيبا والصعب هو القرب الذي في العلم  
 شيء غيره وذكره لكاتبه روي عن أبي حنيفة وغيره من أهل العلم  
 والطيب هو الطاهر **فصل** في كيفية التقرب لله اما الوضوء فيقف  
 تحتها وضوءه او ثوبا النية بالجماع وقوله في التقرب اليها الذين  
 منوا ان اقموا الى الصلوة فاستسوا وجوهكم الى الله ان التقرب  
 غسلوا وجوهكم للصلوة واتخذوا ذكر الصلوة احتسابا كقولهم  
 اذا قمنا الى الصلوة فاستسوا وجوهكم الى الله ان التقرب  
 وتقربوا الى الله فاعملوا ذلك لئلا اذا امر الله بغيره لا تفعلوا  
 للصلوة فلو بدت النية ان تقربوا الى الصلوة فغيرها  
 وبدل على ذلك استسوا وجوهكم الى الله فاعملوا ذلك لئلا اذا امر الله بغيره لا تفعلوا  
 الذين ولا خلاف في الاخير من النية والوضوء الذين لا نية في  
 بدل ليل الاصل ويحقق على الخلق بما لا يفرق من قوله صلى الله عليه وسلم  
 الوضوء شرط لان يمان ويحقق عليه في وجوب النية بما روي عنه  
 قوله صلى الله عليه وسلم ان اعمال بالنيات واليمان مائة الى اجناس  
 ان اعمال اذا كانت توجد من غير نية ثبت ان الذي اتى بها يكون  
 قربة وشريعة وحجته الى الله بالنية ولا في قوله واليمان مائة  
 يدل على انه ليس له ما لم يكون هذا حكم لفظه في اللسان العربي  
 على ما بيناه في ما مضى من الكتاب والنية هي ان يريد المسكين  
 الوضوء لوجه الحديث واستنبطه ما يريد من الصلوة من الصلوة

في كيفية الوضوء

الزوي

او غيرهما فاقترنوا في طهارة طهارة الله وقربه اليه اعتبارنا تعلق  
 ان رده برفع الحدث لا في حصوله مانع من التوجه في ذكرناه  
 من العباد واعتبرنا تعلقنا باستباحة العباد لا في ذلك هو  
 الوجه الذي لا حمله امر برفع الحدث فالحال ان يكون حدث العقل  
 على الوجه الذي امر به من حمله واعتبرنا تعلقنا بالاطاعة لله تعالى  
 بذلك يكون الفعل عبادة واعتبرنا القرب اليه سبحانه والعبادة بذلك  
 طلب للمنفعة التي فيها منتهى منتهى ما لا يقرب الله تعالى ما بيننا  
 فيما مضى من ان يكون ذلك من الغرض المطلوب بطلان العلم الذي  
 خرجنا عنه بالاعتقاد في الاعتقاد في القرب اليه سبحانه في نفسه امر الله  
 وشكاه ومدح على فعله وسبجنا عليه القواب ودليل ان امرنا في  
 له تقربا وسجدا وقرب وقوله تقربا اي تقربا الذين امنوا وكهوا وسجدوا  
 واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ان المعنى اما ان يكون  
 افعلوا ذلك على وجهكم الفلاح به واما ان يكون افعلوا لكي تفلحوا  
 او دليل من سبجنا على ذلك ووعده القواب عليه قوله ومن السحاب  
 من يقرب الى الله واليوم الآخر ونحن ما ينفع قربا من عند الله وهو  
 الرسول ان تقربا قربة لهم سيدخلهم الله في رحمته فاحضرنا من عن  
 باطنهم وما نوه من التقرب بالاطاعة اليه ومدحهم على ذلك  
 ووعدهم القواب عليه فان كان الوضوء واجبا بان يكون وصلة  
 الى استباحة وجهه ليقرب نوى وجهه على الوجه الذي لم يجب  
 وكذا التي كان نوايا وجهه من الله وبوقته على الوجه الذي كان  
 ايقاعه عليه ويجوز ان يودي بالوضوء للمذنب القرب من الصلوة

الزوي

توضوا ورفع مقدم عامته وادخل به تحتها فمسيح مقدم راسه  
 والعرق السابع مسح ظاهر القدمين من راس الاصابع الى  
 الكعبين وهذا انما يتبين في وسط القدم عند عقد الشراك و  
 ان فضل ان يكون ذلك بباطن الكعبين ويجوز باصبعين فاما  
 ويدل على ذلك مضنا الى ان جماع الكعبين قوله تعالى واستسوا  
 برؤسكم وارجلكم الى الكعبين ان راسه امر بغيره الراس ثم عطف  
 عليه لانه لا رجل فوجب ان يكون بباطن الكعبين العطف مثل  
 حكمه كما وجب مثله في ان يدي والوجه وسوله في ذلك  
 القداء بالرجل والتمص بالوجه فلا وجه له ان العطف  
 على الراس ومن يقص ويصه له الجاوه وقد اجد ان  
 محققه عند العرب قد نفسوا الجواب بالجاوه اصله ونا  
 ولوا الجوز في حيزه على ان المراد حيزه مثل سرير بول  
 حسن وجهه وان قد عينه جوزه شاذ نادرا لا يقاس عليه ولا يجوز  
 الى الابد حمل كتاب الله عليه ولو جرد في العطف الى الذي ان  
 يبقيه من الجواب بالجاوه حكمه وان ان الجواب بالجاوه انما يكون في  
 وضع الذي شرفه الشبهة فيه من العلم ان قربا يجوز ان يكون من  
 صفات القلب وليس كذلك ان رجل ان لم يجز ان يكون معلوم  
 نية ان يكون مسموح ولا يجوز ان يكون اعزها الجاوه لحصول  
 ليس بذلك واما التمسك بالباطن في موضع الراس  
 كما قاله غاري انتباهه فابحج فلست بالبال ولا المدي والسواهد  
 على ذلك كثيرة وعظمها على موضع الراس هو الذي من عظمها

الزوي

الذي ان تنافوا هذا المعنى على ان اعمال القرب العلمين اولي من احوال  
 ان هذه ولم يكن كان سادس واذ ان كرم لان اولي من رده الضرب  
 الى يكون قوله لم يضرب زيدا او كرم بكذا وهذا كرمه واكرمته بعد  
 الله واكرمته واكرمته بعد الله فان احوال القرب العلمين من الاسم  
 في اولي من احوال ان بعدوا بذكر جهاد القرآن قال الله تعالى افرح  
 عليه فطر وهما افرح من كتابه واعلم ظني انما ظننت ان لم يبعث  
 المتكلم فان العالم في المنسوب في ذلك كذا القرب العلمين اليه  
 وايضا فقد بينا ان القراءة بالمر لا يحمل سوى المسح فوجب حمل  
 القراءة بالتصديق ما يلقاها بالان قراءة الآية الواحدة في غير جري  
 جري ان يثبت في وجوب المطابقة بينهما ويحتمل انما الخالي بما روي  
 من طريقه من انه صلى الله عليه واله بالخط سبعة وثلاثين مرة في مسحه  
 على قدميه ونعيسه وعن امير المؤمنين عليه السلام قال انزل القرآن  
 الا باللسان وعنه ابن جبريل وصفه ووصف رسول الله صلى الله عليه وآله  
 مسح على رجله وعنه انه قال مسحتان ومسحتان وانما اثبت ان قرني  
 الرجلين هو المسح و من غيره ثبت ان الكعبين هما اما في كونه لانه  
 كل من قال باحد ان مرين قال بان خرو القبول بذلك ذلك خروج  
 على الجماع وايضا فقد قد لنا على ان قرني المسح يتعلق ببعض الراس  
 فكان كذا جسيمة الرجل على العطف وقوله نفسا راسكم الى  
 الكعبين المراد به رجلان كما عطف فيهما نحن ناكعبان وهذا اولي  
 من قوله لعلنا انه اراد رجلين كما عطف ان القرني يتناول الرجلين  
 معا فحق الخطا اليه اولي والغرض القاسم ان لا يستأنس

الزوي



الرأس والرجلين ما جدين بدليل الاجتماع المشار اليه ولان غسل  
جسمه ويديه ماورى عن راسه ورجليه وان من مقتضى الشرع وجوب  
الغسل من ذلك المسح باليد للذي يدبره وعدة الى انضمام جديده  
فقد ترك المسح في ذلك كان يمكنه فعله فيه وترك العمل بمطاه  
الديه وذلك يجوز وان كان من وجوب مسح الرجلين على النبي  
قال بما ذكرناه والغسل باحدان من دون الآخر وخرج عن  
الاجماع والغرض ان مسح الترتيب وهو ان يمسح برأسه وجسمه  
ثم يمسح يديه ثم اليسرى ثم اليمين ثم رجليه بدليل ان جملته  
كثير وطريقة الاحتياط وايضا قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم  
الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم بدماء ما قلناه لان الغاء للمقتضى  
سواء كان طهرا او نجسا واذا وجب غسل الوجه عقيد بركة القيام  
الى الصلوة والبداهة ثبت ما قلناه ان تقديم اليدين على اليسرى كان احد  
منه لم يفرق بين اليمين واليسرى استثنائا ليقرب اليدين عن  
ان الشافعي يوافق في ذلك وان وافق فيما عداه في ترتيب ال  
عضا وكان ان يسلم لنا لم يستثن استكمال باجماع الامة من  
الوجه الذي بيناه ونحج على الخالف بما روي في طهرا من ادعى الله  
عليه والآخر ضاهره من وقال هذا وضوء قبل الله الصلوة لا به  
ان يدان يكون وضوءا مرتين الوجه الذي ذكرناه وان لم يكن ان يقبل الله  
صلوة بوضوء مرتين على ذلك الوجه وهذا باطل بالاجماع والغرض ان  
الولاية متى نوى بوضوء بعض الاعضاء في بعض بقدر ما يجزى ما تقدم  
اليه من المعتدل ويدل على ذلك ما قلناه في المسئلة ان وحي ان جاع

دقرون

وطريقة الاحتياط ونحج على الخالف بالاجماع المتقدم وايضا فلا يجوز  
المسح على الخفين بالاجماع المذكور وقوله تعالى وجعلكم من الخفيين  
لانتم كما اوجب للمسح على ما سمي رجلا حقيقة وليس الخنك لك  
فن مسح عليه فقد عدل على ظاهره ونحج على الخالف بما روي من ان  
صلى الله عليه والبرق ضاهره من وقال هذا وضوء قبل الله الصلوة  
ان يدان يدان يكون اوقع الفعل على الرجل ويمارس عندهم من  
قول امير المؤمنين عليه السلام مسح الكتاب المسح على الخفين وقوله  
ما ابالي امسحت على الخفين ام على ظهره والعهدة ومثل ذلك روي عن  
ابي هريرة وعن ابن عباس انه قال سبق كتاب الله المسح على الخفين  
وعنه عائشة انها قالت لان يقطع رجلا يمسح على ارجل من احب اليه مسح  
على الخفين لم يترك ذلك عليهم احد من الصحابة وسننات الوضوء  
الستوك وغسل اليدين قبل ادخالهما ان ناء من البول واليوم من  
ومن الغائط مرتين والتسمية والمضمضة والاستنشاق فان ناء  
ثا وغسل الوجه واليدين مرتين وان بيد الرجل في الغضبة الى في  
بظاهرة رجليه والماء بها طمها وفي الفسلة الثانية بالعكس ولا  
عائنه المضمضة والاستنشاق وغسل الوجه واليدين ونحو  
مسح الرأس والرجلين كما ذكرنا بالاجماع المذكور ولا يجوز  
الصلوة الا بظاهره متيقنة فان شكك وهو جالس في يمين  
واجبات الوضوء استأنف مكانه فيه فان لم يمسح متيقنا لتكامل  
لم يفتحت الى شك يحدث له ان يقبل من ذلك الشك  
ولما الغسل من الجنب في الموضع الذي اراده ان يستبرأه بالبول

فصل

اول ما يراه في الحج ما في غير المسئلة ان استبرأ من البول على ما قد سناه  
وغسل على يدويه في حله ثم الغسل وضوءا واستدامه حاكم على  
مبناه في الوضوء ثم غسل جميع الراس الى اصل العنق على وجه يصلح  
الى اصول الشهرة الجانب اليمين من اصل العنق الى تحت القدم كذلك ثم  
الجانب الايسر كذلك بالجملة فان ظن بقائه شيء من صدره او ظهره  
لم يصلح له ان يغسل كل ذلك بالاجماع المذكور وسنن غسل  
اليدين قبل ادخالهما ان ناء ذلك مرتين والتسمية والمضمضة ون  
استنشاق والمواضوء والتقاء ويستباح يمين الغسل الصلوة من  
غير وضوء بالاجماع السابق وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا ان تقربوا  
الصلوة وانتم كما رى حق تعالى انما يقولون وان جنبنا لا نقا بى  
سبلان حتى تغتسلوا لم يشترط الوضوء وغسل اليدين في الجنابة  
كغسل الرجل سواء لم يسقط عنه ما ذكرنا وجوب الاستبراد با  
البول وما عدا غسل الجنابة من باقي الغسل الواجبة والمستثنى من  
الوضوء في الجنابة ان استلخصه الصلوة لان ليس في الشرع ما يدل على  
استباحته بها من دون تقرب في الجنابة كبقية غسل الجنابة سيما  
والان غسال المستبرأ غسل يوم الجمعة وليله الغسل ويوم القدر  
يوم النحر ويوم الغدير ويوم البعث وليله التمسح من شعيرات  
واول ليلة من شهر رمضان وليله التمسح منه وليله مسح عنقه منه  
وليله مسح تسعة عشر منه وليله احدى وعشرين منه وليله ثلثه  
وعشرين منه وغسل ارجل الحج وغسل ارجل العمرة وغسل دخول  
الحرم وغسل يوم نحره وغسل دخول المسجد للحرم وغسل دخول

الحجر

الكعبة وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد النبي صلى الله عليه  
واله وغسل زيارة قبره صلى الله عليه وآله وغسل زيارة قبره  
عليه السلام وغسل زيارة البيت من من وغسل صلوة الخ  
سقا وغسل صلوة الحج وغسل صلوة الاستحارة و  
غسل صلوة الشكر وغسل التوبة من الكبائر وغسل اليدين  
هله وغسل المولد وغسل قاضيه صلوة الكسوف اذا نحر تركها  
مع احتراق القرص كغسل وغسل نقاء صدره وية المصلوبين  
المسلمين بعد ثلاثة ايام كغسل بالاجماع المذكور  
في التيمم واما التيمم فكيفه ان يضرب الحدث بما يوجب الوضوء  
او الغسل يديه على ما يسم به ضربه واحدة ويضمهما ويمسح بهما  
وجبه من قضا من شعره الى طرف انفر ثم يمسح بها طن كغسل  
ليسر ظاهر كغسل اليمنى من الذنوب الى طرف الاصابع ثم يمسح  
بها طن كغسل اليمنى ظاهر اليسرى كذلك بدل على ان ضربه واحدة  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه وحيه مسح بصره وانه  
فقد امتثل لما مر به وبما روي الخالف بما روي من قوله  
النبي صلى الله عليه واله التيمم طر به الوجه والكفين وقد روي  
اصحابنا ان الجنب يمسح بوجهه من احد يمين الوجه وان ضربه  
اليدين بما ذكرناه بالاجماع الامام عليه السلام فامسحوا بوجوهكم  
وطريقه ان يمسح يديه من فائدة الباهة التمسح على طم  
سبيلها وان كان مغمرا واليدية تجب في التيمم لما قلناه  
في الوضوء من ان يمسح يديه على وجهه غير ان يمسح به رفع الحدث في

فصل







ان يخرج هذا المقدار للعصر فاذا غرب الشمس خرج وقت العصر  
 دخل وقت المغرب فاذا مضى مقدار اول وقت ركعتان دخل وقت  
 عشاء اخره واستمرت الصلاة في الوقت الى ان يبقى من انقضاء  
 في الليل مقدار اول صلاة العشاء اخره يخرج وقت المغرب  
 ويخلص ذلك المقدار للعشاء اخره ويخرج وقتها بمضمينها  
 ولوقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني واخره ابتداء طلوع  
 قرن الشمس يدل على ذلك ما ذكرنا من ان جماعة المذاير يلاحظون  
 قوله تعالى اقم الصلوة لذكرى الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر  
 ان قرآن الفجر كان مشهودا لان الظاهر يقتضي ان وقت الظهر  
 والعصر يتبين ذلك الشمس الى غسق الليل وان يخرج من هذا  
 الظاهر ان ما اخرجه دليل قاطع وذلك التقدير هو صحتها  
 بالقرآن وان تذهب بغيره فلا بد من اهل النظر والتعيين في  
 ذلك يقال ذلكت الشمس اذ ما لت ويدل على ما اخترناه ليق  
 قوله تعالى اقم الصلوة طر في التبار والمرد ذلك الفجر والعصر  
 وهذا يدل على ان وقت العصر متواليان بغرب الغروب لان  
 طر في الشيء ما يقرب من غمائه ويحصل الخفاء في اخر وقت  
 العصر يصير ظل كل شيء مثليه يقربا من وسط النهار وسلا  
 يقرب من غمائه ايضا فان الصلاة قبل وقتها تكون مجزئة  
 لان قمتها غير عزيمة وجوز صلوة العصر في وقتها الظاهر ان  
 قد دليل على ان ذلك هو اول وقتها ويخرج على الخفاء بمجرده  
 ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوتين في الخطبة الاولى

ثم بعد

ان يخرج هذا المقدار للعصر فاذا غرب الشمس خرج وقت العصر  
 دخل وقت المغرب فاذا مضى مقدار اول وقت ركعتان دخل وقت  
 عشاء اخره واستمرت الصلاة في الوقت الى ان يبقى من انقضاء  
 في الليل مقدار اول صلاة العشاء اخره يخرج وقت المغرب  
 ويخلص ذلك المقدار للعشاء اخره ويخرج وقتها بمضمينها  
 ولوقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني واخره ابتداء طلوع  
 قرن الشمس يدل على ذلك ما ذكرنا من ان جماعة المذاير يلاحظون  
 قوله تعالى اقم الصلوة لذكرى الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر  
 ان قرآن الفجر كان مشهودا لان الظاهر يقتضي ان وقت الظهر  
 والعصر يتبين ذلك الشمس الى غسق الليل وان يخرج من هذا  
 الظاهر ان ما اخرجه دليل قاطع وذلك التقدير هو صحتها  
 بالقرآن وان تذهب بغيره فلا بد من اهل النظر والتعيين في  
 ذلك يقال ذلكت الشمس اذ ما لت ويدل على ما اخترناه ليق  
 قوله تعالى اقم الصلوة طر في التبار والمرد ذلك الفجر والعصر  
 وهذا يدل على ان وقت العصر متواليان بغرب الغروب لان  
 طر في الشيء ما يقرب من غمائه ويحصل الخفاء في اخر وقت  
 العصر يصير ظل كل شيء مثليه يقربا من وسط النهار وسلا  
 يقرب من غمائه ايضا فان الصلاة قبل وقتها تكون مجزئة  
 لان قمتها غير عزيمة وجوز صلوة العصر في وقتها الظاهر ان  
 قد دليل على ان ذلك هو اول وقتها ويخرج على الخفاء بمجرده  
 ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلوتين في الخطبة الاولى

ثم بعد

الظهر الى ان يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما  
 تحت فيه اربع ركعات ان في يوم الجمعة فانها تقدم قبل ان تزل  
 كما قلناه في نوافل الظهر وقت نوافل المغرب من حين الفجر  
 منها الى ان يزل الشفق من ناحية المغرب ووقت الوتر من الفجر  
 من وترية العشاء اخره ووقت صلوة الليل من حين انقضاء  
 الى قبيل طلوع الفجر ووقت ركعتي الفجر من حين الفجر من صلاة  
 الليل الى ابتداء طلوع الفجر من ناحية الشرق وانما اوقات ما  
 عدا اربعين اليوم والليله ونوافلها من الفريضة والنوافل فدا  
 في ذكرها مندرجات في ضمن فصولها اشعار الله تعالى بكماله  
 بتدويناها فلم من طوعا وبغيره حين طلوع الشمس وحين قيامها  
 لفسق التبار في وسط السماء ان في يوم الجمعة ساعة وبعد فريضة  
 العصر وقيل من روى الشهور وبعد فريضة العشاء كمال ذلك  
 بعد ليل الاجماع المشار اليه **فصل** اعلم ان ما يقدم من الفريضة  
 من الصلوات الخمسة ان لم يكن من شرعها حتميا ان كان  
 وان قاسم وجهها وجبان على الرجال في صلوة الجماعة وصوتها  
 فيها عدا ما ذكرناه وبتأكد استحبابها بها في ذلك فيها جهن فيه  
 بالجماعة وان قامة اشهدنا كبر ان كان في وجوه النساء وان  
 يوزن وتبين من عينان يسمعن اصواتهن الرجال وان  
 فان ثمانية عشر فصلا يجزئها التكبير في اوله اربع ركعات  
 ثم بالصلوة لله بالوحدانية من بين ثم بالثنيادة الحمد  
 بالركعتين من بين ثم يقول حتى على الصلوة من بين ثم يقول

ثم بعد

الظهر الى ان يبقى من تمام ان يصير ظل كل شيء مثليه مقدار ما  
 تحت فيه اربع ركعات ان في يوم الجمعة فانها تقدم قبل ان تزل  
 كما قلناه في نوافل الظهر وقت نوافل المغرب من حين الفجر  
 منها الى ان يزل الشفق من ناحية المغرب ووقت الوتر من الفجر  
 من وترية العشاء اخره ووقت صلوة الليل من حين انقضاء  
 الى قبيل طلوع الفجر ووقت ركعتي الفجر من حين الفجر من صلاة  
 الليل الى ابتداء طلوع الفجر من ناحية الشرق وانما اوقات ما  
 عدا اربعين اليوم والليله ونوافلها من الفريضة والنوافل فدا  
 في ذكرها مندرجات في ضمن فصولها اشعار الله تعالى بكماله  
 بتدويناها فلم من طوعا وبغيره حين طلوع الشمس وحين قيامها  
 لفسق التبار في وسط السماء ان في يوم الجمعة ساعة وبعد فريضة  
 العصر وقيل من روى الشهور وبعد فريضة العشاء كمال ذلك  
 بعد ليل الاجماع المشار اليه **فصل** اعلم ان ما يقدم من الفريضة  
 من الصلوات الخمسة ان لم يكن من شرعها حتميا ان كان  
 وان قاسم وجهها وجبان على الرجال في صلوة الجماعة وصوتها  
 فيها عدا ما ذكرناه وبتأكد استحبابها بها في ذلك فيها جهن فيه  
 بالجماعة وان قامة اشهدنا كبر ان كان في وجوه النساء وان  
 يوزن وتبين من عينان يسمعن اصواتهن الرجال وان  
 فان ثمانية عشر فصلا يجزئها التكبير في اوله اربع ركعات  
 ثم بالصلوة لله بالوحدانية من بين ثم بالثنيادة الحمد  
 بالركعتين من بين ثم يقول حتى على الصلوة من بين ثم يقول

ثم بعد

فصل في







صليكم ان يتوفى اصيل ويغارن الخالق بما روه من امره صلى الله عليه واله  
لمسلي صليكم الطهانية في الركوع والسجود وفي رفع الرأس منها و  
ظاهره ان لا يفتن في الركوع وجوب في التسليم في الركوع والتسليم  
واقل ما يجوز في كل واحد منهما ان ذلك تسبيحة واحدة ولغظن ان  
سبحان في العظيم ومجده في الركوع وفي السجود سبحان في الاعلى و  
مجده ويجوز فيهما سبحان الله ويدل على وجوبه في الجمل لا جماعا للشارع  
اليه وطريق الاحتياط وايضا وكل في القرآن يقتضيه بظاهره التسليم  
يدل على ذلك ان عموم الظاهر يقتضي دخول احوال الركوع والسجود فيه ومن  
اخرج ذلك منه احتياط الى دليل يدل على استحباب اللفظ الذي ذكرناه ان  
جماع المشرائيه ويغارن الخالق بما روه من قوله صلى الله عليه واله لما قال  
تسبيح بهم ربك العظيم اجعلوها في ركوعكم وقولها من سجودكم  
ان على اجعلوها في سجودكم وان من جعل على الاستحباب دليل ويجب  
ان يكون التسليم على سبعة اعضاء الجبهة والكفين والركبتين والاطراف  
اصابع الرجلين للجماع لما في ذكره وطريق الاحتياط ويغارن الخالق  
ان بما روه من قوله صلى الله عليه واله ان تسجد على سبعة اعضاء للدين  
والركبتين والاطراف القدمين والجبهة وقد قال صلى الله عليه واله  
اصلي وجيب الجلس للثمن بددين والشرائط اثنان فيهما والصلوة  
على عهد وآدم بدليل ان جماع الماض ذكره وطريق الاحتياط ويغارن  
الخالق بقوله صلى الله عليه واله يقول في اصيل وان خلافة ان كان يفعل ذلك  
في الصلوة ويقتضي الصلوة على النبي صلى الله عليه واله قوله تعالى ايها  
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وان ما شرعي يقتضي الوجوب

المازوجه

ان ما اخرج من دليل قاطع وقد بين عليه السك كيفية الصلوة عليه  
سئل عن ذلك فقال قول الله صلى الله عليه واله فثبت ما قلناه  
وجيب السك على ذلك من انما بينا في ذلك ويدل على ما قلناه ان  
خلافة وجوب الخرج من الصلوة واذا ثبت ذلك ولم يجز خلاف  
بين اهلنا في الخرج منها بغير التسليم من ان فعل الماشي فيه لها  
الحديث وغيره على ما يقول ابو حنيفة ثبت وجوب التسليم و  
يعارض الخالق من غير احتياط بقوله صلى الله عليه واله صلوا كما ربيتم  
اصلي وقوله مفتاح الصلوة الطهور ويحبها التكبير وتجليتها  
التسليم لا يدل على ان غير التسليم لا يكون تحليلا لنا ويسلم المتفرد  
تسليما واحدة الى جهة القبلة ويؤيدها الى جهة القبلة وكذلك  
ان عامر والمأمور كذلك لان يكون على يساره غيره فانه تسليم  
بينما وسرا ان بدليل الجماع الماض ذكره ويغارن الخالق بما روه  
خاتمة من ان صلى الله عليه واله كان يسلم في صلواته تسليما واحدا  
يقل بها الى شقه اليمين قليلا وبما روه سئل ابن سعد الشافعي  
عن من انه سمع رسول الله صلى الله عليه واله يسلم تسليما واحدا  
لا يبدلها ذكر هذين الخبرين التوافق وجيب ان لا يفتن في  
اليمين على الشمال ولا يقول امين اذ لم يبدل الاجماع المضاف  
اليه وطريق الاحتياط واليقين برامة المنة من الصلوة و  
لنا ذلك من كثير خارج عن ان جعله على حال المنة وفي الصلوة  
من القراءة والركوع والتسليم والتسبيح والادعاء وما كان كذلك  
لكن يجوز فعله وما يقول الخالق عليه فيكون ذلك شرا وعان

ويقول بعد هذه الآيات ان الملك الحق لا يترك انما الله سبحانه ويجزى  
عنه سوء وظلمت نفوس ففزعتم اليك تائبين فاحتجبت فصل على  
هذه الآية واضعفت انك بغفر الذنوب انما يا اهل التقوى وما  
الغفوة ثم تكبر تكبيرين ويقول لبيك وسعديك والخير  
ما لم يدركه الشرا ليس بحسب اليك او من بكرك انما تكبر  
واو من يسوئك ما جاز من عندك فصل على عهد والم وركن  
على يقول كرك قبل من يفضلك ثم تكبر تكبيرة واحدة تنوي  
بعدها الذخول في الصلوة وان يقول بعد تكبيرة الان حرام  
وجسد وجبي للذي فضل التيمم وان رضى حنيفا مسلما على  
ملة ابراهيم ودين محمد ولا يمين للمؤمنين على ولا يمين  
من في الدنيا وما انا من المشركين صلواتي وسكوتي وهما على  
ومافى لله رب العالمين ان شربك لم وبذلك امرت وانا من  
المسلمين وتكبر في ركوع والتسليم ورفع اليدين مع كل سجدة  
تكبيرة القنوت والقنوت وموضع بعد القراءة من الشائفة في حال  
صلوة وفضل كمال النجى وهى ان الله الخليم الكريم  
سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع وما  
فيهن وما بينهن ورب العرش العظيم وسلم على المرسلين  
والهدى رب العالمين وان يزج على التسبيح الواحدة في  
الركوع والتسليم الى الشدة والى الخسوف الى التسبيح وان يقرأ  
في الركوع فيقول اللهم لك ركعت وكبرت شععت واللسان  
خضع لك وكبرك سلمت وبكرت خضع لك لجله ودي وحظي

ان يصح ان يكون دليل في الشرح وقولهم لفظ امين وان لم يكن دعا  
ولا تسبيحا وان من جملة القرآن لم يأتى تأمين على دعاء بعينه عليه  
هو قوله الله اهدنا الصراط المستقيم لا يصح ان يحتملوا عليه ان لا يفتن  
انما يكون دعاء القصد الى ذلك القارى انما يقصد الثلاثة  
دون الدعاء ولو قصد الدعاء دون الثلاثة لم يكن قال بالقرآن  
ولم يصح صلواته وهو وان جاز ان يقصد الثلاثة والدعاء معا  
جائز انما يقصد الدعاء وان لم يقصد لم يجز ان يقول امين والخالق  
ان يقول انما مستودع لكل فصل من غير ان يعتد بقصده للثمن  
واذا ثبت ان قولها ان يجوز ان لم يقصد ثبت ان لا يجوز لمن  
قصده ان لا احد لم يقرأ بين الامرين ويجب عليه ان لا يفعل  
على جهة الحمد فعمل كثير ليس من افعال الصلوة المشروعة  
وقد دخل في ذلك التمسك به واليه كل من غير خفيمة الله والكلام  
بما ليس من جنسها وان كان لها اسو كان للصحة تتعلق بالصلاة  
كالحال الامام بسوءه او تتعلق بغيرها كتحذيره الضرب في غيره  
وقد دخل في ذلك كل ما لا يفتن في دليل ان جماع المشرائيه  
وطريق الاحتياط ويجب الاستدراك على ما هو شرط في صحة المصطفى  
كما التمسك به وسنن العورة وغيرها وقد دخل في ذلك ترك الالتفات  
الى دير القبلة ويجوز عليه ان يعتد بالصلوة وامامه او الى جانب من  
تسلي او اعتد كما في الصلوة او اختلف فيهما بدليل الاجماع  
المتقدم ذكره وطريق الاحتياط وامام التذوب فالنجوم وهو  
ان يكبر بعد ان قام ثم ثلث تكبيرات يرفع مع كل واحدة منها يديه

ويكون



وشرعي ونشرى وما اذنت الا من منى وان يقول عند رفع  
سمن الركوع سمح التلويح هذه وعند استوائ قائم الجود  
ربنا الغالبين اعطى الكبرياء والعظمة والجلود والجلود وان يدعو  
في التسبيح فيقول الله لك سجدة ولك سجدة ولك سجدة ولك سجدة  
ولك اسلمت وعليك توكلت محمد وحي انبا الى الفاني لمحمد  
الذي انبا في سجدة وحي للذي خلقت وباراه وصوته وسو سمع ووهو  
تبارك الله احسن الخالقين والارغام بان تنفي التسبيح وان تنفي  
بين التسبيحين الله اعظم في وادحي وادحي وادحي وادحي وادحي  
فني واعني حتى اقول انزلت الى من غير يعني وان يقول بعد  
التسبيح الثمانية حين تمضي جود الله وقوته وقوم وافعدو  
ان يقول في التسبيح ان قول بسم الله وبالله والاسماء العظيمة  
كأنما لله ما طاب وطهر وزكى ونقى وعلو ونويرة وخلق  
فذهبت له وان يقول بعد التسبيح انزلت الى من غير يعني وان يقول بعد  
للقا ليظهر على الذين كذبوا وكبره المذنبون وان يقول في التسبيح  
الثاني الغيات لله والصلوة الطيبة الطاهرات الزكيات ا  
لثابتات لثابتات الثباتات الثباتات لله ما طاب وطهر  
وزكى ونقى وعلو ونويرة وخلق فذهبت له وان يقول بعد التسبيح  
ثاني اسلم بالحق بشير ومن بين يدي الساعدين  
اليه باذن وسراجا منير وبعد الصلوة على محمد وآل آلهم  
صلى على من تكلمت المقربين وعلى انبياءك المرسلين  
وعلى اهل طاعتك جميعين واخصص الله محمد وآل وآلهم

الصلاة

الصلاة والتسليم التلويح هذه وعند استوائ قائم الجود  
ربنا الغالبين اعطى الكبرياء والعظمة والجلود والجلود وان يدعو  
في التسبيح فيقول الله لك سجدة ولك سجدة ولك سجدة ولك سجدة  
ولك اسلمت وعليك توكلت محمد وحي انبا الى الفاني لمحمد  
الذي انبا في سجدة وحي للذي خلقت وباراه وصوته وسو سمع ووهو  
تبارك الله احسن الخالقين والارغام بان تنفي التسبيح وان تنفي  
بين التسبيحين الله اعظم في وادحي وادحي وادحي وادحي وادحي  
فني واعني حتى اقول انزلت الى من غير يعني وان يقول بعد  
التسبيح الثمانية حين تمضي جود الله وقوته وقوم وافعدو  
ان يقول في التسبيح ان قول بسم الله وبالله والاسماء العظيمة  
كأنما لله ما طاب وطهر وزكى ونقى وعلو ونويرة وخلق  
فذهبت له وان يقول بعد التسبيح انزلت الى من غير يعني وان يقول بعد  
للقا ليظهر على الذين كذبوا وكبره المذنبون وان يقول في التسبيح  
الثاني الغيات لله والصلوة الطيبة الطاهرات الزكيات ا  
لثابتات لثابتات الثباتات الثباتات لله ما طاب وطهر  
وزكى ونقى وعلو ونويرة وخلق فذهبت له وان يقول بعد التسبيح  
ثاني اسلم بالحق بشير ومن بين يدي الساعدين  
اليه باذن وسراجا منير وبعد الصلوة على محمد وآل آلهم  
صلى على من تكلمت المقربين وعلى انبياءك المرسلين  
وعلى اهل طاعتك جميعين واخصص الله محمد وآل وآلهم

في هذا اليوم والليل بعد الزينة الحرة سنة بحجته وكده بدليل ان جماع  
الماضي ذكره وايضا قال صلوات الله وسلامه عليه بالجماع ان جماع المدة  
يجوز ان يدعى بالجماع في ذلك ما روي عن طرهم من قوله  
صلوات الله عليه والصلوة الجاه بفضل صلوة العبد سبع وعشرين مرة  
والفاضل ان يكون الا في ان شئت فقله ان شاء الله تعالى لا اخر  
فيه كانت صلوة العبد في حيزه لم يصح المفاضلة ما بين صلوة الجماعة  
ومن شرط الدعاء الصلوة جماعة الا اذا كان وان قامه وان يكون امام  
عامة من متابعين ذلك من بدليل ان جماع الماضي وطريقه ان حياط  
قوله تعالى وان تقرأ الى الذين ظلموا فليست لهم ان قد بالانبياء  
وكون اليه ان سجدوا قد ورد من طرف المان قوله عليه السلام ان امام  
فما من وايضا فان الفصل يعتبر في باب ان ما سجد ما دل عليه سابق قوله  
عليه السلام يا ايها الذين آمنوا انزلوا من فوقكم ان كنتم تعلمون ان الله  
عظيم في الدين لم يجز تقديم الفاسق على العدل الحق وان كان كل اهل  
لده بمنزلة ما قد مناه لان ولان انما عندنا من قطع على عدم عدد  
لغيره بالباطل وان اظهر ذلك في ذلك ان يصح ان يتم بان يرضى والجلود  
والعدد والعدد والعدد في المدة ان كان مثله بدليل ان جماع  
لما روي عن طريقه ان حياط ويكره ان يتم بالانبياء والصلوات  
بذلك من التسبيح ومن يكرهه ان تمام والتسبيح ان كان مسلم ولذا  
حضر جماعهم اليه لصلوات التي ذكرناها ان تمام فان في باقي التسبيح  
رب التسبيح او السجدة او ليست فان لم يكن فاقبلهم فان استوفوا  
فالفهم فان استوفوا فان استوفوا فان استوفوا فان استوفوا

عذر







وجاءت الفرقة الاخرى فالحق ان امام قائم في الثانية فاستغفر الصلوة  
وركعتي ركوعه وسجوده فاذ احسرك للشهد فامر بصلوات  
ركعة ان خروا وثبت جالساً على يمينه فاذ احسركم سلم بهم  
واستغفروا بسلامهم والذين على حق هذه الركعتين ان اجام للشارع اليه  
واينهم قوله تعالى واذا كنت عليهم الصلوة الا يذكروا فانها  
يقنعون ان الطاعة لله المنة بقوله مع الامام جميع صلواتنا وعلى  
مذهب ابي حنيفة الخالف فيها ذكرناه يصلي معه الصلوة فقد خالفنا  
الظاهر ونكروا قال فان اسجدوا فليكنوا من وراءك فظاهر  
هذا يقتضي ان يكون المراد سجود الطاعة الى الله في الركعة الثانية  
ان شاء الله تعالى فيهم والصلوة التي يترك فيها الامام والمأمومين في الصلاة  
المأمومين يفتي في ان الامام او في الامام والمأمومين ولا يفتي في الصلاة  
يوم وهذه لا تترتب عليه ما قلناه ان غير متساوية بين الفرقتين  
من وجوب احدهما ان الامام من غير الفرقة الاولى ويسلم بالثانية  
فيه فيحصل للاولى فيفضل الاحرام والثانية فيفضل الخليل وعلى  
قول الخالفين جرم الاولى ولا يسلم بالثانية فيحصل للاولى والوجه  
الثاني ان الفرقة الاولى حين صليت مع الامام حرمتها الثانية وليست  
في الصلوة وعلى قولنا عرس ان اوليهم وليست في الصلوة الثانية  
وهي في الصلوة فتساوت في حال الحرام وعلى قول الخالفين يصرف  
الاول فيقف في وجه العدو ولا تنقطع بذلك صلواتهم فتقطع  
حرامتهم وهم في الصلوة ويشهد بذلك قول الخالفين ان الصلوة  
التي ذهب اليها تشتمل على امور يتصل بهم الصلوة من التسليم

واستدرك

واستدرك الطلوع وان شغل الكثير وقدرى من طرف الخالفين ان  
البيهم الله عليه وآله صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى ذكرناه وذكرنا  
لكم ان يحجب عليهم وان كانت الصلوة للغرب صلى الامام بالطاعة  
ان اول ركعة ان شغلوا ركعتين وبالله المنة ما بقي فانما في العهد  
بالانقسام صلوات على طريقتين في مصافهم متجهين الى القبلة  
في جميع الصلوة ان اسكن وان تنكبوا الاحرام ونومون بالركوع  
وليسجدوا على قرايسهم وجم وان كانت الحال حال طرد وسابقة  
عقد كل واحد منهم الصلوة بالثنية وتكبيرة الاحرام وقال سالك  
ركعة بجان الله والحمد لله ولا اله الا الله واليه المرجع واليوم  
كل ذلك يدل ان جماع المقدم ذكره **فصل** ونذكر في الركعة  
فما بعد من ثلثي اليوم والليل من الصلوة المفروضة **فصل** في  
كيفية صلوة العيدين وما يتعلق بها صلوة العيدين واجبة عند  
ناشرها وهي شرط الجمعة سواء بدليل النجاشي ذكره وطريقه  
ان حياطه ان من هذا لما برأت من متبقيين وليس كذلك من  
لم يسلمها وهي ركعتان بلا خلاف باثنى عشر تكبيرة سبع  
فان في وجوب الثانية منها تكبيرة الاحرام وتكبيرة القيام  
وتكبيرة الركوع في الركعة الاولى انما بدلت الثانية منها بغير  
تكبير ويعارض الخالف في عدم التكبيرات بما روى عن عرسهم ان  
البيهم صلى الله عليه وآله في الاول سبعه وفي الثانية ثلثا وثلاثون  
بين كل تكبيرين بما ذكره بدليل ان جماع المصنف ذكره ومن السنة  
ان يجزى بها يخرج الامام والمأمومين مشاة وان يقف الامام

صلوة العيدين

في ذكره ويحذفه المان لم يبق له من الركعة الاولى ولا يجب قضاءها  
اذا خافت ولا يفتون حتى تزول الشمس ولا يجوز التطوع بالصلوة  
للانمام ولا للمأموم قبل صلوة العيدين ولا بعد ما صلى من الصلوة  
في سجدة البيهم صلى الله عليه وآله فان السكون مرغوب في صلوة ركعتين  
فيه ولا يجوز العفاد صلوة العيدين في موضعين بينهما وبين  
ايال الحاقلة في الجمعة ولا يجوز التسليم يوم العيدين قبل صلوة الزاوية  
ويكره قبل المسنون ذكره في دليل ان جماع الشارعية وان الاجماع عبيد  
وجهه وجه حضوره في موضعين كما حدث له من الركعة الاولى او في ركعة  
انما ان حضر العيدين كان في حضور الجمعة وظاهر القول وطريقه  
ان حياطه يقتضي ان ما قد سناه ويستحب ان يكمل ليلته الطلوع في  
اربع صلوات اولين للغرب يوم ان في عقبه خمس عشرة صلوة لمن  
كان على اولها كان بغيرها من ان سناه ركعتين عشر صلوات واول  
الصلوات الظهر من يوم العيدين بدليل ان جماع المصنف ذكره **فصل**  
وكيفية صلوة الكسوف والافات العظيمة وما يتعلق بها هذه  
الصلوة عشر ركعات باربع سجدة ركعة بعد القراءة فاذا فرغ  
رأسه من الركوع قرأ فاذا فرغ ركعة هكذا حتى يكمل ركعاته وان  
يقول مع الله اني لله التواقي فيقول بين الركعة الخامسة ثم يسجد  
ثلاثين مرة يصنع كما صنع اوله ولا يقول مع الله اني لله التواقي  
رفع رأسه من الركعة العاشرة ثم يسجد سجدتين ويستسبح ويسلم  
والذي على ما ذكرناه ان جماع المصنف ذكره وايضا فان حياطه يقتضي  
ما ذكرناه قبل ما قلناه في كيفية صلوة العيدين ويعارض الخالف بما روى

الصلوة

فصل

صلوات الايام عظام

في ذكره



صلوات

صلى الله عليه وسلم

مجلس

في صلوة القضاء

في الصلاة على الأوتار

2



هذان المذاهبان على الغسل الضرر لشدة البرد ولا يجوز رفعه  
ولا ان لا يتخير من شدة برد الماء في المشاء اليه ويسهل التعديل  
بحق وجوب حق الا في قيل المعركة في جرد ان لا يرفع من غسل وان كان  
جنباً ويدفن في ثيابه الى القلنسوة والغرفة والشر وادان اصاب  
شيئا من ذلك لم يمتنع ويترجح لظن حال حال فان نقله من المعركة  
وفي جوفه في مائة غسل ولا يغسل ما وجد من الغسل ان كان  
ان يكون موضع صدره او يكون فيه عظم ولا يغسل السقط اذا كان  
لم اقل من اربعة اجزاء من ذلك لئلا يزيل الاجزاء للشار اليه واذا لم يوجد  
للرجل من يغسل من التوجال المسلمين غسله من وجته او ذواتها  
ارحامهم من الشاك وان لم يوجد من هذه صفة غسله الاجانب في  
ثيابه وهي مفضلة وكذلك الحكم في المرأة اذا ماتت بين التوجال  
ومن اصابها من قال اذا لم يوجد للرجل من الاجانب من النساء  
للزوجة من الاجانب من التوجال وفي كل واحد منهما ثياب من غير  
غسل وان كان لا يحوط ولما المكث في الواجب منه ثلاث مئة  
وازار والسحب ان يزار على ذلك لثان احدهما الحيرة وعلمه  
وخرق شدة بها فانه وان يجوز ان يكون ما لا يجوز الصلوة  
فيه من اللباس وافضل الثياب البياض من القطن او الكتان كل  
ذلك ليدل الاجماع المأخوذ في هذه المصنوعات بوضوح على  
مساجد الميت ولا يجوز ان يطبق عليه غيره وان لم يكن له ما  
يدل الاجماع للشار اليه وطريقه الاحتياط والسابع منه ثلثه  
عشر درهما وثلاث وعشرين مثقال واحد يدل ان جملة الميت وخمس

الوجه

ان يوضع في الكبر جريدتان خضراوان من جزاء الخيل طول كل واحدة  
منهما كعظم الذراع ويحيط بهما على القبر ولا يرفع ولا يرفع  
ان يلقنه من ان يرفع بالثياب من دابة لا يرفع ولا يرفع  
لعقاب ثم يلقن عليه اثني عشر من القطن ويجعل احدهما مع جانب  
الميت الا من ثابته من ترفيقه يلقنه يلقنه ولا يرفع من الجانب  
لا يترك ذلك شيئا من الذراع ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع  
الشار اليه وحسب قدره من طرف القبر الذي في الصلوة ان النبي  
صلى الله عليه واله اجتاز بغيره فقال اللهم ارحم هذا وما بعد بان  
بغيره ان احدهما كان غطاءا وكان الاخر لا يستبرئ من البول ثم  
استغنى بغيره فشقها نصفين وضرب في كل قبس واحدة  
وقال اللهم انت دفعت عنهم العذاب ما وشارطين وانت  
كيفية القلنسوة عليه في الواجب ثمانين يكره للصبي خمس ثمانين  
ليشتم بعد ان ولي الثمانين ويصل بعد الثمانين بعد والم  
ويدعو بعد الثمانين للمؤمنين والمؤمنات فيقول اللهم ارحم  
المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات  
القيهم ادخل على اسواتهم ما ذنبت ورحتك وعلى احيائهم  
بمكاتب سميتك وارحمتك انك تلي كل شيء قريب ويدعو بعد  
الاربعة المائتين اذا كان ظاهره ان يمان والصلوة فيقول اللهم ارحم  
هذا وابنه عديك وابن ابنتك من كل شيء فقول به القيم ان كان  
لغيره منه كاخيه وانت اعلم به مثا القيم ان كان حسنا فزد في  
حسناته وان كان سيئا فنجح او زعموا فزاد ورحم القيم اربعة

ثلاث مئة وان يكون على طرفي كل ذلك يدل الاجماع المأخوذ في  
اجتمع جماعة رجل وامرأة وصبي وخجلان يجعل الرجل تماثيل الاسام  
وبعد المدة ويجعلها الصنيع بدليل الاجماع اليهم ولا يصح على من لم  
يبلغ ست سنين فضلا عن بدليل الاجماع للشار اليه ولا في القلنسوة  
على الميت حكم شرعي يقتضي دليل من جهة الشرع ولا دليل من جهة  
الشرع على وجوب الصلوة على من نقصت سنة عتق كراهه ولا يجوز  
ان يصل على الميت بعد ان يمضي عليه يوم وليلة مدونا لما اذا  
في السنة الاولى ويجب اخذ الصلوة على الميت اذا كانت الجنازة  
مقبوبة بدليل الاجماع للشار اليه وطريقه الاحتياط ويصل على قتلى  
المسلمين اذا لم يجرؤ من قتلى الكفار القصد اليهم ويصل على  
المصوب ولا يستقبل المصلي وجهه والصلوة على الميت يكون بدليل  
الاجماع للشار اليه وتاكيفه من الميت وما يتعلق به ما في الواجب ثمانين  
ان يوضع على جانبه الا من وجبها الى القبلة والمسلمين ذلك في شيع  
لجنازة بالمشي خلفها او من يمشيها او شيئا لها وان يوضع ان الشقي  
بها الى القبرين قبل رجوعه ان كان الميت رجلا وان ينقل اليه  
في ثلث مرات ولا يلبسها وان ينزل من قبل رجل القبر اربعة اذنين  
سنة ويسبق الى القبر راسه قبل رجليه وان كانت امرأة وضوت  
اهام القبر من جهة القبلة وانزلت فيه بلكه من وان يكون  
على القبر وترقاة وان يجعل فيه لحدا وشقا او كحل في الحدا  
اخذ وان يجعل عين وضعت فيه عتق كذا في موضع خذه على  
القبر ويلقن المشي والدين واسما او يلقن عليه السلام ويضع

ان تعاده

عنه في اهل عين واخلف على اهل في الغابرين وادع برحتك  
يا ارحم الراحمين وان كان الميت امرأة قال القيم استكرهت بعد ذلك  
وامتلك وكفى عن الموت الى اخر الدعاء وان كان طفلا قال القيم هذا  
الطفل بخافته قادر قبضته طاهر فا جعله كبريه فيها ومور  
وارتقا اجرة ولا تفتنتا بعده وان كان مستصفا قال القيم  
ربنا اغفر لذي النابوا وانه سبيلك فتم عذاب الخبيث وان  
كان غريبا ان يعرفه قال القيم هذه النفس انت احببتهما وانت  
امتهما وانت تعلم سرها وعلم نيتها فوكلها ما نولت واشرها  
من احببت وان كان غافلا الحق جعل عليه ثيابا هو اهلهم وخرج  
با التكبيرة الفاشية من القلنسوة من غير تسليم والم الذي يعلم  
ذلك الاجماع المأخوذ في هذه المصنوعات بوضوح على  
روى من طريقهم من انه صلى الله عليه واله كبر خمس مائة مرة  
ذلك ما روى من انه صلى الله عليه واله كبر اربع مائة مرة  
يكون كبر اربع مائة من سبع لثامه ولا يرفع من روى انه كبر اربع مائة  
ثم حث التوبة عليها ومن كبر خمسا فقد كبر اربع مائة  
لما ان في اسقاط تسليم اسقاط ما هو او كبر من الركوع والسجود  
واذا سقط ذلك لا خلاف في ان التكرار اسقاط التسليم والسجود  
ان يقدم للصلوة اهل التوبة او من يقدمه وان يقول اللهم  
حيال على الميت ان كان رجلا وصدره ان كان امرأة ولا ترفع  
اليدان في التكبيرة الاولى وان يخطي الاسام ولا يبرح بعد وضع  
حتى ترفع الجنازة وان يقول من يمشيها بعد الخامسة عفوكم

نحو



ذكره وفيه اربعون باسمه المولى ولا يصح ذكرها مرة الا من كان  
يجوز له النظر اليها في حياتها وان يشترط عليه الدين او ما يقوم  
مقامه وان يرفع القبر من الارض بعد طه مقدس وارجح  
اصابعه بمقنجات وله بدلتج ولا يسلم وان يمش عليه الماء بيد  
من عند راسه ويدار عليه حتى يرجع الى الاراس وان يلقن  
ايضا بعد انصراف الشمس عليه كل ركعة قبل ان يجامع المصلي  
ذكره وفيه الحج **فصل** في كيفية الصلوات المستحبات اما  
في كل يوم والكيلة فاربعة وثلاثون ركعة في حق الخاض ومن  
هو في حكم ثمان منها بعد الزوال وقبل الظهر وثمان بعد الظهر  
الظهر قبل العصر واربعة بعد المغرب وركعتان من جوف بعد  
العشاء الاخره وثمان ركعات صلوة الليل وركعة الشفع و  
ركعة الوتر وركعتا الجوف في حق السائر ومن هو في حكم سبع  
عشر ركعة يركع عشرة في الزاوية الظهر والعصر والعشاء الاخره و  
يبقى ما عداها وسلم في كل ركعتين من جميع النوافل ويقضي  
بالتوجيه منها نوافل الظهر والمغرب وكذا عشاء الاخره ونوافل  
الليل والكيلة وركعة الوتر وتقرأ فيها بعد الحمد ما شئت من التور  
او من ابغاضها ويجوز ان يقتصر في النوافل على ما يريه الاختيار  
على الحمد وحدها ويستحب ان يقرأ في الركعة الاولى من صلوة  
الليل بعد الحمد سورة الاخلاص ثلاثين مرة وفي الثانية قل يا ايها  
الكاظمون ثلاثين مرة وان سيطر في القراءة فباقي الركعات  
اذ لم يخف على الجوف ان يظول ثنوت الوتر ودعاؤه موجود

فصل في المستحبات

في كتب العدل ان تقول بذكرها هذا والا فضل الاختات في نوافل  
التيما واليها في نوافل الليل وكيفية النوافل فيما عدا ما ذكرناه  
كما ان يصح ويستحب تحناتها وان كانت كل ركعة بيد  
جماع اثنان ذكره ونوافل الجمعة عشرون ركعة ست في صدر النهار  
وست اثنان في وقت قبل الزوال وركعتان في اول الزوال  
فان لم يتمكن من ترتيبها كذلك صليته جملته واحدة قبل الزوال  
فان ادرك الزوال وقد بقي منها شيء ففيه بعد العصر  
ليل ان جماع المشار اليه واما نوافل شهر رمضان فالحل ركعة  
واحدة على ما قد مر من نوافل اليوم والليل يصلي من ذلك  
في كل ليلة عشرون ركعة ثمان منها بعد نوافل المغرب  
واثنتا عشرة ركعة بعد العشاء الاخره وقبل ما عداها من  
اول الشهر الى تمام عشرين ليلة منه وفي كل ليلة من العشر الا  
خيرة ثلثون ركعة اثنتا عشرة ركعة بعد نوافل المغرب وثمان  
عشر ركعة بعد عشاء الاخره ويصلي ليلة عشرين مائة ركعة  
وليلة عشرين مائة ركعة وليلة ثلث وعشرين مائة ركعة  
وليلة ما تقدم وان اقتصر في الليلة الاثنتا عشرة على مائة فقط وصلى  
في كل يوم جمعة من الشريعة ركعات صلوة امير المؤمنين عليه  
السلام والنفل وجعل عليهم السلام في ليلة احدى عشرة من الشهر  
عشرين ركعة من صلوة امير المؤمنين عليه السلام وفي ليلة السبت  
بعد ما عشرين ركعة من صلوة الدهر عليه السلام كان  
حسنا قد روي انه يستحب ان يصلي ليلة النصف من مائة ركعة

يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشر مرات و  
ليلة القدر ركعتين يقرا في الاولى منها بعد الحمد سورة الاخلاص  
التي مره وفي الثانية مره واحدة واما صلوة العشر وهو يوم النحر  
عشرين ركعة في ركعتان يصلي قبل الزوال بينهما سابعة بقرة  
في كل واحدة منها بعد الحمد سورة الاخلاص عشر مرات وسورة  
القدر كذلك اية الكرسي كذلك يستحب ان يصلي جماعة وان جاز  
فيها بالقرائة وان يخطب قبل الصلوة خطبة بمقصوره على حمد الله  
والثناء عليه والصلوة على محمد وآله وذكر فضل هذا اليوم وما  
مراته به فيه من النعمان ان امام علي امير المؤمنين ع السلام واما  
صلوة يوم البعث وهو السابع والعشرون من رجب فان شئت  
عشر ركعة يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد سورة الاخلاص مائة  
مرة واما صلوة ليلة النصف من شعبان فاربعة ركعات يقرأ في كل  
ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص مائة مرة واما صلوة امير المؤمنين  
عليه السلام فاربعة ركعات يقرأ في كل ركعة بعد الحمد سورة  
الاخلاص خمسين مرة واما صلوة جعفر عليه السلام في صلوة  
الجمعة وصالوة النبي فاربعة ركعات يقرأ في كل ركعة منها بعد الحمد  
الاختلاف وفي الثانية والاعاديات وفي الثالثة اجماعا نصر الله  
وفي الرابعة سورة الاخلاص ويقول في كل ركعة بعد القراءة بحمد  
الله والحمد لله ولا اله الا الله واليه ارجع عني مرة وفي الركعة  
عشر مرات وكررا بعد رفع الراس عند ركعتي كل ركعة ووجهه  
في الركعتين منها وسلم في كل ركعتين وذلك هو المشرع في النوافل

فان ذكرناه

كما ذكرناه اول واما صلوة الزهراء عليها السلام فركعتان يقرأ في  
ولي بعد الحمد سورة القدر مائة مرة وفي الثانية سورة الاخلاص مائة  
مرة واما صلوة الاحرام فست ركعات ويجزى ركعتان بالاختيار  
بالترتيب ويقرأ في كل ركعة بعد الحمد سورة الاخلاص وفي الثانية  
قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة اية الكرسي وبعد الاحرام اي وقت  
كان من ليل او نهار او فضل او قسرا بعد الظهر واما صلوة  
الزيارة للشيخ علي عليه السلام وكره ان يقرأ عليه السلام في  
كعتان عند الراس بعد الغسل من الزيارة فان اردت ان  
الزيارة لا يحد وهو مقيم في بيته قدم الصلوة ثم زاد عشرين  
ويصلي التران من المؤمنين عليه السلام ست ركعات في كل  
ركعتان لم يربح لادم ونوح عليهما السلام ثم قد فوجئ  
ها واما صلوة الاحتفاء فركعتان يقول ان نسان بعد  
وهو احد استجبر الله مائة مرة اللهم اني استغفرك بعدك  
وسميت يدك في راسي انت تعلم ان علم علم وانت علام  
الغيب فصل على محمد وآله وحلى في كل ركعة او ركعتين  
جنتي التي تصد هذه الصلوة لجليها واما صلوة الحاج  
فيستحب ان يصام لها الا ربعا والخمس والجمعة ويستحب  
من يريد صلواتها وليسجل اسمها من الثياب ويصعد  
المسطح واره او غيره من الاماكن المنكشفة فيصلي ركعتين  
يبتذل بعدها الى الله بحمد حاجته فاذا قضيت صلاتي  
صلوة الشكر ويقول في ركوعه وجوده فيها الحمد لله شكر

يليه



ما يراه وآما صلوه الاستسقاء فكأن كصلوه العيد يثبت بين التكبير  
 بما يفتح من الدعاء فاذا فرغ الامام من الصلوة صعد المنبر فخطب  
 خطبة تحت الناس فيها بعد حمد الله تعالى والشهادة والصلوة على  
 محمد وال وعلى ائمة بعده ثم ان قارئ على المعاصي ويحكم  
 ان ذلك سبب القسط فاذا فرغ من الخطبة جاز على منكب اليمين  
 من البدن الى اليسار وعلى اليسار الى اليمين ثم استقبل القبلة  
 فكبى مائة مرة راعيا بها صوت والتاسع معه ثم حوّل وجهه الى يمينه  
 فكبى مائة مرة والتاسع معه ثم حوّل وجهه الى اليسار فحمد الله مائة  
 مرة والتاسع معه ثم حوّل وجهه الى الناس فاستغفر الله مائة مرة  
 والتاسع معه ثم حوّل وجهه الى القبلة وبسال الله تعالى تعجيل الغيث  
 ويؤمن الناس على دعائه ويجب لهذه الصلوة صيام ثلثة ايام  
 خروجه امام الصلوة ومؤذنيه وكافئه اهل البلد معه الى ظاهر  
 على هيئة الخرج الى الصلوة العيد ولا يصلي في مسجد الا ان يكون  
 بيك وآما صلوه عتيق المسجد وكفان لغده صمدا وطلعه عتقه قبل  
 شروعه فيما ورد من عبادته او غيره هلا وديد ذلك كله الاجماع  
 الماتعة ذكره وبعاد الخائف في صلوة الاستسقاء ما روي عن طه  
 عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه واله خرج يومئذ  
 فصلى ركعتين وعن عبد الله بن زيد الانصاري ان النبي  
 صلى الله عليه واله خرج يستقي فضلى ركعتين وحسب بالقرآن و  
 حوّل رداءه **فصل** فيما يقطع الصلوة ويوجب اعادتها  
 يجب اخذ الصلوة على من تعدى ترك شيئا مما يجب فعله فيها او

فصل

[illegible]

الاحتياط وأما ما يوجب الجواز فان سمع من سجدة واحدة وبذرها و قد ركع قائم بغيره مع قضائه بعد التسليم سجدة التسعة فكذلك الحكم في التسعة والتشهد وبذلك الجواز بسجدة التسعة في قائم في موضع يلوحي أو يلوحي في موضع قيامه ولا شطط بين الأربع والخمسة لم يفتي في موضع ومن شكك بان يجوز مثله في الصلوة ناسيا كما ذكرنا لم يرد له الجواز المخالف وطريقه الاحتياط ونعاضد من قالوا في المخالفين بان حكم الشاغل يعطل الصلوة بأدوائهم من طهر من قوله صلى الله عليه وآله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه لأن المراد رفع الحكم لا رفع الفعل فلو لم يذكر عام في جميع الأحكام لكان مقتضى الدليل وقوعه عليه لأن من يسهل في حق يسقط صلاته أو يجزئها ويحكم بذلك الحكم ولو كان حدثا لمقطع الصلوة لكنه وسجدة التسعة بعد التسليم ليس فيما زاد ولا ركوع بل بقوله كل واحد منهما باسم الله وبالله التمسك صلى على عهد والهدى ويشهد تشهد خفيًا ويسلم ويقرأ من قال أتمها قبل التسليم بأدوائهم من طهر من قوله صلى الله عليه وآله والركعة شك بعدكم في الصلوة فليخبر بالصواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتين وفي خبر آخر من شك في صلواته فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وأما ما حكم به من أن شك في فعل أو قد انتقل إلى غيره غل أن شك في تكبيرة الاحرام وهو القعدة أو في القعدة وهو الركوع وهو السجدة أو في السجدة وهو في حال القعدة أو في التشهد وهو كذلك أو في تسبيح الركوع أو في السجدة بعد رفع رأسه من الركوع



حكم المسلمون الكثير للتواتر ولا حكم لهم في المناظرة ولا في جواز السهو  
 بدليل الإجماع لما في ذكره **باب**  
 الزكاة جوازها في الزكاة في العلم بسبعة أشياء أقسامها وما يجب فيها  
 وشروط وجوبها وصحة ما وثبتها ومقدار الواجب منها ومن المستحق  
 لها ومقدار ما يعطى منها وما يتعلق بذلك من الأحكام **باب**  
 أقسامها ما فعل في ضربين مفروقين مستوفين فالأول هو ما على ضربين  
 زكاة الأول أموال وزكاة الروس فزكاة الأموال تجب في تسعة أصناف  
 أشياء الذهب والفضة والخارج من الأرض من الحنطة والشعير والبر  
 والتمر والحب وفي الأول والبر والعنق بلا خلاف ولا يجب فيه هذا  
 ما ذكرناه بدليل الإجماع لما في ذكره في كتابنا الأول والآخر  
 برزعة الدابة وشغلها بما يجب الزكاة من غير ما حددناه يقتض  
 إلى دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل على ذلك وإنما يقتض  
 قوله تعالى ولا يبايكم أموالكم يدل على ما قلناه لأنه المراد أنه  
 لا يجب فيها حقها أصلاً ولا يخرج من هذا الظاهر أن ما خرج  
 بدليل قطع ونعارض الخ لا في وجوب الزكاة في عروض التجارة  
 خلاصه ما روي من طريقهم من قوله صلى الله عليه وسلم ليس على المسلم  
 في عبده ولا فرسه صدقة ولم يفصل بين ما كان مقرضاً للتجارة  
 وبين ما ليس كذلك إذا ثبت ذلك في العبد والفرس ثبت في  
 غيرها لأن أحد لم يفصل بين الأمرين ويعلق الخ أن يقول ثم  
 وأما قوله يوم صفاءه لا يصح لأننا نقول لم قلنا أن المراد بذلك  
 الحق لما هو على سبيل الزكاة وما انكرت أنه يكون المراد الشيء

المسلم

المسلم الذي يعطاه الفقير المختار من الزرع وقت الحصاد على حصة  
 الشرح وليس له أن ينكر ويخرج فقطحاً من اللذوب لأن قدره  
 من كل شيء يقرن رجل قال يا رسول الله هل علي حق في شيء سوى  
 الزكاة فقال عليه السلام نعم تجل عليهما وسق من لبننا ولشربة  
 بجمعة ما قلناه في أن له أمور أربعة أحدها ورود الدراية بد  
 كرسن زاده ثانياً ما قوله تعالى ولا تنسوا الزكاة الواجبة  
 مقدمة في السرقة لا يفي هذه المقدور والثاني أن أعطاه  
 الزكاة الواجبة وقت الحصاد لا يصح وأما يصح بعد ذلك  
 والتقصير من حيث كانت مقداراً فهو من الكيل وذلك لأن  
 حق الثمن مكمل ولا يجامر روى من ثمنه عليه السلام عن الحصاد  
 والمجدد وهو صرح الخيل باليد وليس ذلك إلا ما بين من حرمان  
 الفقراء والمساكين مما قلناه وقوله تعالى انفقوا من طيبات ما  
 كسبتم وحقاً حجة لكم من الأرض لا يصح أيضاً المتعلق به لأن  
 نسلم أن اسم الانفاق يقع باطلاقه على الزكاة الواجبة بذلك  
 يقع بالاطلاق إلا على غير الواجب ولو سلمنا ذلك لخصصنا  
 الآية بالدليل ويعلق الخ أن يقول ثم نحن من أموالهم صدقة  
 وأما ذلك فدخل فيه عروض التجارة وغيرها مستوفون الشا  
 هم عندهم لأنهم يقررون أن مبلغ قيمة العروض مقدار  
 النصاب وإن عدلوا عن الظاهر لم يكن ذلك في من غا  
 لغرم إذا عدل عنه وحصل الآية بالانفاق التي أجمع على وجوب  
 الزكاة فيها وهذا يصح حيث عرفت عن تعليلهم بقوله تعالى وق

أموالكم حتى يعلموا للساكن والمحي والمحيض ما في هذه الآية يدل  
 على أنها خارجة عن المخرج المذكورين والمحيض ما في هذه الآية يدل  
 على هذا يكون معناه أن يعطوا من أموالهم حق الساكن والمحيض  
 معطاً لهم وقد يكون تدبيراً ليكون واجباً أن المدح جاز على كل واحد  
 منهما وقوله تعالى وأما الزكاة لا يصح لهم أيضاً المتعلق به لأن اسم الزكاة  
 شرعي فلهذا لا بد من العلم في وجوبها وأما قوله تعالى ولا تنسوا  
 الزكاة فيه زكاة فيه حتى يتبين أن ذلك غير مسلم لهم وقوله عليه  
 السلام حصنوا أموالكم بالصدقة ولا دليل لهم أيضاً فيكون خبر  
 وأما قوله هو مخصوص بما قد مثله على أن ظاهره لا يقتضي تخصيص كمال  
 تصدق هو منه ويجوز تخصيص أموال التجارة وما لا زكاة فيه  
 وبالصدقة ما يجب فيه الزكاة **باب** وأما شرط وجوبها في  
 الذهب والفضة فأكبره في كمال العقل ويبلغ النصاب وأما  
 الملك له والتمتع فيه بالقبض والاذن وحول القول عليه وهو  
 كمال في الملك يتبدل اختياره ولا دخل في ضمانه وإن كان أصغر  
 وبين دنايته وأهم منقوبته وأسبابه كسبها من الزكاة  
 والدليل على وجوب اعتبار هذه الشروط الإجماع لما في ذكره  
 وأيضاً فالأصل برزعة الدابة من الحقوق وقد ثبت وجوب الزكاة  
 إذا شملت هذه الشروط وليس على وجوبها مع اختلاف بعضها  
 وليد ونعارض الخ أن في الصبي والمجنون بما روي من طريقهم من  
 قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن  
 الزانية حتى ينبت وعن المجنون حتى يفريق وإن يكن من أمثال ذلك لما

المسلم

شيء والفقير لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 طلاق فيه وقد خرج العبد بشرط الملك لأن العبد لا يملك شيئاً  
 وإن كان يملكه من غيره وقد ذكرنا من الفقهاء أن شرط الملك للفقير  
 فيه بما ذكرناه احترازاً من ما لا يملك من الزكاة بقوله تعالى ولا تنسوا  
 ونعارض الخ أن في اعتبار كمال العمل في التحال والفصلان  
 والجاهيل بما روي من طريقهم من قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة  
 في مال حتى يحول عليه الحول بشرط وجوبها في الأصحاب أن  
 ربع من الغلات شيئاً المملوك أو يبيع المصلي في الأصناف  
 المتكثرة من المواشي ربع المملوك والحول والسوم ويبلغ النصاب  
 بدليل ما قد مثله وأما شرط حرة أو أمة أو أمة أو أمة أو أمة أو أمة  
 وكما العبد واليتيم وحول الوقت في أن أمة أو أمة أو أمة أو أمة أو أمة أو أمة  
 جريب ولا أعلم في ذلك خلاف **باب** وأما مقدار الواجب  
 جيب من الزكاة فنقول أما الذهب فله شرط في حقه يبلغ عشرين  
 مثقالاً وذلك المقدار النصاب الأول فأن يبلغها وعطائه  
 الشروط وجب فيه تصدق بالملك خلق في كل شيء فيما زاد  
 على العشرين حتى يبلغ المئزر أربعة مثاقيل وذلك  
 نصابه الثاني فيجب فيه عشر مثقال وعلى هذا الحساب  
 بالغ ما يبلغ في كل عشرين مثقال نصف مثقال وفي كل  
 ربع بعد العشرين عشر مثقال وأما الفضة فله شرط  
 فيه حتى يبلغ ما نقي درهم وذلك مقدارها ما أن أولها  
 ذالبعثتها وشكاملة الشروط وجب فيها خمس دراهم بل

في مقدار الزكاة

في الذهب والفضة



خلال ذلك من شئ فاما ان على الاثنين حتى يتبلغ الزيادة اربعين در  
هما فيصير فيهما درهم واحد على هذا الحساب بانها ما بلغت وا  
لدليل على مقدار التصديق الثاني فتمت الاجماع لما ذكره وايضا فان  
صل برادة الزمة وشغلها بما يجاب الزكوة في قليل الزيادة وكثيرها  
يوقت في قليل وليس في الشرح ما يدل عليه وعارض الحق في ذلك  
على روى من طريقهم من قوله صلى الله عليه واله لمعان حين انقذه الى  
البحر ان شئ في الورق حتى يتبلغ ما ياتيهم فاذا بلغت ما ياتيهم  
درهم ولا تأخذ من زائد ثلثه حتى يتبلغ اربعين درهما فلا  
يلتزم ما أخذ درهما وهذا نص وقوله هاتون زكوة الرقة من كل ارب  
عين درهما درهما واما الغلات قالوا يجب في كل صنف منها ان  
كان اربعين او بعد او بعد العشر وان كان بالالف والدرهم والدينار  
ففي حنيفة العشر وان كان بالسبي الا اربعين معا كان الاعتبار بال  
غلب من المدين فان شاد ياركي المصنف بالعشر المصنف بنصف  
العشر هذا اذا بلغ بعد اربع الفين وحق المزارع التساوي  
على ما قدمناه وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا يدل  
الاجماع للمنفذ ذكره وان ما اعتبرناه من التصديق لا خلاف في  
جواب الزكوة فيه وليس على وجوبها فيما نقص عنه دليل ونعا  
رض الحق على ما روى من طريقهم من قوله صلى الله عليه واله في اداء  
خمس اوسق من الفضة وقوله عليه السلام بلغت السماء فيه  
العشر والحق يتضح اوسق فقيمة العشر اذا بلغ خمس اوسق  
وقوله عليه السلام في رواية اخرى ان زكوة في شئ من الخبز حتى

في كل الغلات

ينح

يتبلغ خمسة اوسق فاما ان يبلغ خمسة اوسق فقيمة الصدقة والوسق  
ستون صاعا والصالح عندنا اربعة اوسق والدرهم ثلاثون  
صاعا بالعاق يدل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط بها  
ليقين لبرادة الزمة لان من اخرج ما ذكرناه براسة ذمته يبين  
وليس كذلك اخرج دو سر فاذا وجب فيما ثبت في الزمة  
ببقية ان يسقط عنها بيقين وجب في قدر الصاع ما ذكرناه  
واما الواجب في الاكل من شئ فيمضي بثلثه خمس وهو نصفها  
الاول فاذا بلغت ثلثها وشملت ثلثها الباقي فقيمة في ثلثها و  
ففي ثلثها ثلث وفي ثلثها ثلث وفي ثلثها ثلث وفي ثلثها ثلث  
اربعة ثلثها وفي ثلثها ثلث وفي ثلثها ثلث وفي ثلثها ثلث  
بنت ثلثها وهي التي لها حول كامل وفي ثلثها ثلث وفي  
بنت ثلثها وهي التي لها حول كامل وفي ثلثها ثلث وفي  
ستة اربعين حقه وهي التي لها ثلث احوال ووضعت  
في اربعين وفي احدى وسبعين حقه وهي التي لها اربعة  
احوال ووضعت في الخامسة وستمائة واربعين بنتا لثوب  
في احدى وسبعين حقتان فاذا بلغت مائة واربعة  
عشرين فصاعدا سقط هذا الاعتبار وجب في كل اربعين  
بنت ثلثها وفي كل خمسة حقه ولا شئ في اربعين  
ولا خلاف فيما ذكرناه من ذلك كله ان في ثلثها ثلث وست  
وعشرين وفيما زاد على المائة والعشرين والدليل على ما قلناه  
في ذلك الاجماع الماضي ذكره وايضا فان صل برادة الزمة وقد

نحوه

انفقنا على وجوب الزكوة في مائة وثلثين فعندنا وعند الاكث  
من الخلفاء ان في ذلك حق وان بنتا لثوب وعندنا في حقه حقتان  
وشانان ولم يقيم دليل على ان فيما بين العشرين والثلثين حقا  
فوجب البقاء على حكم الاصل ويعارض الحق على ما روى من طريقهم  
انه وجد في كتاب رسول الله صلى الله عليه واله ان الاكل ارب  
لذات على مائة وعشرين وليس فيما زاد شئ دون ثلثين وثلثين  
فاذا بلغت مائة واربعين بنتا لثوب وحقة واما الواجب في البقر  
ففي كل ثلثين منها تتبع حقة او ثلثين وهو الجوز منها  
في كل اربعين مسنة وهي الثلثية فصاعدا ولا زكوة فيما دون  
لثلاثين ولا فيما بين الثلثين وبين اربعين الا انما ذكره وايضا  
فان صل برادة الزمة من المفقود وفي ان سوال لمن ادعى ان فيها  
بين اربعين والثلثين والثلثين حقا واجبا لزم الدليل الشرعي  
ويعارض الحق على ما روى من طريقهم من قوله صلى الله عليه واله  
ان شئ في الاوقاص والوقاص يتبع على ما بين النصا بين  
اما الواجب في الغنم ففي كل اربعين منها شاة وفي مائة وارب  
عشرين وشانان وفي مائة واربعين واحدة ثلث ثلثها  
وفي ثلثها مائة واحدة اربعة ثلثها واما اذا شئ في ذلك فصاعدا  
فهو الا اعتبارا وطرح عن كل ما يشاء ذلك شئ فيما دون  
الاربعين ولا فيما بين النصا بين والمأخوذ من النظار للحن  
ومن المعرف الثني ولا يوجب ذلك الجوز ولا يلزم فوق الثني  
بدليل الاجماع المشار اليه **فصل** واما المستحق للزكاة

زكوة البقر

زكوة الغنم

فانما

فانما ان الذين ذكرهم الله تعالى في قوله تعالى الصدقات الفقراء والمسا  
كين الذين ما الفقراء هم الذين لهم دون كفايتهم والمساكين هم الذين  
لا يشي لهم بدليل الاجماع المشار اليه وقد نص على ذلك الاكث من  
اهل السنة والجماعة عليهم السلام في كتابنا وفي كتابنا وفي  
الموازنة قالوا هم الذين ليس لهم كفايتهم ولا كفايتهم ولا كفايتهم  
المرقاب فاما المساكين الذين ليس لهم كفايتهم ولا كفايتهم ولا كفايتهم  
من مال الزكوة كل واحد هو حر وشدة وبهين بدليل الاجما  
ع المشار اليه وايضا فظاهر ان لا يقتصر على مال الكفايتهم  
الذين سر كبتهم الدينون فغير محصور بدليل الاجماع المشار  
اليه وطريقه الاحتياط واما سبيل الله فالجواز بل خلافه  
عندنا انه يجوز صرفها فيما بعد ذلك فانه مصلحة للمسلمين  
فما كفايتهم للجسور والسبل وفي الحج والعمرة وتكفين اموات  
المؤمنين وقضاء ديونهم للمشار اليه ولا يقتصر على ظاهره  
بل ان سبيل الله هو الطريق الى شواه وما افاد التقرب اليه واذا  
كان ما ذكرناه كذلك جاز من الزكوة فيه واما ان السبيل منهي  
المنقطع به وان كان في بلده غنيا وروى ايضا انه الضيق الذي يئله  
بالانسان وان كان في بلده غنيا ايضا ويجب ان يعتد فيه  
بتدفع الزكوة اليه من الاضائق التي انية مما هو في قلوبهم ولما  
مدين عليها الايمان والعدل وان لا يكون ممن يمكنه الاكتساب  
عائقيه وان لا يكون ممن يجب على الموقفة وهم ابوان  
الجنان والبله والوجه والمهولون وان لا يكون من بني هاشم ا

انما المستحقين



المستحقين للزكاة الذين يكتسبون من ارضه بدليل الاجماع المذكور وطريقه  
الاحتياط واليقين براءة الذمة وقدر روى من طرق الخائفين تحلل  
النصد فيكون ولدان من حرة في روية اخرى ولا يرد في قوة  
مكتسب فان كان مستحقا لم يرد في قوة من ارضه او كان المستحقا  
مستحقا من دفع الزكاة اليه بدليل الاجماع المشار اليه **فصل**  
واما ما روى من طريقه من ان له للمنفقين الواحد ما يجب في النكاح ان  
ول فان كان من الدنيا يرد فخصه دينار وان كان من الدرهم فخصه  
درهم وكذا في ان صنف الباقية بدليل الاجماع وطريقه الاحتياط  
وقد روى ان لا قبل من ذلك ما يجب في اقل نصف الزكاة وذلك  
من الذي ياتي عن شقال ومن الدرهم درهم واحد ويجوز ان يدفع  
اليه منها الكثير وان كان فيه غناه بدليل الاجماع المذكور **فصل**  
فيما يتعلق بالزكاة من التكليف يجب اخراجها على الفور فان  
اخرها من وجبت عليه لغرضه رخصه في ذلك وانما يجب عليها  
ان لا يامام ليضربها مواضعها في النكاح فان تعذر ذلك  
وكان من وجبت عليه عارفا المستحقها اجاز له اخرجها وان يجوز  
لاحد سوى الامام ومن نصه ان يصرف في بيتها من مال الزكاة الى الوفاة  
ولا في العاقبة ولا في غيرها لان ذلك مخصص بمكانه في ذلك  
بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط ومن يجوز له احدثها  
من بين هاتين او في غيرها من غيرهم ومن لا يجب بقية من ان لا ياتي اول  
من الجانبين واليمين اولى من الابدع وهذا البلد اولا من فعلان  
غيره بدليل الاجماع المشار اليه ومن لم يدن بها الى من يجب في حق  
فان

مستحق

واما ما روى

لما في بلده وجعلها الى غيره فمن هذا كما لم يضمن اذا لم يعلم  
لما في بلده مستحق وان جعلها مع حواف الطريق بغير اذن مستحقها  
فمنه وان صنف عليه مع مستحقه بدليل الاجماع المشار اليه و  
طريقه الاحتياط ويجوز اخراج الزكاة الى ايتام المستحق لها  
عند فقده ويجوز اخرجها قبل وقت وجوبها على وجه  
لقرض بدليل الاجماع المشار اليه فان دخل الوقت والمقتضى  
اهل الاحتياط اجزت عن غيرها وان لم يكن من اهل لم تجز  
عن بدليل الاجماع المذكور وطريقه الاحتياط ومن وجبت عليه  
على سن ولم يكن عنده فان كان عنده اعلى منها بدرجة اخذ  
ت منه وبقية عليه شان ان او عشر من درهما فصفه وان كان  
عنده ادى منها بدرجة اخذت منه ومعها شان ان او ثلثه  
درهما مثال ذلك ان يجب عليه بنت خفاف وعنده بنت  
لبون او يجب عليه بنت لبون وعنده بنت خفاف وسعى  
هذا للصلب يوضو مع ما على اودي بدرجتين او ثلث بالاجا  
ع المشار اليه فان اصبحت لا يخلو في جوارحه القيم في الز  
كوه وعنده ان بنت الخفاف يساويها في القيمة البون المذكور  
**فصل** في زكاة الرؤس زكوه القطر واجبة على كل حر  
بالنكاح كامل العقل مالك للمقدار والاصحاب يجب فيه الزكاة  
وعن كل من يعول من ذكر وانثى وصغير وكبير ومحرر ومعتق  
مسلم وكافر قريبا وجب بدليل الاجماع الماضي ذكره وطريقه  
الاحتياط والتعظيم براءة الذمة وسائر المحال في الز

في ذلك

الزوجه والعبد والكافر والصغير بما روى من طريقه عن ابي اسحق انه  
قال اخرج رسول الله صلى الله عليه واله صدقة القطر عن العفيف  
والكبير والمحرر والعبد ومن ثمنه لانه قال وللعبد ولم يفصل  
بين المسلم والكافر وقال من ثمنه والزوجه والصغير طول  
شهر مضى كذا لك ومقدار الواجب ضاع عن كل راس من  
من فضل ما يقتات الانسان به سو كما حفظه او شعيرا او غنما  
او زبيبا في دره او ارضا او اقطا او غير ذلك وقد بينا  
مقدار الصاع فيما مضى ويجوز اخرج زكاة الصاع بدليل الاج  
جماع المشار اليه وقت وجوبها من طلوع الفجر يوم العيد  
الى قبيل صلاة فان اخرجها الى بعد الصلوة لغرضه  
اخذل بوجوب وسقط وجوبها وجزت ان اخرجها بعد الصلوة  
به من الصدقات بدليل الاجماع المشار اليه وقد روى من  
الخائفين عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله صدقة القطر طرية  
للمساكين من اللغو والرفث وطعم ليل الفجر من اذها قبل  
الصلوة كانت له زكاة ومن اذها بعد الصلوة كانت  
صدقة من الصدقات وان كان عندها من ماله انتطاعا  
لستحقها ففي هذه عند بدليل الاجماع المشار اليه والمستحق  
لها هو المستحق للزكاة ان ماله واقدا يعطى منها الواحد  
ما يجب عن راس واحد مثل ما قد مناه **فصل** واما  
المستحق من الزكاة ففي احوال التجاره اذا طلبت برأس  
المال او الربح وفي كل ما يخرج من الارض ما يخال ويؤلف

في ذلك

سورة

سورة ما قد مناه فان الزكاة واجبة فيه وفي الحلي والباقي من الذهب  
والفضة اذا لم يغيره ولكن الزكاة والمال الغائب الذي يتكسب ما  
لكن من النصف منه اذا قدر على ذلك قد مضى عليه حول او اهل  
والمال الصامت لمن ليس له كامل العقل اذا اخرج بالوفاة لم  
وفي الاثاث من الجبل في كل راس من العناق دينار ومن  
البراقين دينار واحد وشرايط الاحتياط مثل شرائط الزوجه  
وليسقط في الجبل اعتبار التمثيل والمقدار المستحب اخرج  
مثل المقدار الواجب الذي في الجبل على ما بيناه في بحث اخرج القطر  
ان لا يملك التمثيل ولا الكلام بدليل الاجماع الماضي ذكره **فصل** في زكاة  
واعلم ان مما يجب في الاموال الخمس الذي يجب فيه الضمان الخمس  
والكنوز ومعدن الذهب والفضة بل خزان ومعدن  
لصفي والنفاس والحديد والارصاص والزيق على خزان في  
لكل الكحل والزرنيخ والفضة والنفط والكبريت والمويا  
والزبرجد والياقوت والفيروز والبلخشي والعنبر  
العقيق والسجرج بالقوص بدليل الاجماع المشار اليه  
وطريقه الاحتياط والتعظيم براءة الذمة وظاهر قوله  
واعلم انما عرفت من يخرج فان نتم خمس وهذه الاشياء  
اذا اخذها الانسان كانت عليه وقد روى من طرق الخائفين  
ان النبي صلى الله عليه واله قال في الزكاة الخمس قبل كل  
التمه وما كان فاقال الذهب والفضة اللذان خالفهما الله  
تعالى في الارض يوم خلقها وهذه صدقة العبادن ويجوز الخمس

في ذلك



ايضا الفاضل على قوله الخ لعل على ان قضاء من كل سنة اربعين يوما  
وزادوا صناعه او غيره كذا في وجه الاستدلال اي وجهه كان  
بديل الاجماع المثار اليه وطريقه الاحتياط وفي الحال الذي لم يرد  
لم من حرمه وفي الارض التي يتبعها الذي في من مسلم بديل الاجماع  
المترد وجوب وجوب الحسنيين المتعارفين لما جرت عليه  
في الكسوف بل هو في غير ذلك فصار بعد بديل الاجماع المتكرر  
والكثرة يجب فيه الحس ويكون الباقي لمن قصده ان وجد في ذلك وجوب على كل  
حال وكذا ان وجد في الاسلام في المباح من الارض وفيها لا يعرف  
لم ما كان الدار لداره فان وجد في ذلك مسلم او ذمي وجب تعريفه  
منه فان حذر اخذه وان لم يعرفه وكان عليه سكر الاسلام فهو بمنزلة  
اللقط وان لم يكن كذلك كان بعد اخراج الحسنيين وجوبه بديل الاجماع  
المثار اليه والحسنيين على ستة اشياء ثلث منها الامام القاسم بعد  
النبى عليه السلام مقامه وهو كرم الله وكرم رسول الله صلى الله عليه وآله  
وهو الامام وثلاثة للنبيا في المساكين وابن السبيل من ينسب  
الى ابو النبي عليه السلام وجعفر وعبد الله بن علي رضي الله عنهم  
لكل صنف منهم كرم الله وكرم الله الامام بينهم على قدر كفاية ثم خمسة  
على ان يقتضوا ولا بد منهم من يعرف اعتبارا لا بجان او حكمه  
ذلك بديل الاجماع المثار اليه وليس كحدان يقول ان ذلك  
في حال لظاهر قوله تعالى وفي القران والنبيا والمساكين واليه  
لانا نخص ذلك باليد وهذه الاربعة مخصصة لا خلاف في ذلك  
القراني خصوصا بقوله في النبى عليه السلام واليه واليه واليه

خبره

مخصوص من لم يصوم خصوصا من الاسلام وغيره على ان ظاهر  
قوله تعالى في القران معان لم ينفذ في حلال ولو ان الجميع لقال  
ولدى القراني **كتاب** الصيام يحتاج في القوم  
الى العلم باقسامه وشروطه وما يفرضه وما يتعلق بذلك من الاحكام  
اما اقسامه فعلى ضربين اشترط واجب وسنوب ومخطوط فالاول  
جب على ضربين احدهما يجب مطلقا من غير سبب والثاني يجب  
عنه السبب فالاول صوم شهر رمضان وشروطه على ضربين احدهما  
يشترط فيه الوجوب وهو الاداء والثاني يخفف فيه ان  
داد قال في البلوغ وحال العقل والسلام من المرض والاعضا  
لكبر والسفر ودخول الوقت والثاني الاسلام والنية والظن  
به من جنبه على تفصيل ذلك من الحيض والنفاس والخصومة  
والنفاس وعلاوة ذلك له اشياء من الشرع واليهام وبها  
يعلم القضاء بديل الاجماع الاربعة بغيرها من الشيعه وغيرها  
على ذلك يعلم من من رتب النبي صلى الله عليه وآله وما بعده الى ان  
حدث قوم من اصحابنا فاعتبروا العدد دون الدوام  
تركوا قولهم القران والمتواتر من رويات اصحابنا وعولوا  
على ما لا يجوز الاعتماد عليه من اخبار احواله ومن  
لحدول الذي وضعه عبد الله بن موهوب بن عبد الله بن جعفر  
ونسبه الى الصادق عليه السلام والحال ان ذلك لا يورث في  
دلالة الاجماع السابق وان كان يورث حد وثلاثة الخوارج في  
رجح الزاني الحاضرين في ذلك الاجماع على ذلك فيكون كذا

كتاب الصوم

وان كان ان كثرها احد ان ينصر عليه وهو عشرة ايام ولا تكثر احد ان ينصر  
عنه وهو ثلث ايام وكذا في ايام شهر رمضان لا يمتنع ان يسمى معدومه  
لما احتاجت اعلانها ثلثه وادناها شهر وعشرون على ان لا يتغير  
قد قالوا ان المراد بهذه الايام عشر الحرام وانما يتكلم في كتابها  
وجعل على من اظهره القدر على الصوم حذيه طعام ثم ينفي ذلك  
بما فرضه عليه سبلا فصل من صوم شهر رمضان وان كانت ان ينصر  
بطل التعلق بها على حاله وقوله تعالى وتكملوا العدة ان يبدل  
على وجوب الحال رمضان ثلثين يوما على ما ظن ان الله سبحانه وتعالى  
حال ان يتعبد المكلفين بفعل ان يام ويكملوا ان يعيدهم بحال  
العمل فيما ذكرنا فيصام الى اخرها سواء كانت ثلثين او تسعة و  
عشرين كما ان الحال العدة المعقده بالشهود في اطلها او مات  
عنيان وجب انما هو باستيفاء ايام الشهور سواء كان كمالا واصي  
منها ثلثين او تسعة وعشرين وقد قال تعالى لئن لم ير ضغن  
اولا دهن حرمي كما ملين فاطلق عليها اسم الخيال مع جواز ان  
ينصر احد هاهنا على ان يورثها واحد عند الخائف ان لا يقول ان ذى  
لحم يكون ثلثين يوما ذاك ان سكره يسره قول ذلك على ان المراد  
لحال ان يستدل في العمل ان الزيادة في العدد على ان سباق السلام  
في ان يبدل على ان المراد حال العدد في قضاء الفرائض كاشا سكر  
لا بد بعد قال في كتاب من سكره من رمضان وعنه قوله من ايام من  
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وتكملوا العدة ويكون  
المراد بقوله وتكملوا العدة على ما هداكم ان من يعظمه وما يجب

حان في هذا وقد وجدنا عبد الله بن موهوب يروي في هذا ما يروي مشهور  
من سوط ربيعة مطعون في جود له بما يقتضيه من حيث ملاقتة ولزم  
من ذلك علمه كان واحدا في جزئية الشرح العمل برأيه وبديل ايضا على  
اصل المسئلة قوله تعالى يستلزم كذا ان اهلهم قد هموا في بيت الله  
ولم يجدوا هذا امر صريح بان ان اهلهم الى ان لم يجدوا اول الشهر واليوم  
في كبره انه هو الذي جعل الشهر بآداب والقرآن وقدره من ان لا يتغير  
عدو السنين والكتاب وهذا ايضا نص ظاهر على ان العلم بغيره  
والكتاب مستفاد من زياده القران ونقصانه ويجوز ان لا يتغير  
على ما روي من قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته فان  
غيره عليكم فعدة وثلثين وقيل بكتبه عليكم الصيام كما كتب على  
الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودة وان لا يدل على ما ظن  
الحال على صحة من ذهب في العمل بالعدد دون الدوام وان على ان  
رمضان ان يكون الا ثلثين يوما على ما يروى عن ان لا يقيد ان ايام الصيام  
معدومة وهذا خلاف في رواية الخلف في زمانه يعلم اول هذا العدد  
واخره وليس في الايام ما يدل على ان المراد بقوله معدومة ان تمامها  
في ايلات كما قال تعالى وشروطه بغيره بغيره معدومة وقال  
صالحا من الكفار وقالوا لئن لم تنته النار الا ايام معدودة  
والنار عدا في ذلك الشجر لفرض الصيام وانما يمانه في سبيلها  
ما ان يعطون وان كان ذلك هو المراد لم يكن لهم فيما دلالة  
على انه لا يمتنع ان يكون المعدود حدان لا يتجاوز كثرها وان  
ينقص عن اقلها كما يقول في ايام الحسنيين معدومة

والحال



شهادة العلي

من ان اضطر يوما من رمضان وايضا وان يوم من الحكم من شعبان بدليل قول  
عليه السلام فان شئتم عليكم فقدوا شعبان ثلثي جان صومهم من الدنيا  
وما رواه الخائف من الشيخ عن صوم الثلث يوم اذار احد ثلثي انما  
ذاكر على الخائف عن صوم يسره من رمضان او من شعبان اصله كماله  
ما ذكره لنا في فعل الخائف عن صوم منفردا عما قبله او لم يذوقها  
له او لا نذكره عليه حديثه على ما اذا لم ينهيه عن التطوع وحمله  
على ما اذا كان صوم نفسه الصوم عجب ان يتعلق بذكرهم المحركات  
التي تذكرها من حديث كانت ارادة والارادة لا يتعلق بالجد  
الفعل ولا يتعلق بان لا يفعل الشيء على ما دل عليه في غير موضع  
وكان المرجح بالاسكان حتى المحركات الى ان لا يفعل فلا بد من  
سبل يتعلق اليه به وليس كذلك كما هي حالنا ووقت اليه من  
اول الدليل الى طلوع النجى بدليل ان جماع الناس في ذلك والما سقط وجب  
المقارنة من فعلها النجى ويجوز لمن فاته بدليل تجديدها الى  
قبل ان قال بدليل ان جماع المحدثين وقوله تعالى فمن شئتم منكم  
الشهر فليصمه ولم يذكر سقاة النية وبما رواه الخائف ما رواه  
طريقه من انه صلى الله عليه واله بعث الى اهل السودان يوم عا  
شور فقال من لا ياكل فليصمه ومن اكل فليصمك بقية يومه وما  
صوم عثورا وجبا وما بريرة الخائف من قول عليه السلام لا يصم  
لن لم يبيت الصيام من الليل حتى واحد ويتراضه ما قد رواه  
ويجوز عليه على نقله لفضل والكل الموقوف عليه السلام صلوه  
لجان المسجد في المسجد وان صدقه ودرهم يحتاج فاما القول

2 جلدیں

وتجددوا شكل يوم أفضل بدليل إجماع المأثور واليه وإن حرمه الشريعة  
وأحدهما في جميعه النبي أو أقعه في ابتداء كل أثنين في جميع اليوم إذا  
فتحت في ابتداء رمضان الصوم فيه على من أهداه يجب مع الفضا  
لتهاته والنفقة يؤجرها إن قل ولي ما يصل إلى حقوق الصائم مع ذكره  
المصوم عن عمد واختيار أو كان باكل أو شرب أو سقم أو ازداد  
قال أبو بكر في العادة أو حقه في حرمان الجوع النهار أو أن يحصل جنباً  
في شهر الصوم مع الشرط المذكور كما هو المذكور في ذلك يجب أو يمتنع  
وسواء كان مبتدئاً بذلك أو مستمر عليه من الليل ويحرم بقرين ذلك  
إذا ترك الجوع جنباً بعد أن شابه من يتبين وسكر النفس من غير ضرورة  
وتعد الكعبة التي الله تعالى جعل رسولاً واحداً لله صلى الله عليه وسلم وتعد  
الزمن على ما إذا كان وجب وإن كان امرأة في مجلس أو في مجلسها  
كذلك بدليل إجماع العاقل وذكره وغيره من أئمة الطائفة والسنة برامة  
الذمة وبعضها في الخائف أو الكوفة في من لجأ به جاور من طهر من غير  
صلواته واليه والناس أوفر في رمضان فعليه ما على المظاهر لم يفسد  
بما يرى من أن رجلاً قال يا رسول الله اني أضطرت في رمضان فقال  
عليه السلام عتق رقبة. والسؤال بغير مضطر في الجواب بما نزلنا على  
رأسه أن نكرهه فطرت ولم يفسد وبعضها في الخائف أو الكوفة في الجلاء  
على الجلاء به جاور وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لم أن الله قال محمد ورب الكعبة وحمدك ذلك على من أصعب جأ  
معان ذلك المظاهر وقوله في حكم الجلاء به إني أفاد الصوم بذلك  
ما إذا حكمته من غير ذلك لأن لا يفسد الصوم الكوفة أو لا



ان عتقوا الجنان في الممار والكفارة عتقوا فيه او صيام شهرين متتابعين  
او اطعام ستين مسكينا مخير في ذلك ما يلائم الجماعة ويعاد على  
لن يبار ويمن طهر من انه صلى الله عليه واله امر من افطر في شهر  
مضاه ان يكسر بعشر رقبه او صيام شهرين متتابعين او اطعام  
مسكينا ونظما واختيارا وحسنا على معنى الواو في الخبر يحتاج المدليل  
وان دليل الجنا على ذلك هو الضروب الثمانية التي يلزم بها القضاء  
ادراك الجنا نامة جنباً بعد ان تنبأه مرقه واحده والحقد والسعوط  
في المرض المحتوج اليها وتجدد البقي ويبلغ ما يحصل في الغم والحكمة اذا  
ذرعهم ووصول الماء الى الجوف بالمضمضة والاستنشاق للتبريد  
بدليل لاجتماع المنار اليه وطريقه الاحتياط وتناول ما ينظر فيه  
الشكر في دخول الليل ولم يكن داخل او طلوع الفجر وكان طالعا او ان  
خلفا لا يعين اليه لم يطعم بدليل لاجتماع الموضع ذكره وطريقه الاحتياط  
وايضاً قوله تعالى الصيام الى الليل وقوله وكلوا واشربوا حتى تبينوا  
لكم الخطيئة لا يبيح من الخطيئة الاسود من البقي وهذا لم يصح الى الليل و  
افطر في يومين لم ينجس من البقي فوجب عليه القضاء وهذا حكم من اقدم على ان  
شفا ومن غير صمد البقي ومن لم يترك تناول ما يفطر به اخبار الغير  
لم يطلوه ويوجب القضاء السفر الذي يبيح انه يوجب قصر الصلاة  
والمرض الذي لا يستطيع معه الصوم او يستطيع بشقة نظرها  
الزيادة في المرض بدليل لاجتماع المنار اليه وقوله تعالى فان كان منكم  
او عسر فعدة من ايام اخر لا يجزئ علق القضاء بفطره حتى  
والسفر من اضر في الية فافطر يحتاج الى دليل وان دليل عليه

نص

نص واعلم ان الشايب الذي يبرع عتقوا في يومين او افطر  
يكون عن كل يوم باطعام مسكين او صوم طعام وهذا حكم الشيخ الكبير  
اذا اطاق الصوم بمسقة يدخل عليه الفطر العظيم فاما ان لم يطعم  
اصلا فلا خلاف في ان ذلك صوم وان كان له عليه والحامل والمرضع  
ان احضا على ولديهما افطرا وكفى باعن كل يوم بما ذكرناه وعليهما  
القضاء ويوجب على النساء بل خلاف خروج دم الحيض والنكاس  
ولا حكم لشيء مما ذكرناه لا يفطره النساء للصوم وان اضطرا  
انما يضره اليه من المرض والحيض والنكاس بل خلاف ويكره  
للمضايقة كتحال بما فيه صبر وما يشبهه ويفطر الذهن في الاذن  
نعم للشك في تعذر ان الرابحين والشوك بالربط والحكمة بالامانة  
الا مكانا وليس الثوب المبلول للتبريد والمضغون مستثنى لذلك  
واخرج الدم ودخل الحمام على وجه يضعف ولا يحل له القضاء  
بدليل لاجتماع المآخذ ذكره **فصل** في اكل الفرب النائي وما وجب الصيام  
فصوم القضاء للعايب وصوم كفارة من افطر بما امره رمضان وصوم  
النذر والعهد بل خلاف وصوم كفارة الفطر فيما لم يدل لاجتماع  
لذكور وطريقه الاحتياط وصوم جز الصيد وصوم دم المعص  
وصوم كفارة خلق الداس وصوم كفارة الخطا وصوم كفارة قتل  
الخطا وصوم كفارة البين بل خلاف وصوم كفارة من افطر بغيره  
من شهر رمضان وصوم كفارة البراءة وصوم كفارة جزاءه وشرفها  
في مصاب وصوم المفوت لعشائره وصوم الاعتكاف وصوم كفارة  
ره فسيح الاعتكاف بدليل لاجتماع المآخذ ذكره وطريقه الاحتياط وتعين

وقفت الصوم

برادة الذمة **فصل** في القضاء في مثل القصر ويلزم على الفور ويفتر  
الى فيه التعيين ويجوز لغيره هذيانا في الغيرة وهو ان تقرأ افضل ومن دخل  
عليه رمضان فان عليه من الاقل شئ لم يترك من قضاءه قدم صيام كما  
ط وقضى الغايب بعده وان كان تمكن من القضاء فطره لزم مع القضاء  
يكسر عن كل يوم باطعام مسكين او افطر في يومين متتابعين شهرين  
قبل وال اية وان كان بعد الزوال مضاعفا آخره وجب عليه صيا مثلثة  
ايام او اطعام عشرة مساكين كقوله كذا بدليل لاجتماع المآخذ ذكره وطريقه  
الاحتياط ومن افطر اياما قال ان كان ان فطر في قضاء وجب له فطار  
يجب عليه كفارة لزم منه عليها وقد قد من ان صوم كفارة المفطر  
شهر رمضان شهرين وجب التنابيع فيها وانكسرها فلا يصح  
لاجل رمضان ولا شوال لاجل يوم العيد ولا ذوالقعدة لاجل  
يوم النحر وايام التشريق في ذى الحجة ومن افطر في شئ من الشهرين  
مضطرا بن على ما ضام ولو كان يوما واحدا وان كان غائبا في الشهر  
لاقل استأن الصوم وان كان في الشهر اثني ايام وجاز له البناء وان كان  
بعد صيام يوم العيد واحد منه بدليل لاجتماع المآخذ ذكره وقوله تعالى  
ما جعل عليكم في الدين من حرج بل على مستطوع الاستيناف في المواضع  
التي احزننا فيها والى يفتي الصوم عن اللبث على ما يثبتاه  
في قضاء الصلوة **فصل** في ايام الصوم والنذر والعهد فحلى صيدا  
قد اوجبه الله تعالى في اوله او فطر بالعهود وقوله او فطر بهيئة  
اذا عاهدتم فان كان ما نذره او عاهد عليه عينا من مان مخصوص  
لا مثل له كحل جعة او اول جوع من الشهر الا في لزم ذلك بعينه

فصل في النذر

وكذا ان كان له من يوم جوع ما نذر عزم ما وان كان متبرعا بعين بزمان محدد  
يوما او شهرا كان عزمه في التيام والتمسوه فان افطر في يومين ولا مثل  
لم يحد فويله ما على المفطر في يوم من رمضان من القضاء والكفارة وان  
كان لم يملك الله وعليه القضاء ان شرفه في صوم الشهر كله ففطر  
مضطرا بن على ما مضى وان كان عتار لزم الاستيناف على كل حال و  
ان لم يشرفه مضطرا لزمه فافطر مضطرا بن وان كان غائبا في  
النصف الاول استأنه وان كان في النصف الثاني ثم وجاز له البناء  
وان شرفه ان ذكر في شئ مخصوص لزم فوطه بدم النحر كذا ذكر  
بدليل لاجتماع المتكرره وطريقه الاحتياط ورفع الحرج في اية  
يسقط الاستيناف في الموضع الذي احزننا فيه البناء وان اتفق النذر  
المعين او العهد في شهر رمضان سقط من ضم وكذا ان اتفق في يوم  
عزم صومه ولم يلزم كفارة ولا قضاء شيئا من ذلك ان اتفق راوا  
لعهد ان يدرخلن على ما ذكرناه من حيث كان صوم رمضان و  
اجبا قبلها وصوم اليوم معصية وتذكر ان من افطر في ثلثي  
صومه من ذلك ان مثل لزمه فوطه بدم النحر معصية  
القضاء يكسر باطعام عشرة مساكين او صيام ثلث ايام **فصل**  
في صوم كفارة جزاء الصدق في وجوب ذلك ذكره تعالى في  
الذين امنوا ان تقبلوا الصلوة واتموا الصيام وكنتم متدينين  
منكم ما قبل من التبعكم به في صومكم هديا بالغ الكعبة وكذا  
طعام مساكين او عدل ذلك صياما فمن فطر صيدا او كانا في الحول  
وعجز عن الغداء بالمثل وان اطعم وجب عليه الصوم وهو يتعين

فصل في كفارة



على خلافه الصمد في التمام مستقرا بما قد لم يستطع ختانه عشر  
يوما وفي حال الوضوء او برة الوضوء ثلثون يوما فمن لم يتمكن فثلاثة ايام  
وفي الغزاة وما اشبهه ثلثة ايام وفيما ان مثل من من الصوم صيام يوم لكل  
نصف صاع يوم من قيمته وان كان حرا ما في اليوم تعليمه مثلا ما ذكرناه  
من الصوم والمتابعة فخذ من التفرقة والدليل على هذا التفصيل  
لا تخرج المتكسر وطريقه الاحتياط فان قيل ظاهر الآية التي تلوها  
تدل على ان هذه الكفارة غير نهيها وانما قد قلتم انما هي الترتيب فقلنا  
يعد عن ظاهره نظر والدليل كما عدلنا كذا نحن ظاهره في قوله  
تثا فانه كما طاب لكم من النساء مثلي وثلاثة ايام **فصل**  
في صوم دم المتعد الصدق وجوبه قوله تعالى من شئ بالوجه الى الحج  
في استئجار الهدى في لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج وسبع ايام  
رجعت فكذلك عشره كرامة والثلثة في الحج يوم السابع والثامن وا  
لثاسع من ذي الحجة ومن من صومها عن احتيارا سنان وان  
كان عن اضطرار وكان قد صام يومين قبل التجر صام الثالث بعد  
ايام التشريق وان صام قبله يوما واحدا صام يومين اليه بعد ايام  
التشريق ومن لم يتمكن من صومها بعد ايام التشريق جاز له صومها  
في طريقه فان لم يقدر صامها مع السبعة ليا قبله اذا رجع الى العمل  
والتتابع واجب ايضا في السبعة ولا يجوز ان يصام في السبعين  
الصوم الواجب الا هذه الثلثة الا يام والنذر للشر وطريقه  
في السفر وتحضر فان جاوز مكة او صنع من بلد صام السبعة  
اذا مضى من اللدة ما يصل في مثله اليه وكل هذه التفصيل بدليل

الاجماع

الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط **فصل** واما صوم كفارة حنق  
الرسول فثلاثة ايام وكذا صوم كفارة البين فثلاثة ايام وجوبها  
قوله تعالى من كان منكم مريضا او به اذى من راسه فغدير من صيامه  
قوله تعالى من لم يكن منكم الله بالعقوبة في ايامكم ولكن بواحدكم جاعق  
الاجماع الى قوله من لم يجد فصيام ثلثة ايام ويجوز التتابع في كل  
ذكرين من ذي الحجة واستأن من من من مضطرا من بدليل ما قدنا  
**فصل** في الاحتياط وما يتعلق به من صوم وغيره من شروط  
العقادة الصوم بدليل الاجماع المشار اليه وطريقه الاحتياط رة  
من او جيب كل نفس الاحتياط بذكر او تعدل بدان يتيقن براءة  
ذمته منه ولا خلاف في براءة ذمته اذا صام وليس كذلك اذا لم  
يسم وايضا قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المسجد  
ولقد احتسبان في شربهم شر وطريقه الاحتياط في حبس الحلاق  
في ذكره على حاله في شربهم الى بيان وان لم يبيت بهانه في  
الكتاب احتسبا في بيان الى الرسول وان وجدناه عليه السلام لم  
يجز حنقا الا بصوم كان فعلم بيان وفعله ان وقع على وجه  
السان كان كالموجود في لفظ الآية وسواء كان في الجاهل او في  
من طرفه من قوله صلى الله عليه واله لا احتسبان انما يصوم وقوله  
لنجد احتسبان وصم من شرط انعقاد ان يكون في مسجد صلى  
فيه النبي صلى الله عليه واله او امام عدل بعده الجهة وذلك لعدم  
المسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد الكوفة ومسجد البصرة بدليل  
الاجماع المتكسر وطريقه الاحتياط ان لا خلاف في انعقاد

الاحتياط

فيما ذكرناه من ان مكنته وليس على انعقاده في غيرها دليل وقوله تعالى  
وانتم عاكفون في المسجد لبيان ما ذكرناه لان اللفظ الجمل لفظ  
المسجد ههنا يعني عن الجسد لاجل الاستغراق ومن شرط انعقاده  
ان يكون ثلثة ايام فان زاد بعد ما قد مضى من الاجماع وطريقه الاحتياط  
ويعلى الخاف في ذلك جازا قوله تعالى وانتم عاكفون في المسجد  
وانه يتناول ما يقع في ثلثة ايام لا يصح ان نأخذ ببيان ان  
احتسبان اما ان يكون لفظ شربا او لفظ شربا شرعيا فلا بد من  
الرجوع الى الشرح اما في اسم او في الشرح فعليه ان يدل على ان ما  
نقصر عن ثلثة يتناول في الشرح هذا الاسم وتكمل الشروط  
لشرعية حتى يصح تناوله ان لم يكن ولازمة للمعنى في صحة الاحتياط  
بالخلاف في ما بعد ضرورة ان ارادة بول او غايضا او ان لم  
حدث من خلافه او اذ من يتحقق من شراجه او غيرهما وعندها  
يجوز ان يخرج لعبادة الميضي وينبغي لجهازه بدليل الاجماع المتكسر  
ويجوز ان يخرج لغيره من الحديث على ذلك لا نه على عموم وان  
يجوز ان يخرج لغيره من الحديث على ذلك لا نه على عموم وان  
ولا تجوز بالبيع لشرع كمال بدليل من اجماع المشار اليه وطريقه  
الاحتياط وانما اضطر المحتسبان في ايامهم ليل انفسه لعلها  
ووجوبه استيناه وكما في من اضطر يوما من شهر رمضان بدليل ما قد  
منه في المستأنه لا في ايامه فقلنا ولا تباشروهن والتمتع كافي في الشاة  
لان لم يفصل بين الليل والنهار وان جازهم نهارا كان عليه كفارة ان احتسبا  
ان في الصوم وان خرج من نهار الاحتياط في الله وان اكره رجعت على

الحج

لجاء وهو معتكف انقضى كذا رتبنا اليه ومن احتسبان المتكسر به يجب بالاحتياط  
فيه الميضي فثلاثة ايام وهو ان يارده عليه بان ختانه ان يصح له  
يوما فيلزم تكبير ثلثة ايام للاجماع المتكسر وطريقه الاحتياط ومن  
احتسبا من قال اذا اضطر المحتسبان الى الخروج من المسجد لم يخرج  
وقضى الاحتسبان اذا اذى صومهم من قال بيمين على ما مضى وانزل  
احوط **فصل** وصوم منوات العشا لا حقه هو اليوم الذي يلي  
ليلة العورات وليس على من اضطر الا التوبة ومن استغفر وما عده  
ما ذكرناه من الكفارات شتمان متتابعان وحكم لفظهما ان  
سنتين والبناء حكم لفظ في الكفارة عن شهر رمضان وقبيلها  
**فصل** واما الصوم المنسوب فعلى من يري معنى وغير معنى  
فان ولد صوم رجلا صوم اول يوم منه وصوم ثلثة عشر منه  
مولد امير المؤمنين عليه السلام والسابع والشرع منه مبعث النبوة  
الله عليه واله وشعبان كله ويوم النصف منه ويوم السابع عشر  
ربيع الاول مولد النبي صلى الله عليه واله والاول يوم من ذي الحجة  
مولد ابيهم عليه السلام ويوم من لم لا يضره عن الدعاء ويوم  
الطهريس ويوم هو لا يضره هو في اسرة العشر من ذي القعدة  
وثلثة ايام في كل شهر اول خمس سنين اول اربع الف شهر  
واخر خمس سنين واما يوم النحر منه وهي الثلاث عشر والربيع عشر  
سبع عشر وصوم عا شورا في كل سنة وثلاثة ايام لا يستحق  
ولغيره من الحوائج والشكر وسحب الكفارة اسم في يوم من  
شهر رمضان والميض اذا مري في الكفارة اذا قدم وللغلام

فصل في



أذا أدبته والدلة إذا ظهرت من الخط والناسان عسكرا بقية في ذكر اليوم  
وهذا هو صوم التاديب واما غير المعين فلهذا ما ذكرناه من الالام ان  
المؤمن يستحب ان لا يصوم بغير العادة ولا يذبح ولا يجماع ولا يركب  
مع مناه والصفى مع مضيق وهذا هو صوم كل ذكر بديل  
ان جماع المثار له وطريق قوله تعالى وان لمسلموا منكم فقولوا  
الحرية اما الصوم لهم فصوص العبد من ايام التبريد من ولوم  
على انه من رمضان وصوم الوصال وهو ان يجعل عشاءه حرة وصوم  
الصبر وهو نذر المعصية بديل ما جماع لما في ذكره واما ما يتعلم  
بالصوم من ان كان حرام فقد بيناه في حق فصوله **كتاب**  
الحج يحتاج في الحج الى العلم باقسامه وشروطه وكيفيته وما ينسبه و  
ما يتعلق بذلك من الاحكام **فصل** واما اقسامه فتشبه بفتح بالوجه  
الى الحج وقربان وافراد فالمتمتع ان يقدم على افعال الحج مرة واحدة  
متبعا ويستأجر الحرم للحج والقران ان يجرم الحج وسياق اليهودي  
والانفراد ان يفرد الحج من الان من معا بديل ان جماع الماضي فكره  
فالمتمتع فرض على كل من لم يكن من اهل مكة وحاضرها او هم من  
كان يدينه ويدينها ان يحضر مكة فادونها لا يجزئهم مع التمكن  
في جهة ان يسلم سواه بديل ان جماع وطريقه ان يحيطا والتعريف  
لبركة المنة وبها مرض الخلق بخاروي من طريقهم من قوله صلى الله  
عليه واله لما نزل فرض الفتح وكان قد ساق اليه من المشركين  
من اعراف ما استندرت طغيت اليهودي ومن لم يستطعوا ان يحل  
وجعلها حرة لانه لو كان جائزا في فتح الاسلام لم ذكرناه او ا

فضل ما فتح التطوع على ما يقول الخالق لم يكن لامره بذلك صغى فاما  
اهل مكة وحاضرها فصرهم القلان والافراد لا يجزئهم في جهة ان  
سكن غيرهما بديل ان جماع المذكور وطريقه ان يحيطا وايضا  
قوله تعالى فمن عتق من عبادة الحج فاستحب من الله ان يقره ذلك لمن  
لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام وهذا هو صوم لحد ان يقول  
ان قوله تعالى لكل شاة الى المسمى الى التمتع ان ذلك يخصه  
بغيره ليل والحج على ضربين مفرد وسنة فالفرد وطريقه ان لا  
يجزئ النذرا والعهد ويح الكفارة واما المسنون فانه ما ذكرناه  
ويذكر الواجب في ان لا يجب ان يتدبره ويسار به بعد الدخول  
في وجوب المصنفة في سائر احكامها وجوب القضاء اذا قامت  
بديل ان جماع الماضي ذكره **فصل** واما شروطه فكل من شرط  
الوجوب وشروطه صحة كل واحد من وجوبه من سلام الحرة  
والبلوغ وكمال العقل ومن استطاع بل حلالا ولا سعة يمكن  
بالصحة والصحة والتخليد ومن الطريق وجود الزاد والارادة  
والكفاية بل ومن يقول بالعود الى كفاية من صناعه او غيره فبديل  
ان جماع المتعدد وايضا فقد ثبت ان من شرط حسن الاصل بالصادقة  
القدرة عليها على ما دللنا عليه فيما تقدم من ان صول في كل شرط  
المراتب في استطاعه اقتضى ذلك كفاية على القدم من التمكن  
من النفقة وغيرها ومن لا يجد حلالا لم يشك في عين حوده ان يكون  
كذلك فلو كان من نفقته به وان ثبت ذلك ثبت اعتبار العود  
الى كفاية لان احدا من كس لم يفرق بين كسرين ويجوز على ما ذكر

فصل

بالا من وان توقيت الفعل بوقت تقتضيه حوازه فعله فيه من غير  
كراهه وعقله حنيفه ان تقدم من حرام مكروه وان يجوز عقل  
كحرام في موضع مخصوص وهو طريقه طريق المدينة والحديثة  
هو مسجد الشجرة ومن حج على طريق القام للحججه ومن حج على طريق القام  
بطن العقيق واول المسجى وانسجعه وادعاه ذات سرق ولم يجر  
على طريق اليمن ولم يجر على طريق الطائف ضمن المنازل و  
فمن ذلك ان جماع المنكر وطريقه ان يحيطا والتعريف لبركة  
الذمة وايضا في النهي على الله عليه واله وقت هذه المواقف  
اذا كان معين الميقان في الشرح ما يتعين بالفعل وان يجوز تقديره  
لما في وقت الصلوة كان من جواز تقديم كل حرام على الميعات مبطل  
لحق كس ومن تجاوز الميعات من غير حرام متجاوز لم يكن من الرجوع  
اليه كان عليه عادة الحج من قابل وان كان ناسيا احرام من موضع  
ويجوز لمن دون الميعات كل حرام منه واحرام من الميعات افضل  
وميعات الحوازم ميعات اهل بدنه فان لم يتمكن من خارج الحرم  
فان لم يقدر من المسجد الحرام وذلك بديل ان جماع الماضي يستحب  
لم يترك حرام فصولا طرفة والالتفات عن الضيق وحاشية  
وان يغسل بلا خلاف ويجوز عليه ليس في احرامه ياتى من  
باجدها ويرتدي بالان حذولا يجوز ان يكونا فان حوز الصلوة  
فيه ويكره ان يكونا في كره الصلوة فيه وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم  
بديل ان جماع المتعدد ويجوز من الضرورة ثوب واحد بخلاف  
في استحبابه على صلوة كل حرام وان يقول بعدها ان كان

جاء من طريقه ان يعلن بالصلوة عليه والمنازل وتسمى الناس  
الحج البيت لا يقول يا رسول الله ما التمسيل فقال زاد ورحله و  
ويعلقه بقوله تعالى وان في الناس بالهجرة يا مؤثر رجال وعلى كل  
ضامن من حجة قوله رجال ان حجة له فيه ان لا يحل على اهل  
مكة وحاضرها بديل ما قدمناه وان لم يسبق في منية الكس من كذا  
رعن حاله من ياتيه وعين كمن ان ياف الحاج المشطوط منية لوقا  
شروط صحة كذا دا فان سلام وكمال العقل والوقت والنية  
بل حاله والحج من جماع الالحاد عليهم السلام **فصل** وكيفيته  
فعلنا علم ان افعال الحج كحرام والطواف والسعي والوقوف بعرفة  
والوقوف بالمسعى الحرام ومنه ومنه والرمي والذبح والحلق و  
عن ذلك كيفيته كالتسليم ذلك ما يتعلق به في فصله في شرائه  
ان **فصل** في الاحرام كل حرام كمن من ان كان الحج من تركه متعورا  
فان حج لم بلا خلاف ولا يجوز ان كان مخصوص وهو شترال قدر  
القدرة ونسج من ذى الحج من احرام قبل ذلك لم ينقض احرامه بديل  
ان جماع المتعدد وطريقه ان يحيطا وايضا قوله تعالى انتم  
والتقديروقت الحج لان الحج لا يصح وصدا بانه اسير وتوقيت المنة  
في الشرع بزيان بدل على التماس في غيره وان يتعلق بالحائز  
بقوله تعالى يستوفون من الالهة قل هي موافقة للناس والحج  
لاننا حصل احرام ما ذكرناه من الشهور بديل ما قدمناه كما  
خصصنا كذا ماعده من افعال الحج بايام مخصوصه من ذى  
الحجة وان ابا حنيفة عنده ان الاحرام ليس في ذلك فيمكنه التعلق

بالا



منه ان الله اريد القبح بالجملة على كتابك وسنة نبيك فتر  
في امرى وبقيت مصادق واعني على اداء مناسكي فان عرفت ان عارفي  
يجب ان قلنا صحت جسدنا فلو كان الله الذي قد ارتفع على القبح  
ان لم يكن يجره الله ان لم يكن طهره فلهذا احرم لكل من روى وشوى  
وبشوى من التسلط والطبيب والقتيل وكل من جثم على النجس من البني  
بذلك وجره من الكدر الاخرة وان كان قارنا قال القبح ان  
ريد الله قارنا فاسلم في هوى واعني على اداء مناسكي الى اخر الدعاء  
وان كان مفردا قال القبح ان اريد الله على هذا فاسلم في مناسكي و  
اعني على اداء مناسكي الى اخر الدعاء ثم يجزى عليه ان ينوي نية الاحرام على  
الوجه الذي قد منه وسبقه بالتلبية الواجبة وهي لبيك اللهم  
لبيك لبيك انما تجد والنعمة لك والملاكة شريك لك لبيك ولا ينفق  
الاحرام الا في ما انما يقوم مقامه من الايمان واليقين على الاحكام  
ومن التقليد او ان اشعار القارئ بدينه ان جاءه التكريم وطريقه  
ان احتياط والتعظيم لبركة الذمة وايضا فزمن الله في العز  
وان خلا في ان النبي صلى الله عليه واله فعل التلبية وقوله عليه السلام  
اذا ورد مورد البئر كان على الوجوب وعارض الخائف بما روى  
من طريقه ان جبريل عليه السلام ان النبي صلى الله عليه واله فقال لم  
من قبحا بين ان يرفعوا اصواتهم بالتلبية فاشتموا من شعاع  
الله وهذا نفس ويقول لعائش انظري راسك في امشيتي واغتسلي  
وودي لعمري واهلي بالحق ولا هلال هو التلبية واخر على الوجوب  
وليس لهم ان يقولوا المزد بالهلال ان حرام ان الهلال  
في القبح

فلفظ العرب رفع الصوت ومنه قولهم استمر الصبي اذا صام  
ومنه سمي الهلال هلالا لان ارتفاعه لا صوت عند رويته وطول  
ذلك ما رواه عن ابن جابر عن قول ابن عباس عليه السلام انه قال في  
مصلته وصلى منات برحلته وحين بلغه البعد ان ان  
حرام متقدم على بلوغ البعد ومن كان لفظ التلبية التلبية  
في المعارج لبيك لبيك في الجبال ولا تلام لبيك لبيك سبيل  
وسمي لبيك لبيك في الجبال لانه لبيك لبيك في الجبال لانه لبيك  
لبيك كما شئت الكرب العظام لبيك لبيك فاطر السموات لبيك  
لبيك اهل التقوى واهل المعرفة لبيك لبيك متمتعاً يا  
لعمري الى الحج لبيك ان كان متمتعاً ولا يقول لبيك لبيك ووجه  
منه ان لبيك ان ذلك يقيد بظاهره تعليق نية الاحرام بال  
الحج والعمرة معا وذلك يجوز وان كان قارنا او مفردا قال  
لبيك لبيك فلان ابنه فلان لبيك اوقات التلبية اذ بار  
المصلوات فانه من الانبهاء من النوم وبان حار وكما  
على حدة او صبط فتر من ان ياروي ركباً ويحجب رفع الصوت  
بها لرحال وان لا يفعل الحج في كل من طهر راسه وفيه التمتع  
اذا شاهد بيوت مكة وحدها من التلبية فتر من ان ياروي  
عقبه ذي طوى والقارن والمفرد اذا رأت الله في الحس  
ما يوم يوفى له وللعامة من مقبول اذا وضعت راسك في الحس  
ثم انما في حرمه فان كان المصلي خارجاً من مكة فاذا شاهد الكعبة وا  
لقتح ان لبيك بالحق متعدي بعد طواف العمرة وسعيها وقيل المقصود

بذلك متعته وصار ما هو فيه مقبولة وان لبيك ناسيا لم يتطهر  
كل ذلك لبيك لبيك لبيك لبيك واذا انقضى احرام حرم عليه ان  
يجمع بينه وبينه او يقبل او يلعب او يمسك في ان حلقه او  
ن يعقد لحيته لنفسه او لغيره او يشبه من هذا فان عرفت القبح  
ولم يدل على اجماع المشار اليه وطريق الاحتياط وعارض  
الحال بما روى من طريق من قوله صلى الله عليه واله ان يركع تحم  
ولا يتكلم ولا يخطب وفي رواية لا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ  
حقيقة في الوحي خاصة في سلم وفي العقد دليل ظاهر في الحال قال  
الله تعالى وانكسر الايام منكم وانكسر من باذن الله انظر ما طاب  
لكم من النساء وان خلا في ان المراءى لك العقد واذا كان لفظ التلبية  
مشتركا وجب على كل من روى من ان الله صلى الله عليه واله  
تزوج يومئذ وهو يوم مفارجه وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
رسول الله وهو لا يزوج وفي خبر اخر وفي خبر اخر وفي خبر اخر  
بعد رجوعه من مكة وخبر المنكوصه او ان منها من يتحقق الحال  
وايهما فالمراد من كان في الشهر الحرام هو ما قال المشايخ قدسوا  
ابن عقيل في الحظيرة يومئذ ولم يكن عاقلا لان احرام بلا خلاف فيحل  
خبرهم على ان الذي اراد به تزويجها هو في الشهر الحرام ويحرم عليه  
ان يلبس ثوبا بلا خلاف في الاشارة الى عند المراءى عند بعض  
صحابنا وبعض الخلفاء وعند قوم من اصحابنا ان لا يلبس حتى  
يقضي ويصير كما لمز وهو اهو وان يلبس ما ليس بظاهر القدم  
من حلق او غيره بلا خلاف وان تلبس المرأة القفازين بديل  
في القبح

اجماع الطائفة وطريق الاحتياط وعارض الخائف بما روى من طريق  
من قوله صلى الله عليه واله لا تتقلب المرأة في الاحرام ولا تلبس  
للقفازين وهو منسوخ عن الرجل يغطي راسه وعلى المرأة  
تغطي وجهها بلا خلاف في حرم عليه ان يستنفل وهو منسوخ  
يكون الظلال فوق راسك لغيره فاما اذا نزل فلا يلزم  
تحت الظلال من حمله او غيره او يحرم عليه ان تلمس في المراءى ولا  
بديل لا يخلو الطائفة وطريق الاحتياط ويحرم عليه ان يصطاد  
يذبح صيدا او يد على صيد او يمسك به بلا خلاف وان يمسك له  
وان صاده الحبل ولم يكن منه ولا له عليه بلا خلاف من مكث في  
دليلنا في ذلك اجماع كما شئت وطريق الاحتياط وقوله تعالى  
عليكم صيدا لغير ما دم ما لا يذبح ولا يذبح ولا يذبح ولا يذبح  
من غير تخصيص ويحرم عليه ان يذبح ما فيه طيب وبها كل ما فيه  
ذلك وان يتطير بالسك أو العنبر أو العود أو الكافور أو الزعفران  
بلا خلاف في حرم عليه الفسوق وهو عندنا الكذب على الله تعالى  
او على رسوله او على احد الانبياء من الهدى عليهم السلام والجدال و  
هو عندنا في القبح والقتل والى الله دليل اجماع الطائفة وطريق  
احتياط وقول الخائف ليس في لغة العرب ان الجدال هو البهيم ليس  
بشيء من عوجته ان يقطع العود بشرطه من اليسر في الوضع للعود  
كما يقولون في لفظه فانه الجدال ان كان في اللغة المنازعة والخاصة  
وكان ذلك يستعمل في المنع والدفع وكان في العرب لفظه لذلك كان  
كانا فيما معنى المنازعة ويحرم عليه ان يقطع شئ من شجر الحرم



لذي لم يفرس في ملكه وليس يجرى الفواكه ولا ذروان يجرى حشيشه  
بل خلق فاما نحن الفواكه ولا ذروان وما خسران ثيابان في ملكه فيكون  
قطعه وكذا لى الحشيش يرايد اجماع الطائفة واسمهم فقيرم ذلك  
يفتح في ذلك شىء وليس في الشرح ما يدل عليه ويجوز ان يكون  
المسلمين من لدن النبي صلى الله عليه واله بذلك الى الان من غير الحار  
من النبي صلى الله عليه واله او احد الصحابه او احد العلماء ويجوز عليه  
ان يزيل شيئا من كعبه او يقص شيئا من اطرافه وان يختم المنيبين  
او يد من جسده بغيره وان يزيل القل من نفسه او يمسح  
من الوجوه الكرهية بلا خلق اعلم وعي عليه ان يلبس لاصا  
او يمشيه بها لقوله وان يزيل شيئا من كعبه والذبا يجرى  
لا شيئا فاما البق واليربوع فلا بأس ان يزيل في غير الحرم  
ولا بأس بقتل ما يخاله من الحيات والعقارب والسباع في الحرم  
وفيه دليل ان جماع المأفة ذكره وحرم عليه ان يسكن كمال  
سعة من صيد قبل ان يهرم وان يجرى شيئا من حمام الحرم منه  
ان لا يبرده بعد اخراجه وان يسكن ابدا في الحرم من الطيور  
بدليل اجماع الطائفة وطريقه من حشيشا وايضا قوله تعالى  
عليكم صيد البر ما دمتم حرموا المراء عقيم فاعلنا فيه ومنه  
من سلك بعد الحرم ودخل الحرم ولا يخرج وسداده فقلنا فيه  
فيجب ان يكون حرمنا **فصل** في ما يقع الحرم مما يباح له هدم  
عليه من ضرب ثلثة احدها يوجب الكفارة سواء فعله عامدا  
او سهوا هيا والثاني يوجب ما مع الهد دون الكفارة والثالث

منه

فيه لا يردون الكفارة فان كان هو الصيد بل خلق من الجوارح  
من قتل صيدا له مثل اذ يجرى وكان حراما لم يقتل حلالا في الحرم  
او حراما في حلال فعله فداؤه بمنزلة من النعم بدليل ان جماع  
وطريقه من حشيشا وايضا قوله تعالى فداؤه بمنزلة من النعم  
بهذا وحده منكم من سافر وجب مثله من النعم وذلك بطل قوله  
قال الواجب بقتل الصيد وان كان حراما في الحرم فعله الفداء  
ليتمه او الفداء مضاعفا بدليل ان جماع المشايخ وطريقه ان  
حشيشا واليسفي لبراة الذمة وايضا فالكفا اذا الحرم المحل في  
الحرم والحرم في الحرم وجب اجتنابه لجزاين باجتنابه من حرم الحرم  
والحرم وان كان حراما فكيف كان حراما ان كان حراما با  
ذنه وعليه ان كان يجرى ان ذنه بالصوم من الصيد بل ذلك  
شيئا فيلزم من مثله وقبحه وان كان غير كمال العقل فكفارة  
على وليه ان ذنه الذي ادخله في الحرم وليس بوجه عليه والد  
لبدل حاشا ذلك جماع كطائفة ويكره القتل بوجوب تكرار الكفارة  
بغير خلق من بين اهل البيت اذ الكفا القاتل اسما ومنه من  
قال هذا حكمه ان كان متعمدا ومنه من قال ان تعد القتل  
مرة فابيه لم يلزم كفارة بل يكون من يتسقم الله منه كما  
ذكره الله تعالى ومن لا يحوط وكونه من يتسقم الله منه اذ  
عاد ان يباح في وجوب الكفارة عليه والمثل في النعامة بوجبه  
بلا خلق فان لم يجد فقيمة فان لم يجد فقيمة قيمة الجديفة  
وقيمة قيمة البدر البدر ومن كل نصف صاع يوم ابد

وق قتل اسدا مبتلا على وجه المذبح كغيره بدليل ما قدمناه  
من ان جماع وطريقه من حشيشا وايضا قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم  
انتم وهم الصيد يتبع جميع المتوحش قال الشافعي ان ذكرا  
لبيبة فاصطيدا ولا شبهه ان العرب كانت تصطاد السباع وتا  
كلمها او تسميها بصيد وتقول يتو الصيد من سرور ورد الحظر لانه  
يسر ليلته ومن قتل ما لا يملك من الصيد كما للصقور وما  
استنهم ففعله قيمته او عدله ما صيلا وحكم ذلك ان يحكم المصطاد  
في قتل الصيد وحكم المتفرق بدليل ان جماع المأفة ذكره وطريقه حشيشا  
وايضا قوله تعالى ومن قتل منكم متعمدا او الشاكر فاعل ذلك  
يجري فوكجه ومن قتل من منا خطا فحق سر قيمته مؤمنه ولا خلاف  
ان الجماعة اذا اشتركت في القتل كان كل واحد منهم كمن وحكم  
من دل على ان كل مثل ما قدمناه من ان جماع وطريقه  
ان حشيشا  
منه اذا  
روى من  
محم اشا  
بن خوز  
ول هذا ان نعم وهذا دليل ان جماع على اصل الخالق واما القرب  
لثاني الخلق لا يلزم لكن ذنه فيه تمام الجدي فلهذا الصيد  
ما ذكره من نون وقلنا يستوطنها مع الشبان لاجتماع المأفة  
كره في حشيش على الخالق بان يروى من قتل صيدا له صيدا والبر في

بدليل ان جماع من الطائفة وطريقه من حشيشا والمثل في هذا الوجه  
ويقره الوجه بقره وفي الطائفة من بلا خلق وفي ان رب والشعب  
عند نأفة وحكم من لم يجد ذلك فداؤه من ذكرا  
او القيمة ان يصوم للشهامة مرتين يوما والبقرة ثلثين يوما والظبية  
وما اشبهه ثلثة ايام ومن صام بالقيمة فداؤه ذكرناه من المدة عن  
صوم ليلتين والثلاثين صام كمال عشرة ايام ثلثة كذا ذكر بدليل  
ان جماع المشايخ لم يوجب كل عامه من حمام الحرم او اخر من حمام منه  
او يتغيره فان يجرى شاة وفي خرقة يجرى وفي كل بيضة لها درهم وفي عامه  
الحل درهم وفي خرقة نصف درهم وفي كل بيضة لها ربع درهم وفي  
كل بيضة من بين النعام اذا كان قد خربها فخرقها فخرقها فان لم يجرى  
خاربا لخرقه لا يجرى انما بعد ما كسر ما يجرى منه ما كان ذلك  
فان لم يكن من فعله ذلك بل فعله بكل بيضة شاة فان لم يجد فداؤه  
ايام وفي بعض الوجوه والحجل والقمح ارباع الفول والعنق في انما بعد المني  
فما يتم فهو هدي كذا ذكر بدليل ان جماع المشايخ لم يوجب صيدا  
فداؤه منه ولم يجرى حاله فعله فداؤه بدليل ان جماع المتكبر وطريقه  
ان حشيشا فان رآه بعد ذلك كسر في فعله ما بين يده حشيشا وكسبه  
قد رآه في كسر احد فران الضلال ربع قيمته وفيها اجماع المتصنفين  
وفي احدى حشيشه فكل من يجرى اذا قصت لنفسه قيمته وفيها  
مع الحلال وفي يديه من الحكم في حشيشه وكذا في حشيشه وفي حشيشه  
او الزبور كن من طعام وفي الكثير من ذكرا شاة وفي القنفذ  
والضبطه البر بوجع حشيشه من ذكرا ذكر بدليل ان جماع المشايخ

منه



امين الخطا والسيان وما لم يكن هو عليه والماد رتبه احكام لا  
فعال ومن احكامها انهم الكفار وقولهم جنة كذا من انهم  
يخرجون الى ديارهم ان رتبه لا يرضون كذا رتبه من قولهم  
عليكم جناح فيما اخطاتم به وحمل كل من عليه السلام على فائده زايد على  
ما هو معلوم لنا والى من قبل زوجه من خيبر شوه فعليه رشا  
فان قدما ما اول عينا بشوه فامني فعليه بدنه ومن نظر الى عينا  
فامني فعليه ان كان موثرا بدنه فان لم يقدر فبقرة فان لم يقدر فغاة  
فان لم يقدر فصياح ثلثة ايام وفي الوحي في العزم في احوام المتعبد  
قبل طوافها في جميع ما في احوالها بدنه بدليل ان جماع المثار اليه  
وطريقه لا حينا طيل ولا خلاف والوحي في العزم في احوام قبل الوقوف  
يعرف فساد بل خلاف ويلزم للمنفعة فيه بل خلاف انما داود و  
قوله تعالى واغواي واليه يبطل قوله ان لم يفرق في ان كان تمام بدني  
ما افسد ويؤثر ما لم يقدر ويجوز عليه مع ذلك بدنه بدليل ان جماع  
المثار اليه وطريقه لا حينا طيل ويجوز على ابي حنيفة في قوله تعالى عماري  
من طريقه عن عماري بن عيسى بن قيس بن ابي حنيفة وطريقه لا حينا طيل فسد حجة  
وعليه نامة وان كان في احوالها وحكم الوحي في العزم في احوام قبل الوقوف  
قوف بالمشور عن احوالها وطريقه لا حينا طيل ما قد مناه من كل جماع  
وطريقه لا حينا طيل ايضا فقد تكفي في جواب الوقوف بالمشور  
ما يستدل عليه وانما يجب في تمام الحجة عن الوقوف بعرفة لمن لم يد  
ركه وكذا من قال بدنه لا يفسد في باجماع قبله فانفرد به  
ان من يبطل ما ان جماعه يعارضه الخالف عماري من طريقه من

قوله

قوله صلى الله عليه واله وهو بالمدلة من وقوفه هذا الموقف و  
حجة معناه الصلوة وقولهم قبل ذلك وقولهم رتبه من اهل  
او ثمار فقيدهم في قولهم تمام الحجة في الوقوف بالمشور وقولهم من  
قوله صلى الله عليه وسلم وقولهم فقيدهم في قولهم الحجة في وقوفه واحد  
ان يجتمع عليه نابه ويعارضه ما قد مناه ويجوز قوله الحجة في وقوفه  
عيا ان الماد به معقود الحجة وقوله فقيدهم في قولهم ان الماد به فان  
التمام كما جازنا كذا الحجة لكونه صلى الله عليه وسلم ان رتبه ان امام رتبه  
من السجدة لا حيزه فقد عمت صلواته في الوقوف بالمشور  
لمشور وقيل التحليل بدنه وان يفسد في بدنه لا جماع المثار اليه  
فاضاف الحجة فيقتصر على تحليل وليس في الشرع ما يدل عليه واما  
طريقة في دبرها وان الغلام والبيوت فلا خلاف فيهما  
حمايان فيه بدنه واحتجوا في هذا فيسأل في اذا وقف قبل  
منه او قبل المشرك ان فن قال بدنه فليد طريقه لا حينا طيل  
ومن قال ان يفسده دليله ان اصل الصلوة وبرادة الذمة  
من القضا وتكرار الوحي يوجب تكرار الكفارة وهي بدنه سور  
كان في حشر واحد ان رسولك عن ان دل ام ان بدليل ما  
قد مناه من اجماع وطريقه لا حينا طيل وليس للمثار ان يقول  
ان الحجة قد فسدت بالوحي لا ول والناق لم يفسد فلا يجزى  
به كما ان له وان فسدت بالوحي في بدنه بدليل وجوب  
المسح فيه فتعلقت الكفارة بالمسح في بدنه ومن وطى زو  
جته لم اوامه وحيا يقصد الحجة في جنتها ولم يغفوا حتى يغفوا

وفي خلق احد بطبا اطعام ثلثة كلبين وفي اسقاط شيء من مشور له  
وحيث ان احوالها في غير طهاره كمن طعام وكذا في ان الالف  
عنه او قد وقف في حشر الجحيم بدنه من طعام وفي قطع الشجر الكبر  
من اصلها من الشجر الذي عتبه في الحرام دم بقره وفي الصلوة من  
شاه وفي قطع البعض من ذلك او قطع حنيفة ما يتيسر من التثنية  
ومن عتبه وهو حرام على امره نكاحا لجم فوجد بها كان على  
التعاضد بدنه وذلك بدليل ما قد مناه من اجماع وطريقه من  
حنيا ط واما الفرب انما الذي فيه لا يتم دون الكفارة فاما  
عدا ما ذكرنا لزوم الكفارة فيه وقد انكر ذلك جماعة المتكبر  
ذكره وان لزوم الكفارة فيقتصر على دليل شرعي وليس في الحجة  
ما يدل على ذلك في كبره للجم من التثنية ما خالف ان حشر الوحي  
قد ما ذكرها وليس في كبره لجم من التثنية ما خالف ان حشر الوحي  
وليس في الشرح ما يدل عليه وكبره ان كماله في حفظها للزوم  
والنظر في الملة بدليل من جماع المثار اليه ويجوز على الخالف بقوله  
عليه السلام الحجة الشعث اعني ذلك في هذه من شيا  
فاما ان كمال الحجة فيه طيبة من احوالها من قال انه مكره وا  
لظ انه يفسد ان جماع لا تمت على ان الحرام لا يجوز لم الطبيب  
ولم يقصوا بين ان يكون في كماله او غيره وما ورد من الغنى  
عن الطبيب علم في كماله كغيره طريقه لا حينا طيل فيقتصر **مصل**  
وعنه الحرام على حاله من شاهد بيوت مكة فيقطع التلبية  
ان كان متمتعاً كما قد مناه وسحب له ان يكسر من حمد الله على

الى الموضع الذي وطئ فيه من الطريق واذا اجابوا قابل فبطلنا ذلك  
الجماع من بيننا ولم يجزها حتى يبلغ الردى حكمة بدليل ان جماع  
المثار اليه ويعارضه الخالف عماري من طريقه من قولهم  
لها اذا وطئ الرجل زوجته فضيا من قابل وفيها الموضع الذي  
وطئ فيه فرق بينهما ولم يفسد في رد قولهم في كماله من العتد  
او يبيض او يتم احد ما ذكرناه من اجناس المطيبات اكل طعام فيه  
شيئ من ذلك دم شاه وكذا في تظليل الحول وتغطية راس الرجل و  
وجه المرأة من حنيفة ربح كل يوم دم شاه ومع كل ضطرار حوله  
ان يام دم شاه بدليل ما قد مناه من اجماع وطريقه لا حينا طيل و  
في قصر كل ظفر من اطراف يديه من طعام ما لم يكلمها فان كملها  
قدم شاه بدليل ان جماع المتكبر وايضا فانكناه ان كان في لضم  
الدم به وليس على لضم فيما دونه دليل موجب لقوله وهذا حكم  
اقتداره عليه ان قصتها في حشر فان قص الحجة في حشر  
واحد لم يلزم لادم واحد وان جادل ثلث مرات فان ادم  
دقا ومرة كذا في فعله دم شاه وفي مرتين كذا في دم بقره  
وفي ثلث مرات فان ادم بدنه وفي ليس في حشر ان كان ذوبا واحدا  
او ثيا با جماعه في حشر دم شاه فان ليس في حشر حشر  
نورا فعليه من الشيا بعد الشيا ب و نزع كثر من قبل  
رجليه كل ذلك بدليل ان حشر المزدود ومن لم لا حينا طيل وقيل  
الاسر دم شاه او اطعام ستة مساكين او صيام ثلثة ايام بلا  
خلاف وفي قصر الشارب او حلق العانة او ان يطر دم شاه

وقوله



يدخلها فاذا انتهى الى الحرم يستحب له الفصل وان يدخله معها وعليه  
التكبير والوقار وان يدخل مكة من اعلاها وان يستقبل قبل  
دخولها وان يدعوا عابدين البيت بما ذكره وان يقبل قبل  
دخول المسجد وان يدخله من باب بني شيبه وان يقبل قبل دخوله  
بسم الله وبالله وعلى منتهى رسول الله ولا يهمل بيته صلى الله  
عليه واله وعليه التحريم على ما مضى به من بلوغ بيته الحرام السلام  
على رسول الله صلى الله اول العزم من الرسل صلى الله عليه وسلم  
وان يقول اذا دخل المسجد واقرأ البيت اللهم اني اشهد ان هذا  
بيتك الحرام الذي جعلته مشابها للقدس واسما مباركا وهدي  
للعالمين اللهم فاصحح خطيئة واجدني من بعدك يا جبار  
ان جبار اجدي من عذابك واخذني من نقماتك برحمتك  
يا ارحم الراحمين ويحسب ان يدعوا الى الله في سوره يقول  
لحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا  
سبحان الله ولولا ان الله استهدانا لكان لافكنا الله  
وان محمد عبده ورسوله صلى الله عليه واله وان يقبله او يسبح  
بيده عليه ويقبلها ان لم يتمكن من تقبيلها او يمسح بيده اليه  
ويقبلها ان لم يتمكن من مسحها او يقول اما نأى اذيتها  
وميتا في تعاهدته ليس يرفق بالموتاه عند الله تعالاهم  
نابك وتصديق الكفاية وعلى سنة نبينا محمد صلى الله عليه واله  
الله وحده لا شريك له والاشهاد ان محمد عبده ورسوله وان  
كونهم من ذريته ومبهم في ربه وشهدا في عبادته صلى  
الله عليه واله

الله عليه وعليهم آمنت بالله وبكتبه ورسله وكونت بالحبس  
والطهارة وبكل ما روي عن دون الله سبحانه اللهم المليك  
يهدى ويضل ويضل ويضل ويضل ويضل ويضل ويضل ويضل ويضل  
برحمتك يا ارحم الراحمين في سلمه في حجه عليه ان يفعل فيه الطواف  
ويطوف ودليل ذلك ان كل اجماع الطائفة **فصل في الطواف**  
على صريح مفروض وسنن فالحق وضرب ثلث طواف المنعم و  
طواف الزيارة وهو طواف الحج وطواف النساء والمسنون  
ما ذكرناه مما ينطوي به المسكين وقد روي انه يستحب ان  
يطوف مرة بمقامه بمكة بمكة في ثلث ايام وسنتين لموسم  
او ثلث ايام واربعه وسنتين شوطا وروي ان رسول الله صلى  
الله عليه واله كان يطوف في كل يوم وليلة عشرة ايام  
اما طواف المنعم فمرة للختار من حين يدخل مكة حتى  
الى ان تغيب الشمس يوم الترويه وللمنصر الى ان يبيت  
مع وبالشخص ما يدركه مثله من غير اخر وقتها حتى قامت  
مختار من طواف الحج متعاقبا كان عليه قضاءه من قبل ان  
كان فرضا وصار ما هو فيه مفروضا ولم يحسن طواف  
الحج بدليل اجماع الطائفة وطريقه احتياط يقتضيه ما قلنا  
هنا من خلاف في براءة ذمة من طاف طواف المنعم وليس  
عليه قول من يقول بجزي عن ذلك طواف الحج ودليل وايضا قوله  
تعالى **اعرفوا ان الحج والعمرة لله فامرنا انما نجمع الحاد  
واحد منهما الى الآخر** فمما يقرر بالظاهر كفاية ما يرضى الخائف

بناروي من طرفه من قوله عليه السلام من حج لغير العزم فعليه طواف  
فان وجاروه عن علي عليه السلام وان طاف طوافين وسعى سعيتين  
لحجته وعمرته وقال حجته مع رسول الله صلى الله عليه واله طواف  
طوافين وسعى سعيتين لحجته وعمرته ومن فاته طواف المنعم فحضر  
قضاء بعد فراغه من مناسك الحج ولا شيء عليه بدليل في الحج  
في الذين واما طواف الزيارة فركن من اركان الحج من تركه متعددا  
فلا حج له بل خالف من تركه ناسا قضاءه وقت ذكره فان لم يذ  
كره حتى عاد الى بلدوه لزمه قضاءه من قابل بنفسه بدليل اجماع  
المشايخ وطريقه احتياط فان لم يستطع سجدتين يطوف  
بدليل اجماع المشايخ اليه وقوله تعالى **ما جعل عليكم في الدين**  
**من حرج** ووقته للمعتمر من حيث يحلق راسه من يوم الخصال  
اخرا يام المشركين ان يكونوا كضواة من كبروا وصرخوا  
خوف حصى او عذر فيجوز تقديمه على ذلك كله ذلك بدليل  
اجماع الطائفة واول وقتها للفرار والمفروض من حين دخولها  
مكة وان كان ذلك قبل الوقتين بدليل ما تقدمه واما طواف  
النساء فوتر من حين الفراغ من سعي الحج الى ايام النحر وحيث  
تركه مستحب او ناسيا حتى عاد الى اهل لم يفد حجه لكنه ان  
تخلله النساء حتى يطوف او يطاف عنه بدليل اجماع المشايخ  
اليه وطريقه احتياط وايضا فان خالف ان النبي صلى الله عليه  
واله فعل هذا الطواف في ثلث ايام يسميه طواف الصدر وقد قال  
عليه السلام **خذوا عني مناسككم** وقد روي من طوافكم الله عليه

السلام قال الحج هذا اليسر فيمكن آخر عهده الطواف وظاهره  
من الوجوب والوجوب في الطواف اليه ومما يقرر من وجوبه  
في الحديث والسير وسنن العروة والبدلية بالحدود وسود فقام به وان  
يكون بهوا شوا وان يكون البيت من ايام الطائفة وان يكون خارج  
الحج وان يكون من البيت والمقام من تركه شيئا من ذلك لم يجز الطواف  
بدليل اجماع الطائفة وذكره وطريقه احتياط واليقين لبراءة الذمة  
لانه لا خلاف في براءة الذمة منه اذا فعل على الوجه الذي ذكرناه  
وليس عليه ان ياتى الله اذا فعل على خلافه ودليل المسئلة السلام  
الحج كسود الوجه والاد الطواف كالحاق منه وان يقول ان وصلي  
في الطواف لا باب الكعبة سالتك فقل لك سكتا كبر ففقد عليه  
بالجنة اللهم صلى الله واله وادخل الجنة برحمتك واسم على من الرزق  
خلال وادعني من قسمه لئن والا شرو من قسمه العرب والعجم  
وان يقول ادعوا الى ان يقيم بين اليه السلام عليه كرسول الله صلى  
الله عليه واله بينك وبين من لا تأم السلام على ابراهيم خليل الله  
البيت الحرام مستحب من في الاصل ولا يؤام السلام على ابينا الله  
وملائكته الكرام وان يستلم الركن الثاني من ان وصل اليه ويقل  
وهو مستحب له السلام عليه كرسول الله السلام عليه كرسول الله  
عجوز اللهم صلى الله واله وادعني على ابواب رحمتك وان يقول  
اذا استقبلتني بالركن الثاني من النار واسم على من الرزق  
خلال الطوبى وادعني من قسمه العرب والعجم والانس  
وادخل الجنة برحمتك وان يستلم الركن الثاني من الرزق

الحج







ليقول اللهم اهدني للذي هو اقرب واخف وزجني عما تعلم انه  
انت الاعز الالكريم ويقول ذلك حتى يبلغ المسألة ان يخرج ويجا  
سوق العطارين فيقطع الممر ويروى في اللزوة وهو يقول يا ذا  
الطول والكرم والجلود صلي على هود والمر واغفر لي ما فعلت  
الذنوب الا انت يا كريم ويكره ذلك حتى يصل الى المذلة وان يصعد  
المذلة ويقول من التكبير والتعظيم والتعظيم والصلوة على هود والمر  
مثل ما قال على الصفا لم يقول اللهم ان اسألك حسن الظن بك  
وصدق النية في التوجه عليك اللهم فضلي ما انت اهل له ولا تفعل  
بي ما انت اهل له فانك ان تفعل بي ما انت اهل له تغفر وترحمي وان تفعل  
بي ما انت اهل له تعذبني وان تظلمني واذا اعتذر عايد الى الصفا فقل في  
كل موضع مثل ما فعلت يا اول من دعاء وغيره ولا يزال كذا كذا  
حتى يكمل بقعة اشواط وحكم فطمع الحق والتسوية والشكر كذا كذا  
الطواف والجلوس بين الصفا والمذلة ويجوز الوقوف عند منبأ  
الجلوس على الصفا والمذلة ويجوز التسليم كبره في الصفا وضد ويد  
ذلك لا جناح لظان عليه **فصل** فاذا فرغ من الدعاء من سبب التمتع  
وجبه عليه التقصير وهو ان يقف عينا بين الصفا والمذلة وسبب التمتع  
لحمية او من احد ذلك فاذا فعل ذلك من كل شيء احرم منه ثم  
المصير لكونه في الحرم وان فعله لم ان يستبى الى الحرم با  
لحج فان نسي التقصير حتى احرم بالحج فعليه دم غاة ولا حرام بالحج  
ينبغي ان يكون عند زوال الشمس يوم التروية في المسجد الحرام وا  
فلا بد له من الجلب الى باب او عند المقام ويصنع فيها صنعة لا حرام

لقد

لا ومن الفضل وليس شيء والصلوة والدمعة والمذلة  
بالتمتع ثم يخرج متوجها الى المذلة وهو يقول انما انت اهدني  
ليدك القدر فاذا ابلغ الى الرقطة اذن الودع وال  
على ان يبلغ رفع صوتك بالتمنية الواجبة والمذلة  
ل لبيك بحجة عما حلف عليك ويصعد فيقول اللهم اياك  
ارجو واياك ادعو فبلغني الى ما اريد على وتقبلني  
واعطيني سؤلتي من رضوانك واجزني من عذابك فاذا الى  
منى قال الحمد لله الذي اقد مني ما اريد او بلغني ما في خافه  
اللهم هذه منى وهي من منى براءتنا من مثلك ان تنفي عننا  
بها منتهى على اولياك فاذا انما عبدك في قبضتك حيث اطلب  
حملك واوتم رضوانك فاجعل صفتي منها او حظ من حملك يستحق  
ليقتلني ويصلي به المذلة وعشا اخره والحق يكون خلاصه  
منها الى وفات ولا يفيض منها الا ما هو حتى تطلع الشمس ويقول المذلة  
الى حافات اللهم اليك حوت واياك اعتدت ووجهي كارت ا  
سالكين تقبل على هود والمر وتبارك هذه رحلت هذه وتقبلها  
خير من هذه عند منة الله اقر بها من رضوانك واجدها من حملك  
وبلي بالواجبة والمذلة من رضاء بها صوتك ويقول انما انت اهدني  
القدر رحمتي الى حافات ولدي هذا كلمة انت اقر بها  
**فصل** في الوقوف بعرفة الوقوف بعرفة من اركان الحج بل  
حلقه واول وقت من حجب تزل الشمس اليوم التاسع بلا حلق  
الا من احد واخره الحشر الى ذواته والمضطر الى طلوع الفجر

المعوزين ثم يقول اللهم ان عبدك فلان حلق من احبب وقد كرام  
سبقت اليك اللهم ربي استأذنك الى ما حلفا فكر ربي من النار  
ودخلني الجنة برحمتك واسمع علي من رزقك وادعائي  
شر فمقتله لهن وكان سر اللهم ان اسألك بحولك وطولك  
وعجزك فكبرك وفطرك يا ارحم الراحمين ويا ارحم الراحمين  
ويا اسرع الخبيثين ويا ارحم الراحمين ان تقبل على هود والمر وان  
تغفر لي وترحمي وتقبلني كما وكذا ويكره جوبه المذلة وكذا  
ويكره ما يورثه من ذنوب ويعتبر فيه ذنبا ويستغفر الله منه  
ومن لم يذكره مستغفرا من كل الجود ويضع راسه الى السماء ويقول  
اللهم حاجتي التي ان اعطينيها لم يضر ما منعني وان منعني  
لم ينفعني ما اعطيني فمناك ربي من النار اللهم اني عبدك  
نا صيبي بيدك واجعل بعلمك كذا كذا في موقفك لما يرضيك  
علي وان سلم في مناسكي التي ربيتها خديك ابراهيم عليه السلام  
وقد كنت عليه ما نبيك محمد صلى الله عليه وآله اللهم اجعلني من  
رضيت عله واطلعت عله واصبرته بعد المرات حموه طيبة  
المودنة على نساء التي ان تحبب بعد ذلك كما في بعض المودنة  
الذي خلقه ولم اكن اياك كذا وفصله على كثير من خلق  
تفضيحت المودنة الذي رزقني ولم اكن اياك شيئا المودنة على  
حلمه والمودنة على عله بعد قدرته المودنة على رحمة التي  
سبقت غضبه ثم يدعو بعد الوقوف ويجتهد في المسئلة  
ولا يستغفر **فصل** فاذا زلت الشمس واما في الشكر

الخير خلق من قوسه عتار بطلهم بل خلق وان كان مضطرا  
فادرك المشرك في وقت المضطر في ما مضى بديل اجماع الطائفة ولهم  
فقد ثبت وجوب الوقوف بالمشرك على منتهى حليمه وكذا قال به ذلك  
قال انما ذكرناه في نسخة من كتابي بطلهم ان جماع ويستحب ان يكون  
ان يهرب خذاه بمنه وهي بطل حنة وان يغسل ان زالت الشمس  
يجتمع بين الظلم والعصر باذن واحد او اثنين وان يكونا وقوف  
في ما يسهل الجبل وان يدعى في حال الوقوف بديل اجماع المشرك  
اليه والواجب في الوقوف المذلة ومقاديرها مستدامة حكمها وان  
لا يكون في الجبل بل الطريق ولا في غيره وان شوية ولا في الجار  
وان يجب ان لا يكون الى رب الشمس فان افاض قبل  
الغروب متوجها الى ما في ذلك لا يجوز فعله بدنه كذا كذا  
بديل ان جماع المشار اليه وكيفه الوقوف ان يتوجه الى  
القبلة فيسبح الله ثمان مائة مرة ويقول مائة مرة ان قوه  
بالقوة استغفر الله ثمان مائة مرة ويكره ما يكره مائة مرة ويقول ان لا  
الله وحده لا شريك له الملك له ما يشاء ويميت من يشاء  
ومحيث وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على ما يشاء من غير  
ما يره ويرى من اول سورة البقرة عشر ايات واية الكرسي وايات  
البقرة من قوله الله ما التبت وما في الارض الى آخرها و ايات  
السجدة وفيه الا حرف من قول ان ربكم الله الذي خلق السموات  
ولا ترضى في ستة ايام الى قول ان رحمة الله قريب من المحسنين  
وتدث ايات من آخر الشرح وسور في القدر ولا خلاف وا

المعوزين



الآن لا تجعلوا من هذا الوقت وارزاقه اياما بقتية واقية  
اليوم على ان ياتي باليوم من جوامعهم في افضل ما يتقدم به احد  
وذكر من حكايا ارج الزمان فاذا وصل الى الكعبة لا يحضر وهو عتيق  
الطريق قال اللهم صلى على هذا الذي ذكرني وارحمه ذلك في وقت كرم  
في ديني وتقديري مناسكي فاذا وصل الى المسجد وحده صليته المازج الى  
جميعه والى وادي فحينئذ يزل **فصل** في الوقوف بالمسجد والوقوف  
بالشعور من اركان الحج وقته للحج من طلوع الجبل الى ابتداء  
طلوع الشمس وعين الضيف لليل كل من فاته حتى طلعت الشمس  
فلا يحل له ان يولد على ذلك لاجاء المتكبر ركنه وطريقه ان حياط له  
ان خلاف في جميع من وقفه وليس كذلك من لم يقف وايضا قوله  
تعالى واذا ذكرتم عند المشعر الحرام وطاهر من سيقنضه الوجوب وان  
يصل الذكر فيه لها بعد الكون به وما يتم الواجب لها به فهو واجب  
وايض فعل النبي عليه السلام يدل على ذلك انه ان خلافه وقفه  
وقد قال عليه السلام خذوا عني مناسككم وقد روي من طريق الخليل  
انه عليه السلام قال من ترك المذهب بالمدلعة فلا حج له وسائر الخليل  
بما قدمناه من روايتهم عن علي عليه السلام من قوله وهو بالمدلعة من وقفه  
وهنا هذا الوقت وصلى بها هذه الفضلة وقد كان قبل ذلك  
تفويض في ساعه من ايامها فانه قد تم بحكمه يدل على ان تمام الحج  
يتعلق بالوقوف بالوقتين وقد قدمنا الجواب عن روايتهم عن  
علي عليه السلام من قوله من ترك الحج بوقته الواجب بالوقوف  
التيه ومقاله في هذا من حكمه بان لا يرتفع الوقت الى الجبل

بالمدلعة

الآن المأجور من ضيق اوقافه بدليل ان جماع المشار اليه والدعا  
بالا على ايامه المذكورة عند بعض ائمة اهل البيت في وقت  
ذلك وظاهر قوله تعالى واذا ذكرتم المسجدين الحرام والمسجد  
ان بقاء المشعران بغير التمتع والتكبير وحده وبسبب ما يترتب  
منه ويصلح على هذا ما ينسب ويقول الله اهدني من لظلمات  
والنقذني من ظلماتي واجعل لي خيرا الدين والآخره وخذ بناهيتي  
الى هدايتك انقلني الى رضاءك فقد ترقى مقام هذا المشعر الذي  
اختلفوا في كونه فوجدوا ذلك في كفايته وجعلته على الدنيا فيبلغ  
فيه منادى وبيل رجاء القربى في مشركه بحق المشعر الوام ان غرم  
شعوب وبشرى على النار وان تترقى صوة طيبة في طاعتك  
وبصيرة قد يترك وجوه بزار مشركه اقباعا الى امر كره خسر  
الذين جاسوا وان حفظ في نفسي هاهنا ومالي واخواني  
برحمتك يا ارحم الراحمين وان يفتقد في الدعاء والمسئلة الى ابتداء  
طلوع الشمس فاذا طلعت اذا من المشعر وان يجوز لاحد  
مع ان ختيان ان يخرج من المشعر قبل طلوع الجبل وان يجوز  
واحد من حرك حتى يطلع الشمس ويخرج الامام من المشعر حتى يطلع الشمس  
ويجوز للنساء ان اخفن على ادم ان فاضل بين ايتان منى والرمي  
والدحج والتقصير ودخل مكة للوقوف والسعي ولا يجوز ان  
يصل العشاء انما في المشعر بل ان كان فوتهما بخروج وقت  
المسطن وسحب الجميع بينهما باذان واحد واقامتين وسحب  
اذا افاض من المشعر الى من لا يسير بسكينة وقار ذكر الله سبحانه وتعالى

لامام وحده فان عليه ان يصل في الظل بمكة كل ذلك بدليل ان جماع  
المشار اليه وطريقه من ختيان **فصل** في ايام الحج والرمي  
ما يخص بدليل اجماع الطائفة وطريقه من ختيان ويجوز  
لما ان يماري من طرف من قوله صلى الله عليه واله حين جبر  
واحد من حرك ايام الناس عليهم بحجهم الحظوف وهذا من وجوب  
لما يخص المأجور من غير الحرام وان بالماض من المسجد الحرام  
او من مسجد الخيف ولا بالحج الذي قد روي به من آخره  
كان هو الرمي او غيره بدليل ان جماع المشار اليه وطريقه  
ان ختيان وقيل النبي عليه السلام يدل على ذلك انه قد خفف  
انه لم يرم ببلد كركناه وقد قال خذوا عني مناسككم ومقدرا لخصا  
كرس لا غل ولا فضل الملتقط من المشعر الى ايام الرمي منه  
ثم البيضا والحد يكره ان يكسر بدليل ان جماع المشار اليه  
هو سبعين حصاة ترمى يوم النحر يوم العقبة وهي القصوى  
سبعين ويرمي في كل يوم بعده بجوار الثلث باحدى وعشرين  
حصاة ووقت الاستحباب الرمي حرة العقبة بعد طلوع الشمس  
من يوم النحر بان خلافه ووقت الاستحباب من طلوع الفجر  
مع ان ختيان روي في جبل ذلك في جند الانا ان يكون هناك  
ضرورة على قدمه من وقت الرمي في ايام التشريق كلها  
بعد الزوال ومن فاته رمي يوم حتى قربت الشمس قضاء في  
اليوم الثاني في صدر النهار ومن فاته الرمي في وجوه ايام التشريق  
قضاء من قابل او استأجره من يرمي عنه كل ذلك بدليل ان جماع

مستغفر له وان يقطع وادي حشره كره ولم ويجوز ان يرمي في وقتها  
بما خطوه وان كان راكب حرك فيه واحد كل ذلك بدليل ان جماع  
المتكبر ذكره **فصل** في زوال منى وحده من طرف وادي حشر الى  
العقبة وقد ذكرنا ان من السنة البيت بها ليلة حرمه وكذلك كره  
ولم يرم في يوم القضاء للناس كره من روي حرة العقبة والذبح وال  
الحلق والتقصير وكذلك كره ولها ايام التشريق والبيت  
بها ايام هذه الايام الى حين ان فاضت بك خلافه فان ترك البيت  
بها فغنا من غير رايه فعليه دم فان تركه لم يفسر فعليه  
ما بدليل اجماع الطائفة وطريقه من ختيان فان ترك الثالثة  
ولا شيء لان له ان يغيره التفراد وهو اليوم الثاني من  
ايام التشريق فان يغيره حتى غابت الشمس فعليه البيت ليل  
المثالث فان لم يفر ولم يبيت فعليه دم ثالث بدليل ما قدمناه  
وايض قوله تعالى في يومين قل انتم عليه فعادوا انتم  
باليوم الثاني وهذا قد فاته اليوم الثاني ولا يجوز له ان  
يغير ومن اصاب النساء شيئا من الصيد او كان ضرور  
فليس له ان يغيره التفراد بل يقيم الى التفراد وهو  
اليوم الثالث من ايام التشريق ويجوز ما عدا ما ذكرناه ان  
يغيره الاول وتاخير التفراد لا خير افضل له ومن اراد السفر  
فلاول فلا يغير حتى تزول الشمس كره فانه يجوزها  
قبل الزوال ومن اراد السفر لا خير جاز له ذلك بعد طلوع  
الشمس في وقت شاد ومن اراد المقام بها جاز له ذلك

لامام



اليه وطريقه ان حيايط وجيب ان يبد باجرة كدولي وهي العظم  
وهي التي على جانب الحصى اقرب ثم الوسط ثم حية العقب وهو الذي  
مكة اقرب فاني خالف الشريفة من ركة بدليل اجماع الطائفة  
وايضاً فلا خلاف في صحة الترتيب ليس كذلك كرجع عدمه  
وايضاً فقد اتفق على انه عظيم السلام رتب التي وفعل بغير طرح  
البيان فيجب ان يقتضوا به ويستحب ان يقيم عند كل ولي وا  
لبيان ويكبر عند كل صفاة ولا يقف عند الشاة لغير كل ذلك  
بل يخطى في ويستحب ان يكون التي على طهارة وان يقف من  
تدله وجه الجوه ولا يقف من اعلا بل وان يكون بينه وبينها قدس  
عشرة اذ مرع الى خمسة عشر ذراعاً وان يقول وخصاة في يد اليكم  
هذه حصياتي فاحصين في وان في من على وان يرى خذ فاد هو  
ان يضع لخصاة على باطن ايها مة وبدفعها بظاهر سكره وفيل  
بسم الله اللهم صلى على محمد واله وادعوا في الشيطان وجنوده  
اللهم ايماناً بك ونقد بقا بكتك وعلى سنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم  
جاء مبرور وسعيه مستكور وذنبه مسفور واذا نسي فرمى لا  
ولي بثلاث حصيات ورمى بغير تين كخ تين على التمام ثم ذ  
كره تين في ثلث من اوله فان كان في يده في يده في يده  
ثم رمية بثلاث حصيات ولم يعد الرمي على بغير تين لا خير تين  
هذه احكم ان انسي فرمى الوسطي بثلاث او اربع ورمى الشاة لغير  
التام واذا علم انه قد بقص حصاه ولم يعلم كدي الخوات  
في رمية كل حية بحصاة واذا رمية حصاه فوضعت في محل  
دوي

او على ظهر بغير ثم سقط على الارض اجازت والافقيه ان يرى من  
عوضاً عنها كذا ذكره بل ان جاء المثار اليه **فصل** في المذبح الذي  
على ضربين مفرد وسنبره فالمرور في هذه النذر وهذه الكفاة  
وهذه الختج وهذه القران بعد التقليل او كسها والمسلمون  
في هذه القران قبل التقليل وان شعوا وان صغره وهذه النذر و  
يترك من صغره وسماكة وتعين موضع ذبح او غيره من شرط الماندر  
بالخلاف وان كان هذا يعينه لم يحضر غيره بدليل ان جاء من  
الطائفة وطريقه ان حيايط وان نذر مسطوحاً ولم يعين شيئاً في كربة  
فعلية ان يمدى امام كل بل او البقر والغنم وان يخرجه او يذبحه بكم  
قباله الكعبة بدليل ما قد من ان جاء وطريقه ان حيايط ولا يجوز  
ان يكون الذي انما ذكرناه بدليل ما قد مناه وايضاً قوله فيما  
استنبه من الموضع لا نذر خلاف انه يقتضون كل بل والبقر والغنم  
دون غيرها وهذه النذر رصصه على الماندر بغير حوزها انكر  
منه او مات او صدق ولا خلاف ان كل منه بدليل ما قد مناه من  
ان جاء وطريقه ان حيايط واما هذه الكفاة فيجوز على حسب  
اختلاف في الجنايات على ما قد مناه من ان جاء وطريقه ان حيايط ويذبح  
سبائك ما وجب عن قتل العبد من صبيغ القتل ان امكن ذكره لا يذبح  
سبائك ما وجب عن اعدا ذكره من الجنايات ويذبح ويقران كما ان التبع  
في احرام النعمة او القهر المتبول للفرقة بكم قبالة الكعبة وفي احرام الحج  
بكم وحكمة الضمان وتحيي الماندر كهدى النذر واما هذه الختج  
فاحلها بدنه وان شاة وتذبح او تخبى وكذا هذه القران ويذبح

سبايق بعد التقليل او لا شعوا على ما قد مناه وان كان استاذنه بقولها  
بدليل ان جاء المثار اليه وطريقه التقليل هو ان يعلق عليه نعل او  
سراجه ولا شعوا ان يثيق السنام من الجنايات الا من يجوده في يده  
الدم ومن السنن ذكره كمن ساق هدياً بدليل ان جاء المثار اليه ويجوز على  
الحا الذي يذبح من طرفه من ان سجد السلام على الظهر في الجنايات وسما  
ببدنه فاشترها من صغره سناها من الجنايات الا من يجوده في يده  
هذه الختج والقران بدليل اجماع الطائفة وايضاً قوله **فصل** في المذبح  
واطلع اليها من المقيم في يقصوا تقويمه وليوفوا بذرهم والهدى  
الذي يرضع عليه قضاة التقص هو هذه الختج والقران ويجوز لها  
كل من ان خصية بلا خلاف وافضل الذي وان ضا في كل بل والبقر  
ان نأت ومن الغنم الغنم ويجوز ان لا يذبح البقر والبعير في الغنم  
وهو من كل الذي قد عتلم خمس تين ودخل في السادس ومن البقر  
والعشي الذي قد عتلم منه ودخل في الثانية ويجوز من الضان  
الجذع وهو الذي لم يدخل في السنة الثانية ولا يجوز في كذا ان يكون  
ناقص الختج ولا يجوز بين الحوز والخرج بين العرج ولا من غير  
ول جذع وهو المخطوع لا ذن ولا خصية ولا غضب وهو المكسور الا ان  
مزاله يكون الداخل صحيحاً والخراج مقطوعاً فانه جائز ولا يجوز ا  
لنقصية في الماندر اذ هو ذات سواد هو غيره ولا يجوز الذي يمدى  
الواحد في الجواب بها من واحد في كذا في اربع الضربة بغير اليد  
والبقرة عن خمس وعشرين فاما المخطوع في يجوز اشتراك الجماعة فيه  
مع ان حيايط اذ كالماني اهل ذن واحد وان لم يكونوا في كذا في اشركهم  
جوزي

جائز مع ان ضطرار ومن السنة ان يتولى المهدي الذبح والخبز  
او تركه كمن اكله اذ كان في يده وهو قوامه معقول اليد  
اليسرى من الجنايات الا من من القبة ولا يجوز ان يعطي الجنايات لغيره  
ول من حلاله حجة لجهه ويجوز على وجه الصدقة وايام الذبح  
بمن اربعة يوم النحر ولله بعده وفي سائر ايام مصادره ثلثه يوم النحر  
وبنوا من بعده ويجوز ذبح هذه الختج طول ذبحه ومن غيره  
ووجد عنه من كمن من يذبحه ليست تربية العام القبل ويذبح  
خدران لم يذبح في النحر صام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ذبح  
الى هذه على ما بيناه فيما مضى كذا ذكره بدليل اجماع الطائفة  
**فصل** في الخلق اذا ذبح الحاج هديه او غيره فليجوز رسمه قبل  
استقبال القبلة وبما لم يلق وان يبد بالانصية من الجنايات الا من  
يقول اللهم اعطني بكل شئ نوري يوم القيمة وحسنات مصاد  
عنات وكفر عن السيئات انك على كل شئ قدير وكل شئ ممكن  
وليسوا با حصية كاللبسرة الطيب بدليل اجماع الطائفة وايضاً  
قوله **فصل** في المذبح فليجوز في التفسير ان يذبح ذنابة لنا  
سكن من الذي غيره واذا اذ ذبحه فهو شرك ويغادر الخلق انما  
رووه من انه على التبعه والم قال لا يصح ان ذبحوا خنزيراً واحلقوا  
وانه حلال لغيره ثلاثاً والفقير من ماله فلو انك لم تراه  
ولا تحق لجله الدعاء ويجوز التفسير بدليل ان يذبح وذبح  
وي ان الضرورة لا يجوز الا بالخلق ويجوز ان يكون الخلق من  
فن نسبه حتى يخرج منها خاد او مملوك فان لم يكن حقيقياً فهو



ويبحث شعبه بعد من كل ذلك ليدل ان جماع المشار اليه **فصل**  
ثم يدخل من يومه ومن الغد لطون الزياره وهو طواف  
لج والسعي بين الصفا والمروه ولطون النساء ويسمى قبله  
طواف مكة والسجدة الطواف والسعي مثل ما فعله اول ما خرج  
من يومه الى منى للبيت بها ومنى الى ارضه ما قد منه وتوجب  
لم ان من منى ان ياتي مسجد الخيف فيصلي فيه ست ركعات عند  
المسارعة التي في وسطه ويسبح سبعين المرات عليها السلام ويدعو بما  
احب وان يحول وجسم الى منى اذا جاء حرمه العقبة ويقول  
اللهم لا تجعل اخر العهد من هذا المقام وارزقنيه ابدا ما بقيتني  
وان يدخل مسجد الحرام اذا بلغ اليه ويصلي فيه ويسبح بها  
سئلوا على ظهره واذا اراد الخروج من مكة يستحب ان يطوف  
بالبيت طواف الوداع وان يدخله ويصلي في شواله على الركعة  
الاولى ويكثر من التسليم والوداع وان ياتي زمزم فيشرب من  
ماء زمزم ويصل عند المقام ركعتين ويدعو بدعاء الوداع كذا ذكره  
بديلين ان جماع المتكبر **فصل** وحكم النساء حكم الرجال في  
الغنى وكن حرم وتخليق وسليهن كشف الوجه والتقصير وكن  
يستحب لهن رفع الصوت بالكلمة ولهن المهر قبل بين المتولي  
تقوى كحفظ النفساء جميع الماسك بها بالطرف اما ان تقصير  
اذا طهرت بديلين ان جماع المشار اليه وليس وجوب الحج ثم طافه  
جوب الحج على المرأة وظ في حقه ان ولد بديلين ان جماع الماتع ذكره وقوله  
تقاه بديلين ان جماع المشار اليه ويستحب ان يستطاع اليه وسئلوا عن

المرأة

السبيل بان اوله والراحله ولم يشترط الحج **فصل**  
واما ما تقدم في تقديمه فيما مضى فلا وجه له عادة واما  
ما يتعلق به من ان حكمه قد مضى اليه معظم في المواضع التي يختص  
بذكره وبقي ما نحن ذكره اللهم من اعلم ان من مات وعليه  
حج من سلام وجب اخراجه من اصل التركة سواء اوصى بيها  
اولم يوص بديل ان جماع الطائفة وطريقه كحفظه وايضا فقد  
انقضت الحج وجوب الحج عليه من سقطت بالموت فويلد بديل  
ويجوز ان ياتي الحج من غير الحج عليه ان له عليه السلام الحج دينا  
واكد صحة دين كذا في بقوله فدين الله احق ان يقضى والدين  
يخرج من اصل التركة وتقدم على الميراث ومن نذر الحج وعليه  
حجة لا سلام له اوله فحجته ان ينما في ضمان اخذها منها  
فلا يسقط احدها بعد ان نذر عليه كحفظه واليقين في  
الذمة تقتضي ما احتراها ولا يخفى ذلك على ما يدرى من كذا  
ودد الكفارات ان تنه اعقوبات فان سقطت بعضها لم يسقط  
بعض وما مضى فيه مصالح وعبادات تنفق لصحة او انها الى كونه  
واما ان يرى ما نرى وما كان فغيره او بديلين ان يستطاع له الحج  
جماع الطائفة وطاهر قوله نعم ولقد على النبي حج البيت له وما  
صد بعد او احضره في فلم يستطع الفقد ولد المتكبر فان  
كان قارنا بعد هديه وان كان متبعوا او مزدا الفقد ما يباح به  
المهدي فان ابلغ حله وهو يوم النحر فيلقا راسه ويجعل ان كان  
مصدود بعد ذلك من كل شيء احرم منه وان كان محصورا من كل

بأن النبي صلى الله عليه واله قد هدى بالحديث حين صدقه المشركين عن مكة  
وهذا فائق الشقوق عليه رواية واذ لم يكن من ذكرناه حاله هدى  
ول قد على الحج شرا لم يكن له التحلل وبيد المدي في ذمتهم  
وبقي ما الى ان يبيحه من قابل او يدع عنه ولم ينتقل الى ان طاف  
ول الى الصوم بديل ان جماع الماتع ذكره وايضا فان احضره  
فاستيسر من المدي كونه والتقصير فان احضره ثم اراد التحلل  
فاستيسر من المدي وتخلوا راسه حتى يبلغ المدي حكمه فان ابلغ  
فاحلقوا ولم ينكر ذلك بديلين ان كان له بدل فذكره كما ذكره  
نكح خلق الركن الذي جعل الاستدلال على ان قوله في حديث  
حيث سئلوا عن المدي التحلل وانما يرب المحلل الى هذا  
القول تصحدا ويحجب عن ذكرنا حال النساء ان كان بها زوجها  
ولا قضاء عليه ان كان متقوعا ولا يتحلى على الحج عن الميت ولو  
جاء بديلين ان جماع المشار اليه وايضا فان صل فيه جواز ان  
جاءه في جميع الاشياء فمن منع من ذكره بعضها فعليه ان يديل  
ويجوز ان ياتي الحج من غير الحج عليه ان له عليه السلام الحج دينا  
ويلي عن مشرهم الحج عن نفسك على عن مشرهم وبغير الحج عليه  
ول على جواز البناء به وتحق لا جبر جميع كونه باء على بل خالف  
من اجل ان يتحلى وذكره عندنا ان مات بعد ان حرم ودخول  
الحرم بل حاله في بيتا فاتها وبسقط الحج عن الحجج عنه بد  
لبن ان جماع المشار اليه ويجوز على الخائف من الحج التحقير لان  
ظاهره يقتضي ان سقطت بالنيابة كما سقطت ابي الدرداء ومضى صد

من كذا شيء بل النساء حتى يطوف طوافين من قابل او الطواف عن والدليل  
على ذلك ان جماع الماتع ذكره وايضا قوله نعم فان احضره ثم استيسر  
من المدي وذكره عام في المدي والعدو معا وليس له ان يقول لا  
خاصة في احصاء العدو ولا في احصاء المدي بل هو عام في كل  
بديلين ان جماع المشار اليه والمصالح عن البيت ان الكلام اذا  
خرج من سبب لم يجر قصه عليه بل يجب حمله على عمومه وادخال السبب  
في عموم ما بيناه فيما مضى من اصول الفقه ولو تفرق في هذا الموضوع  
ان مقتضى ان احصاء العدو خاصة يقال فان احضره ثم لا يلفظ  
الخصم بالعدو دون المدي ولم يقل احضره من ان احصاء المشترك  
بينهما قالوا لكش والفراد ابو حنيفة وتذهب الى ان لا يلفظ يقال  
احضره المدي لا غيره حصره العدو واحضره ايضه وليس له ان يقول  
قوله نعم في سياق كونه فان امتنع فمن تمنع بالعدو وليس له ان  
ان احصاء بالعدو وان ان من قد يكون من المدي وهو ان يامن  
زيادته على ان لا يلفظ ان احصاء او كان حقيقة في المدي والعدو وكان  
قوله نعم فان امتنع راجعا الى بعض ما بيناه في اليوم وهذا لا ينبغي  
دخول من ماتفق به التقدير في الخطاب ولا يجوز دمج هدى  
ان احصاء ما يحل من البيت او منى مع ان اختياره ومع الفرو  
ذبحه بحيث هو بعد ان ينتظر به بلوغ حله وهو يوم النحر بديل  
ان جماع المشار اليه وايضا قوله نعم ولا يتحلى راسه حتى يبلغ  
المدي حكمه وكن شبهه انه يشك في ذلك فيمكن منه فان فقد  
المكن سقطت بديلين ويجوز على ما قال بان ذبحه ان يجوز له ان يقيم

بديلين



الناس من الغور قبل دخول الحرم وجعلهم ان يرد ما بقى من  
نقطة الطريق وجعل عليه ايضاً قضاة من اهل الشريعة وكذا ما يجنيه  
فمن ماله بدليل ان جاع للمنفعة ذكره ويجوز ان يكون الناس من زوره  
ان كانا من طائفة لم يعدم كمنطاعهم فاذا كانا من طائفة لم يعدم  
لم يعدم اليه حتى يودي ما عليه ويلزم الناس ان يودي ما عليه  
او ينيها عن قتله بن فلتان طاعة لله وقرب اليه كل ذلك ليس  
من جماع المتكبرين فانه لم يبق على احرامه الى انقضاء اليوم  
ثم دخل مكة فطاف وسعى وحمل حجارته ومن وكبر الله فمعد  
الدينه لزيارة النبي صلى الله عليه واله **والعرة المتبول**  
واجب على اهل مكة وخاصيها من في العرة ومن سواهم يغلبون  
بقتل العرة فذهبوا الى الحج وقد ضرب الى التطوع بها فذهبوا  
ان في كل سنة وافضل الشهور للاعتقاد رجب ويصنع من يذهب  
ان حرام لها والطوائف التي مثل ما قدماه اولاً ونظروا بعد ذلك  
طوافاً وهو طواف النساء ان لا يرمي العرة المفردة كالحج فيقول  
باسم الله ويخرج ان كان قد ساق هذا قبل الكعبة او يبرج بذلك  
وقد اذن من كل شيء احرم منه وحكم ان صعدوا وصعدوا ما قد  
منه كل ذلك بدليل ان جماع المشركين ويدل على وجوب العرة ايضاً  
قوله تعالى انما الحج والعمرة لله وان تمام الحاصل انما هو  
وقد روي الخليل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله  
والعرة لله ويجوز على الخليل ان يرمي من قبله صلى الله عليه واله الذي  
سأله عن ان سلامه هو ان لا يرمي الله الى قوله يخرج

عمر بن

يعني وهذا يقول نعت النبي من فاضل الاسلام  
**الجهاد** فرض من فاضل الاسلام بل خلاف  
وجله ما يحتاج الى حيله فيه فلهذا يشترط وجوبه وكيف يجب  
ومن يجنبه ناده وكيف فعله وما يتعلق بذلك من احكامه و  
احكام الخديم اما شرط وجوبه فالجهد والذكورة والبلوغ و  
كمال العقل وان استطاع له بالصحة والعزيمة عليه وعلى ما يقتض  
اليه فيه من جهده ونفقه وان كان ماله العادل به او من يتصبر له ماله  
او ما يقوم مقامه كمن حصل خوفه على ان سلام او على ان تنس  
ول سوال ومتى اختل شرط من هذه الشروط سقط فرض الجهاد  
بل خلاف احكامه ومع كماله ما هو فرض على الكفاية اذا قام  
به من فيه كفاية سقط عن غيره بل خلاف ان من ابن المسبب  
وبدل على ذلك بعد ان جاع قوله الله لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين خيراً او في الضرر ان لا نرى كما فاضل بين الجاهدين  
والقاعدي وعد كان منهم للفتح وهذا يدل على ان القعود حرام  
يزول ان كان الجهاد افضل منه وما من يجنبه ناده وكل من خالف  
ان سلام من سائر الكفار ومن اظهره وبقي على ان ماله انما  
دل وخارج عن طاعته او قصد الى اذمال المسلم وما هو في  
حكمه من مال الذي وشبهات له في غير ارض او من او حارب  
خلف في اقامته فلهذا الجهاد وما يتعلق به وبالفعل من احكام  
فاحكامه ان يفسد ما خسر من العدو والى ان يزل الشرع تعالى الصلاة  
وان يقدم قبل الحرب ان حذار ولا يزلون جهاد في القتال

على حرمهم ولم يقتل اهلهم واسرى من عدو من ذكرناه من القاريين  
على اذكار ان كانوا قتلوا ولم يخذوا ما كان قتلوا وان اخذوا  
مع القتل ما كان صلوا بعد القتل وان تقروا باخذ المال و  
قطعت من خلاف فان لم يقتلوا ولم يخذوا ما كان قتلوا ان  
رضى بالحبس والسبي من مصر الى مصر كذا بدليل ان جماع من  
الطائفة عليهم ومن الكتاب لم من الكفار لا يكتفى عن قتالهم  
تاليا الرجوع الى الحق وكذا حكم من اظهر ان سلام من البغاة والمجا  
ربين ومن كتب وهم اليهود والنصارى والمجوس يكتفى عن  
قتالهم اذ بذلوا الجزية ودخلوا تحت شرطها ولا يجوز اخذ  
الجزية من عباد الله وان سواه كانوا اهل ارضها وان من الضالين  
ول من طهرهم بدليل ان جماع المشار اليه وايضاً قوله الله اقتلوا  
المشركين صيت وجد عتوه وقوله واذا القضيوا الذين كفروا  
الترقاب ولم يذكر الجزية وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله  
الى قوله من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية فشر طفق  
اخذ الجزية ان يكونوا من اهل الكتاب وهو لا يؤمنون  
لك والجزية ما يودونه في كل سنة مما سقتهم من عام على ربهم  
او على ارضهم وليس لها قدر معين بل ذكر في جميع الى ما نزل  
ان امام بدليل ان جماع المشار اليه ولان تقدر بدليل فيقتل  
في دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل عليه وما روي عن النبي  
لمؤمنين عليه السلام من انه وضع على كل واحد من اهل البيت  
ثمانية واربعمائة درهم وعلى من هو من اهل البيت اربعة

الى الحق وان يستكن للرب بعد ذلك كذا حتى يبين اهل العدو  
الحق للجنة عليه ويتبين بذلك السبي فاذا اخذوا من الجيوش عليها  
لمحاربتهم في ذلك وعقب اليه في النصر عتبا اهل صفوا  
وجعل كل ربي منهم تحت راية شجعهم وابهرهم بالحبس وجعل لهم  
شعار يشعارون به وقدم الدارج امام الجاهدين ووقف هو في  
القبلة ليحيي هذه الوصية لهم يتقوا الله وان خالفوا في طاعته  
وبذلك تقرب من صفاته ويذكرهم ما لهم في ذلك من الثواب في كل  
من الفضل وعلقوا الكلمة في العاجل ويخوفهم الغار ويذكرهم ما فيه  
من عاجل العار واجل النار فاذا ارادوا التحل من فريق من اهلها به  
بها وبقي هو في فريق آخر ليكونوا فيه تتحين اليها صفوفهم  
فاذا تضعف لهم العدو وزحف هو من معه زحفاً يبعث  
من اما على ان خذبتهم القوم فاذا زلت صفوفهم عن اماكنها  
مجد هو حمله واحده ولا يجوز ان يبارز واحد منها باذن العلم  
او من نصيبه ولا يجوز ان يفر واحد من واحد ولا من اثنين ويجوز  
ان يفر من ثلاثة فصاعداً ويجوز قتال العدو بكل ما يجرى به القتال من  
نار ومهين وقودها وان كان فيها بينهم مسلمون لا القاء  
السهم فانه يجوز ان يلقى في ديارهم ولا يقاوتة في شهر الحرام  
من يرى لها وجه من الكفار يقاتلون مدبرين ومقربين ويقتل  
من خالف الاسلام من الكفار يقتلون مدبرين ومقربين ويقتل  
اشركهم ويجوز على حرمهم وكذا حكم البغاة على ان امام ان كان لهم  
قوله يوجهون اليه وان لم يكن لهم قتلهم لم يبيح مدبرهم ولم يبيح

عمر بن



وعشرين وعلى من هو من اقوام اثني عشر انا هو على حسب ما رآه  
ما وقته وليس يقدر ان ياتي كل حال ولا يجوز اخذها من  
الذكور الباقين الكفا على العقول واذا اسلم الذي قد وجبت  
عليه الجزية يجوز الحول سقطت عنه بان كان لم يدر ليل ان ياتي  
اليه ويخاف من الخائف ان يقول ان سلام بيت ما قبله ويقول ان جزية  
على مسلم والجزية سقطت على انصار الاسلام على ما جرت  
به السنة من النبي صلى الله عليه واله وشرائط الجزية ان لا يجاهد  
المسلمين بغيرهم ولا يتناول الخيما مائة مشقة ان سلام ولا يستوا  
سلما ولا يعينوا على اهل ذلك سلام ولا يتخذوا بيعة ولا كنية  
ولا يعيدوا ولا يخدمون من ذكره يخدمونهم والمسيح منهم ما و  
ضوابطه الشروط وموافقا لشيء منها ضابط دما وهم هذنا  
واموالهم واهاليهم فياخذونهم بديلة كل جماعة المشار اليه فيهم  
من جميع من خالفوا سلام من الكفار ما هو العسكر وما هو  
من الاموال ولا متعبر بالديار ولا رضى ولا يقف على اهلها  
ان سلام من البغاة الخاضعين اليها ما حواه العسكر من الاموال  
ولا متوالى تحصيل فقط من غير جرمه غضبه ونما عداها  
وللا مام لان يصطفي لنفسه قبل القسم ما شاء من فرس ورجال  
او درج او سبي او غير ذلك من هذه من جملة ان قتال وان يرد  
بسط ما يوجب من خذل في الاسلام وليس له ان يغير في طلبة  
وان يستغنى بذلك جميع العترة فيخرج منها كل من يراه ولهم ما  
بقى قاصوه العسكرين النفاذ خاصة لكل رجل من ذكرا و

رس

رس ستمائة ولو كان معه عدة اراس ولا يؤخذ الملوذ في دار  
الجزية ومن ادركها هدي للعهود لهم ياخذ مثل ما يؤخذ المقاتل  
وحكم عتقته البحرى العتق بين من لرس ومن لبيت حكم  
عنته البرسوا كل ذلك دليل ان جميع المشار اليه وما لم يجره  
العسكر من غنائم من خالفوا سلام من الكفرة من ارض وعقل  
وغيرها فالجميع المسلمين المقاتل منهم وغير المقاتل والخط من وا  
لغاية وهذه هي المفتوحة عنده بالسياسة لا يجوز التصرف  
فيها ببيع ولا وقف ولا غيرها وان مام ان يفتن بها بارساءه و  
على المتقبل بعد اخراج حتى اعياله فيما يبق في بيده الزكوة ا  
اذا تكاملت شروطها واما ارض الصلح في ارض الجزية اذا شاء  
لا مام ان يبيعها على ان يرضى بذلك من الروس ويخلى الجزية  
وقد بينا ان ذلك يختص باهل الكتاب وهذه ان رضى ببيع  
التصرف فيما لا يربها بها شرائع التصرف وحكم ما يؤخذ  
من هذه ان رضى حكم جزية الروس سقط بان سلام واذا  
تبعت الارض مسلم سقطت جزيتها وانفقت الجزية الى ارس  
ناجها به واما ارض ان تقال وهي كذا ارضا سديا اهلها من  
غير حرب او جلبوا عنها وكذا ارض مات ما لم ياولم يخلف  
وارثا بالقرابة ولا يكون له الحق ويوطن الا وديه ورث  
الجبيل وان حاد وقطاع السلوك من غير جرمه غضبه ولا رضى  
ضوء الموت فلا مام خاصة دون غيره ولا التصرف فيها  
بما شاء من بيع او هبة او غيرها وان تقبلتها بارساءه وعلى

بعد حق القبال ونفا مثل الشروط وما يتناه من الزكاة ومن  
اخذ سبيل ان يفتح الحرب او ارضها وجب قتله ولم يجوز ان  
مما يستبقاه وان اخذ بعد الفتح فان مام يختص به المالك  
بان طلاق او العتق او الاستعداد او اذ غلب الكفار على سبي  
من اموال المسلمين وذرلهم ثم ظهر عليهم المسلمين فاخذوا  
لكل فالذرية خارجون عن العتق وما عداهم من ال مسلم  
والدقيق وان وجده صاحبه قبل القتل اخذه بغير خوف وان  
وجده بعد ذلك اخذه ودفع ان مام الى من وقع في محنة فبعت من  
بجس اكل لثان يفتقر القسم دليل ان كل ان جماعة المتكبر  
و فيه **كتاب البيع** جملة ما يحتاج اليه معرفة  
اقسامه وشروطه واشياء اخرى ومسقطا به وما يتحقق به  
لكن ان كان مام به اما اقسامه فاربعة بيع عين خاصة مرتبة  
وبيع خيار والركوبية ان عيان الغانية وبيع ما فيه الربا بعض  
ببعض وبيع موصوف في الذمة الى اجل معلوم وهو السلم واما  
شروطه فعلى ضربين احدهما شرط صحة العقد والثاني شرط  
لذومه فالضرب الاول والثبات في المعقود عليه وان يكون معلوما  
مقدورا على تسليمه متفعا به منفعة من غير ان يكون يحصل من  
يجاب من البايع والقبول من المشتري من غير كراهة ولا اجبار  
الا في موصوفه ذكره ويختص ببيع ما فيه الربا وبيع السلم بشرط  
زيده على ذلك يبيعه ما بهما ان شاء الله استقرضا بثبوت الو  
لا به احتراز من بيع من ليس بمالك للبيع وفي حكم المالك وهم

ممنوع

سنة ارب وبيع ما وهاكم وامنه والوكيل فانه لا يفتقر وان  
اجازة المالك دليل ان جميع انا في ذكره وان يفتقر العقد حكمه في  
يفتقر بثبوت الوكيل شرعي وليس له ان يخرج ما يدل بثبوت ذلك بغيره  
بغيره الخالف الجار ومن يبيع على الله عليه ولا يبيع ان يفسد لغيره  
عنده ومن قوله لا يبيع الا فيما لا يملك لم يفعل بين ما جازة انا لا يملك ما لا يملك  
وقد دخل فيما قلناه جواز بيع ام الولد اذا مات ولدنا او كان حيا و  
شتمها ويناك يسترها ولا يدر على فضا له يبيعها ان يملكها كونه  
المستبد بل خالف ولهم ايجاز له وطوقها وعقبا ومكاتبها واخذ  
ما كان له عليه عوضا عن رقيقها او لم يدر وجب قاتلها فيموتها دون  
الدية فان لم يجرى ببيعها ان نفي حكم الكراهة انما منعه منه بقاء  
الولد وعدم ان يمتن ان يملكها والعجز عن وفائه من غير ما دليل  
ان جماع على ذلك بغيرنا فيما احدث من الموصوف على حكم ان يملك ولا يملك  
ما قلناه بعد جماع لفظا ثم ظاهر قوله نفا واحدا الله البيع ومنه  
الربح ان يباع في اسماء الاولاد وغيره من ولا يخرج من هذا لفظا  
منه ما اخرجه دليل قاطع وما يتعلق به انما الوفاء المتع من يبيع فيها  
را حاد لا يجوز العمل به ان الشرع على ما بيناه فيما مضى ثم غايته ما  
يجعلها انما لا يملك وما به حاله لا يجوز له بيعه ثم جازى  
العلم على انما يملكه باخباره من اورد من من لم يملك يفتقر جواز  
بيعه وان تعارضت الاخبار سقطت المتعلق بها وقول ان يقول انهم  
اذا كانا ودهن لا مام حاد وان كان الجزية منها في بيعه مستعديا اليها  
ظاهر بطلان ان او لا يملكه ان يقال لهم كونه انما حاد في الولد فتوى







قال فيقول بعثك فالتك فيعتقد بل كماله **الشيخ** بل ان يقول المثلثة  
 بعد ذلك اشترطه واقبلت حتى يعتقد واحترقوا اليقين عن القول  
 بان عقوده بانها عاهاه خوفا بوضع اليقيني قطعه وقول اعطى  
 بقله فيعتقد بان ذلك **الشيخ** واما هو ابعده المتصرف يدل على ما  
 قلناه ان جماع المشار اليه واليقين هي اعتبارها على حكم العقول وليس  
 على غير متاعه وادله لما ذكرناه في صلب المتعدي والحق فيهم الملازمة  
 والمازلة وعن بيع لخصا على التاويل والاخر ومعنى ذلك ان يجعل  
 المثلث واليقين والشرع والفاو الحاص على تبعها موجبا وان شترطنا على  
 الاكرام ان حصوله مفرد للعقد بل خلاف ذلك مستلزمنا الوضوح  
 بخصوص وهو ان كرهه حتى تكون كماله على البيع لا يتاويلها بل  
 من حق ان لا يصح البيع معه بل خلاف اليقين واعلم ان ما يقتض  
 بعقد البيع من الشرط على ضرب منها ما هو كذا مفسر للعقد  
 بل خلافه خوفا اشترط في الربط ان يصير مزا وفي الخصم ان يصير  
 عبادة الفرد ان يستعمل وثلث ان يكون في سلبه ولا يكون  
 حادثة للقبول من شخصي لان ذلك في مقدور على التسليم وهذا  
 قد دخل فيما اقتضاه وبتبها ما هو صحيح والعقد معه كذلك وهذا  
 على ضرب من احدها بل خلافه فيه خوفا اشترط في العقد ما يقتضيه  
 او الملتصقين به عليه بل شأن في العقد وجوز ان لا يتاويل ولا  
 جمل والقبول والرهن والقبول والثاني في خلافه وهو ان شترط ما كان  
 تسليمه خوفا اشترط في تباين ان يخطئه البائع او الصبيغة او يفتقر  
 سببا اخر او يتاويل منه وان يبتع ويشترط في الرد انما

عليه في ذلك كان البيع لوان بشرط على المشتري العبد بعهده ويدل على صحة العقد من ذلك ان الجماع المانع ذكره وظاهر لقوان ودلالة ان صل ويصح على المحل الذي هو هذه الشرط وما يورده من قوله صل اتي عليه والتمس من غير شرطه ومن قوله الشرط جاز بين المسلمين عامة يمنع منه كتاب ولا شرط وما يورده من خبره ان وان البيع انما يقع عليه ما لا يتعارض معناه من البيع وغيره عليه ان عليه عليه ان القولية وان عليه ان الجاز بين البيع والشرط ومن الشرط ما هو كمال بلا خلاف غير مفسد للعقد وفي ذلك خلاف في حق ان يشترط ما لا ينافي في العقد مثله ان لا يقبل فبيع اولاً يستقيم او بشرط ما لا ينافي في العقد نحو ان يشترط بائع العبد ان يكون ولا واه لاذ اعتق وبشرط يدل على صحة العقد ما قد صانه من الجماع وظاهر لقوان ودلالة ان صل ويصح على المحل انما يورده من خبره سره وان من شرطه ان يشترط على ما شرطه من شرطه ان يكون ولا واه لاذ اعتق كما فاجاز البيهقي عليه واله البيع وقال الولولون اعتق فافسد الشرط واعلم ان من يبيعه عليه العبد هو المولى على ما هو عليه وهو ان يبيعه المشتري قبل العقد وبعد مقتل والشئ وانعام له بالبيع وممن يبيعه عليه البيهقي عليه واله وان يبيعه على المشتري مثل ما اشتراه بعد العقد وقبل لزوم ومن يبيعه الحرة البيهقي وهو ان يبيعه الثمن في ان رغبته في الشراء فيجوز للمشتري ومن يبيعه حاضر الباط وهو ان يبيعه كسار له ولا يبيعه بما هو فيه تعالوا عنه ولا يتركه يبيعه نفسه حتى يكون انفس منه رزق ويرج

وَقَدْ عَنِ نَفْثِ الرِّمَانِ الْمَشْرُوبِ مِنْهُمْ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَإِنْ تَدَقَّقَ  
مُسْلِمٌ فِي مَصْرُفِ السُّلُوكِ الْخَيْرَ إِذَا وَرَدَ السُّوقَ بِهَذَانِ ذَلِكَ  
مَعْنَا هَدُودِ رِبْعٍ وَفَرَسٍ خَادِمٍ وَمَا كَانَ زَادَ عَلَى ذِكْرِ كَانَ  
جَلْبَابًا وَكَانَ تَلْقِيًا وَمَعْنَاهُ الْمُنَافِقُ إِذَا تَبَدَّلَ فَلَا عَقْدَ لِيَوْمٍ  
إِذَا وَقَعَ مَعَ شَيْءٍ مِنْهَا فَتَرَى فِي ذَلِكَ نَوَاقِصًا وَمَا سَأَلَ لِيَوْمٍ  
فِي مَقْطَعَاتِ الْخَيْرِ فِي مَصْرُفِهَا خَيْرٌ وَكَانَ فِيهَا **فَصِيلٌ**  
فِي سَبَبِ الْخَيْرِ وَسُقْطَانُ إِذَا صَحِيَ الْعَقْدُ ثَبَتَ شَيْئًا وَوَحْدًا  
الْمَتَابِعُ يَعْني الْخَيْرَ بِأَحَدٍ أَوْ خَمْسٍ أَحَدُهَا اجْتِمَاعُهُمَا فِي  
مَجْلِسٍ لِحَدِّثٍ وَهَذَا هُوَ الْخَيْرُ الْجَلْسِيُّ وَلَا يَسْقُطُ إِلَّا بِأَحَدٍ مِنْ  
بَقَرٍ وَتَحَارِيرٍ فَإِنْ تَدَقَّقَ أَنْ يَبْقَى كُلُّ أَحَدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ  
مُخْطَوهً وَمَا عَدَّ عَنْ إِسَارَةٍ الْخَيْرِ عَلَى ضَرْبٍ مِنْ تَحَارِيرٍ فِي نَفْسٍ  
الْعَقْدُ وَتَحَارِيرُ بَعْدَهُ فَإِلَّا وَرَأَى يَقُولُ الْبَابِيُّ بَعْدَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَلِيقَ  
بَيْنَهُمَا خَيْرٌ الْجَلْسِيُّ يَقُولُ الْمَشْرُوعِيُّ مِلَّةً وَالْمُتَأَنِّي أَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا  
لِصَدْرِهِ فِي الْجَلْسِ طَرَفٌ لِيَحْتَثِلَ أَعْضَاءُ الْعَقْدِ بِلَا عَدٍّ لِكُلِّ جَمَاعَةٍ  
لِسُلْطَانِهِ وَيَجْعَلُ عَلَى الْخَيْرِ الْخَيْرَ وَيَقُولُ بَعْضُ الْمُتَعَلِّمِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
الْمُتَابِعُ يَحْتَثِلُ بِالْخَيْرِ مَا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى الْخَيْرِ مَا هِيَ مُتَابِعُهَا  
وَذَلِكَ بِحُجْرٍ لَا يَجُودُ الْخَيْرُ بِمَعْنَى أَنْ يَسْمَعَ شَيْئًا مِنْ فَعْلٍ  
كَمَا الضَّارِبُ وَلَقَدْ نَحْنُ ثَبَتَ لَهَا الْخَيْرَ قَبْلَ التَّرَقُّقِ وَأَوَّلًا مَا يَحْصُلُ  
بِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَسْتَدْرَجِ الْخَيْرِ وَهُوَ لَوْ لَمْ يَثْبُتْ لَهَا الْخَيْرُ بِمَعْنَى  
مِنَاهُ مَا حَصَلَ الْخَيْرُ وَفِي خَيْرٍ أَضْرَحَ مَا لَمْ يَفْتَقِرْ خَيْرٌ كَمَا نَحْنُ  
فَإِنْ انْفَرَقَ فَعَدَّ وَجِبَ الْبَيْعُ وَفِي خَيْرٍ أَضْرَحَ مَا لَمْ يَفْتَقِرْ أَوْ يَكُنْ بَيْعًا

عن خبره لا فقط وجب له يجمع ، وفي خبره ما لم يقبل أو يقول أحد هذا القول  
أشتر وجب له لفظ المتباينين في الخبر إلا في نسخ المتساويين خبر صحيح  
مأذونة في الروايات ، والأشهر أن من قال لعبد الله بن جعفر قال  
قال يفرسا ومعه لم يثبت بلا خلاف ، ولو سأل في ذكر الخبر بعد المكان  
أن أصل الحقيقة لم لا يجوز العدم ولعلنا ألا بدليل وما يتعلق به من مخي  
خبر المجلس في قول صحيح المتابعين ، والمزمع لبعض أخبار المتابعين  
بالخيار ما لم يقبل ، وإن جعل له أن يقبل تخشيداً يستقيم ، وقولهم  
أنه ثبت الاستقالة للمجلس وذكر التماثل في عقد لازم ولا  
له فيه وهو أن يكون ذلك له عليهم ، وإن كان المأذون لا يجعل له أن يقبله  
خفيه أن يقبله ما ثبت له من خيار المجلس فقيل عن الفسخ بالاستعانة  
له ، وذكرنا من أحد هذه أن ذكر من يعوت بالتفرق ، وإن  
سقطت ليست كذلك ، وإنما الذي يعوت بالتفرق هو الفسخ  
مخوفاً للمجلس ، الثاني أن منى عن الموارء مخوفاً ، الاستقالة  
والاستقالة غير منج عنها ، أن قال غير ذلك ، وإنما الممنوع  
معارضة المجلس مخوفاً من الفسخ بحق الخيار ، أنه ما مور به بكتان  
صاحبه واعتبار رضاه والسبب الثاني لخيار شرط العقد وجوب  
أن يكون ثلثة أيام فاد منها بلا خلاف ، ويجوز الزيادة على الثلثة  
وليزم القول بذلك لأدب به العقد بدليل جماع الطائفة  
بدل على صحة العقد ، يقدم ظاهر المكان ، وذلك لأن أصله يرجع على الخا  
لن في جواز اشتراط ما زاد على الثلث يقول صحيح المتابعين ، والم  
المؤمن عند شرطه ، ويقول الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمتنع منه



كتاب ولا سنة وما روى من قول صل الله واله الخيار ثلثة خبر واحد  
ثم اذا لم يمتنع من النقض ان منها لم يمتنع من الزيادة عليه فان شرط الخيار  
ولم يمتنع منه كان الخيار ثلثا او يكمل خيارا ثلثا في الحيوان  
باطلاق العقد المشتري خاصة من غير شرط وفي الامم مدة شرطها  
بدليل ان جماع المتكبر وان انثلث هي المدة المعهودة في الشرع  
لغير الخيار والكلام ان اطلق حمل على المعهود وان المعهود  
في الحيوان كما كان اطلق وانما بين فيه اطلاق فيسحق فيه ما لم يمتنع  
في غيره ولا يمتنع ان يثبت هذا الخيار من غير شرط كما ثبت  
خيار المجلس وينقطع هذا الطرح من الخيار باحد ثلثة اشياء  
القبض المدة من المشرور بل خلافه والقاسية اثباته بدليل  
ان جماع من الطائفة على ذكره التصرف في المبيع وهو من البايع  
فشيخ ومن المشتري اجازته بل خلافه وقد روي اخصا بنا ان  
المشتري اذا لم يقبض المبيع وقال لبايع اجعل لي بالثمن ومضطر  
فبيع البايع الصبر عليه ثلاثا ثم هو بالخيار بين فسخ العقد و  
مطالبة الثمن هل اذا كان المبيع مما يصح بقاؤه فان لم يكن كان  
لكل الفسخ وان فعله الصبر يوما واحدا ثم هو بالخيار على ما  
بيناه وهو ان يمتنع في هذه المدة ما لا يمتنع وبعد هاتين المدة  
يجوز ويدل على ذلك جماع الطائفة السبب ان الخيار والشرط  
في بيع الحيوان الغائبة التي لم يتقدم من المتبايعين او من احد  
الزويين لهما وقد دللنا على صحة هذا البيع فيما تقدم وينقطع هذا  
الخيار وبنى وحكمه باحد امرين احدهما ان يرى المبيع على ما

عقبن ووصف بدليل جماع الطائفة وايضا يجوز الخيار مع  
ما ذكرناه يحتاج الى دليل ولا دليل عليه والظاهر ان يرى خلافه  
ما وصفه في جعل الفسخ ان له على الغنم ولعلم ان ابدل المدة  
الخيار من حين الشئ بان يبان ان من حين حصول العقد ان الخليل  
انما ثبت بعد ثبوت العقد وهو لا يثبت ما بعد الثمن في  
عقبن ان يكون الخيار ثانيا من ذلك الوقت ويدخل خيار المجلس  
في جميع ضروريات البيع السلم وغيره ان جماع الطائفة على ذلك وكذا  
خيار الشرط لمثل ما قد مناه المدة عقد الصري فان خيار الشرط  
ان يدخله بل خلافه وان يدخل خيار المجلس في البيع من سائر  
العقود بدليل جماع الطائفة ويحكي على الخلفاء باره من في  
له المتبايعان بالخيار ما لم يفتقر الى فسخ من ذلك المتبايعين وان  
غيرهما فن ادعى دخول ذلك في البيع يمتنع فعليه الدليل وان  
مانع من دخول خيار الشرط في البيع يمتنع وقيل صل الله عليه  
واله المثلثون عند شرطه بدليل على ذلك من ذلك الخيار ولو انقضى  
بالفسخ جاز ولم يفتقر الى حصوله منه وكذا الفسخ بالعيب  
وسواء في ذلك قبل القبض وبعده ان حق الفسخ بالخيار فتن  
ثبت لكل واحد منهما ان ادعى انه لا يصح له حدها انما هو حصول  
ان خضعه للدليل وان ذلك المبيع في مدة الخيار يمتنع من مال  
البايع لما ان يكون المستأجر قد احدث فيه حدا فيلحقه الرضا  
فيكون هذا كمن مال والى وعلى المشتري في مدة الخيار لم يكن ما يشي  
ما ويلحق بالولد ويكون حرا او يضمن العقد من حيث على ما قد

محل ذلك بدليل جماع الطائفة ولم يمتنع خيار البايع ولو شرطه  
يطأ فلم يمتنع ان لا دليل على ذلك فان فسخ البايع العقد لم يمتنع  
الولد المشتري وعشيرة ان ما كان بكم ونفسه حتى قيمتها  
ان كان ثلثا لجل الوطى بدليل ان جماع المشار اليه وخيار المجلس  
والشرط مؤثر بدليل جماع الطائفة وان كان حقا له  
المدين ورث كسائر حقوق الظاهر لقران وان اجاز من الخيار  
او اخرج عليها منتقل الخيار الى وليه بدليل ان جماع المشار اليه السبب  
اربع الخيار ظهوره عيبا اذا كان في المبيع قبل قبضه بل خلافه  
وان ينقطع بها باحد امرين احدهما اشتراط البراءة من  
العيب باحد العقد فانه يبرأ من كل عيب ظاهر كان او باطنا  
معلوم كان او غير معلوم حيوانا كان المبيع او غيره بدليل جماع  
طائفة ويحكي على الخلفاء بقوله عليه السلام المثلثون عند شرطه  
وقوله الشرط جائز بين المسلمين ما لم يمتنع من كتاب ولا سنة وقا  
فيها ما غير ذلك من العلم بالعيب بل على الغنم بل خلافه  
فالعلم بالرضا بالعيب بل خلافه وايضا باحد عيب  
اخرى المشتري وليس له ههنا ان يرضى وهو ان يرضى على ان يرضى  
يع من الثمن بقدر ما نقص من قيمته المبيع صحيحا ان يكون ببيع  
عليها او ان يرضى من ذهب او فضة قد بيع بغيره فان اخذ المشتري  
لا يجوز لما روى ذلك عليه من الرضا وان ولي فسخ العقد و  
الثمن ليس من جنس المبيع ليس له من ذلك حصة كما التصرف في  
المبيع الذي لا يجوز مثله بما يملك وان ذن الحاصل له بعد العلم با

العيب فانه يمتنع من الرضا بين العيوب وان لم يمتنع بحق المطالبة  
لا رضى من الثمن وان لم الرضا بالبيع ان بالعيب وكن الحكم ان  
كان قبل العلم بالعيب وكان حرا بغير البيع بزيادة فيه مثل المبيع  
للثمن او نقصان منها القطع لوان لم يكن كذلك فله الرد بالعيب  
اذا علمه ما لم يكن المبيعة اسه فبها فان ذلك يمتنع من ردها شي من ثمن  
الرجل فانها تروى به وجهها فتنقض فتنال حل الوطى على ما  
مضى لكل ذلك بدليل ان جماع من الطائفة واحدا من السنة الخفية  
والجزم والبصر فانه يبرأ من واحد من ذلك العيب وان ما الى  
مدق سنة ان المبيع من الرد مائة بدليل ان جماع المشار اليه اليه  
ومثل الكفاة المصروف ما صاع من ثمن او بغيره من الثمن يبرأ  
لدليل هذا ان جماع ويحكي على الخلفاء باره من قوله صل الله عليه  
واله المثلثون عند شرطه فهو بالخيار ثلثة ايام ان شاذ  
وان لم يرددها او صاعا من ثمن وفي رواية اخرى او ثلثة ايام  
العيب في بعض المبيع فله ان يرضى او يرد المبيع وليس له الرجوع  
خا صدد ليل ان جماع المشار اليه ويحكي على الخلفاء بقوله صل الله  
عليه واله ان ضرر ولا ضرر وفي رواية اخرى لا يرضى على ان يرضى  
يع ولا يمتنع من الرد بالعيب بل وان لم يمتنع من الرد بالعيب  
المبيع من ذلك المشتري كما ذكره والظاهر ان يمتنع من ذلك دون  
البايع بدليل ان جماع المتكبر ذكره ويحكي على الخلفاء باره من  
من انه صل الله عليه واله قضيه بان الخيار بالخيار لم يفتقر  
بين الكسب وغيره السبب ان خيار الخيار يظهر من قوله

العيب



العادة بمثل بدل من جماع الماشاء اليه ويجوز على الخائف ان يقول  
صل الله عليه واله من ضرر ولا ضرار ومن يمشى غايه ما تشاء  
عشره كان غايه الضرر ونهيه صل الله عليه واله عن تلقى  
النكاح وان قوله فان تلقى فتلحقه صل الله عليه واله انما اذا  
التوقى ان لا يغافل الخائف ان جعل العين **فصل** فاما الذين  
فثبتت في كل مكمل وموزون سواء كان مطعوما او غير مطعوم  
لكن لا يبعد دليل جماع الطائفة فلا يجوز بيع بعضه ببعض  
اذا اتفق الجنس او كان في حكم المتفق كما في المظن والشعر من  
الخرطوم ثلثه زبيده على ما سبق الخمول الناء للشيء انما في  
المقدار والتعاقب قبل ان يفرق بالان بدل من خلافه انما ما  
ذكره قال ان كان احد العوضين موصوفا جاز بيعه بالكثرين و  
زمنه ويكون النكاح في حيزه الصنعة ويجوز على الخائف ان يقول  
من قوله صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل ومن  
بالورق ان السوسه سواد ولم يفصل فاما قول ابن حنبل ومن  
اتفق من الصغار بغير ان التناضل قد اتفقوا في حصوله  
جماع على خلافه فان اختلفوا في الجنس فبطلت **فصل** في  
مكان احدى اذهابا وان خضع سقط اعتبار النكاح فقط و  
اعتبار الخمول والتعاقب بين خلافه فان لم يكن ذهابا فطقت  
سقط اعتبار النكاح بل خلافه واما اعتبار الخمول والتعاقب  
بعضهما فلو كان حوطا ويصح البيع من دونهما وان كان مكررا  
بدليل اجماع الطائفة ويجوز على الخائف ان يقول صل الله عليه

و

واله فان اختلفوا في الجنس فبطلت **فصل** في  
هيا وفضة وان خرمها عن سقط اعتبار الشرط والقران  
بل خلافه وقدره انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
في الجنس وانما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
ثمة في سقط اعتبار النكاح وانما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
والقوله من الذين يدل على ذلك كبره في الماشاء اليه ظاهر القران  
وذلك ان اصل النكاح انما هو الجنس فلو اختلفوا في الجنس فبطلت  
عابها ونجا بقرها والجماع البكر كذا في النكاح وانما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
صلى واحد ضا منها ما عندها والجماع البكر الوضوء صنفين غير ان  
على ذلك في الغنم الوضوء مثل الظن وحكمه في هذه ان ضا في ان  
خلافه حكمه ما يدل على ذلك جماع كذا في الغنم وضوءه في حوز  
ان حوزا في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
تابعه لهما في اختلافه وان يجوز بيع النكاح بالانكاح اذا اتفق  
الجنس بدليل ان جماع الماشاء اليه ويجوز على الخائف ان يقول  
بغيره عن بيع النكاح بالانكاح فاما ان لم يكن من جنس فبطلت  
ان جماع كذا في ظاهر القران وذلك ان اصل النكاح انما هو الجنس  
بالحيوان فاما ان اختلفوا في الجنس فبطلت **فصل** في  
المال ما قلناه في المسئلة ان وليا وان يجوز ذلك في الماشاء اليه  
من قوله صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
به نقول ان يجوز نسبه ولحقه عليه السلام عن بيع النكاح فله وهو  
المسائل التي اتفق فيها الحب ومشتد حبه منه او من غيره

اذا لم يتكلم ويجوز على الخائف ان يقول صل الله عليه واله من قوله  
انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
من قوله صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
او ما اشبه ذلك ما جاز من بدل من جماع الماشاء اليه ويجوز على  
الخائف ان يقول صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
ولكن انما الذي يابى ولكن انما في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
فيما ان يضبط بوضوء بغيره كما في النكاح والركبات والظن  
كان او حوزا في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
ويجوز على الخائف ان يقول صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
بغيره عن بيع النكاح بالانكاح فاما ان لم يكن من جنس فبطلت  
المصدق وان يجوز لمن اسلمه في بيعة من المسلمين ليه ولا من غيره  
قبل حلول اجله وقد دخل في ذلك السكينة في قوله صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
بيع فاذا اختلفوا في بيع من المسلمين ليه ولا من غيره  
من غير جنس ومن غير المسلمين ليه ولا من غيره  
وغيره بدليل اجماع الطائفة وظاهر القران وذلك ان اصل النكاح  
ان يكون المسلم فيه طعاما فان بيعه قبل قبضه لا يجوز اجماعا  
على ما قد مره ويجوز ان قال في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
ببيع ويجوز على الخائف ان يقول صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
من اقال ناسا ببيع اقال الله يوم القيمة وقال في نفسه  
العفو والسر فوجب ان يكون ان قاله في البيع كذا في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت

بيع انما قوله وهو بيع النكاح على راس الخلق بغيره او من غيره لا  
ذلك ان يوصى فيه الربوا وظهر عليه السلام ببيع النكاح وهي  
جمع عية وهي النكاح يكون لثلاث في نسبتان غيره او في حوزة  
ويشترط عليه وحول اليها فثبتت لهما من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
جماع من الطائفة على هذا التقدير وقد فسرت بغيره العرب  
بما قلناه ويجوز على الخائف ان يقول صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
عن بيع النكاح بالانكاح فاما ان لم يكن من جنس فبطلت  
اهلها رطبا وهذا ليس ولا يجوز بيع الرطب بالانكاح في غير العرب  
ان يتقانا في ولا يتقانا فان بدل من جماع الماشاء اليه ويجوز على  
الخائف ان يقول صل الله عليه واله انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
بالانكاح انما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
الانكاح فلا يضره في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
على حوزة ظاهر القران وذلك ان اصل النكاح انما هو الجنس  
وذلك عندنا لا يجوز ولا يبا عندنا بين المولى وولده السيد  
وعنده والزوج وزوجه والمسلم والمسلمة وانما قول ابن حنبل انما اذا اختلفوا في الجنس فبطلت  
لغيره بغيره ظاهر القران في حوزة من جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
عن بيعه بغيره ومن جنس منها يسم وحكمه في الزكوة فكانت  
صلى الله عليه واله اما السلم فليس عليه الزايدة التي تسمى  
ذكر الاجل المعلوم وذكر موضع التسليم وان يكون راسا اما انما  
هذا وان يقرضه بغيره بدليل ان جماع من الطائفة وان  
لا خلاف في صحة كل هذه الا شروط ولا دليل على ذلك

او



يجوز ان قاله باكثر من الثمن او باقل او بجنس غيره واذا جاز بالمسلم  
فيم قبله لم يلزم المشتري قبوله ان لم يتبعه ان يكون له في  
تأخير عن ان يظهر لغيره وان جاز به على ذلك يحتاج  
الى دليل ويجوز ان يفسر على تقديم الحق عن اجماله بشرط النقض  
منه بدليل من جواز المثار اليد ولا ذلك مانع من ذلك ويجوز على  
المتألف بما روي من قوله صلى الله عليه واله الحق من عند سر و  
طهر وقوله الصلي جاز بين المسلمين بها حكم حاله او حذركي  
ما قاما من اخص من اجماله بشرط الزيادة فيه فلا يجوز بل حلال  
ان يرد **باب** ما يعلق بالبيع من الاحكام ففقه  
في هذه الفصول المقدمة منه مما ينبغي ان يبقوا ما ذكره  
اللائق من الكتاب واهل ان من حكم البيع وجوب تسليم  
المعقود عليه في الحال اذا لم يسر له التماثل بل خلافه فان شاعها  
وقال كل واحد منهما ان اسلم حتى تسلم فله الحكم اجمالا لبيع  
على تسليم المبيع او لا ان الثمن انما يستحق على المبيع فوجبه  
جواز على تسليمه ليستحق الثمن فان امتنع البايع من التسليم حتى  
هلك المبيع فله ان يملك ما له على حاله او يطل العقد لتعذر  
تسليمه وان كان قبضه المشتري فله ان يملكه وقد لزم البيع فله ان  
من ماله دون مال البايع سواء كان قبضه او حتى يتكره في يد البايع  
بيع والقبر فحيث ان يمكن نقله كما في رخص الخلاء ورفع الخطو  
من حكمه ما يمكن ذلك فيه ما يتصل بهما من الشيء وعمله المتصل به و  
البناء وما عند ذلك التحويل والنقل كذا في دليل اجماع الطام

ب

ويكره بيع المراكب بالنسيئة في القرض كقولنا من هذه السلع كذا و  
قد يعقدها براس مالى وبيع درهم في كذا عشرة ونه فيقول  
البيع بعين المبيع ومن ابتاع شيئا بمثل موجد لم يجز ان يبيع  
منه حتى يغير ذلك فان باع ولم يغيره بان جعله ببيع بل خلافه  
ان ان المشتري او اعلم ذلك كان بالخيار هو ان يدفع الثمن حالا  
ولا يبين ان يرد بالعيب ان ذلك تدليس في الثمن ومن قال  
لغيره هذه السلع على ما يبيع بعينها ببيع درهم في كذا عشرة  
فقال مشتريته ثم قال خلطت بل مشتريته ببيعين فالبيع  
صحيح ان ذلك دليل على خلافه والمشتري بالخيار ان يغيرها  
بما يري وعشره ان العقد على ذلك وقع وبين ان يرد بان كان عليه  
من النقض ان الثمن عيب له رده ان شاء ومن حله من الثمن  
بعد لزوم العقد شيئا او ارا لبيع مراكب لم يلزم حكم  
يد يحن بما وقع عليه العقد ان الثمن قد سبق وما قال ان  
العقد بعد لزوم العقد يلحق به فله ان يرد او اذا اراد ان  
يجعل حصة القصاره مثله والظاهر في بيع المراكب وقال صار عليه  
بكذا او جاز على ولم يرد اشتريته ومن باع بشرط حكم البايع وا  
لمشتري في الثمن في البيع فلا بد من اجماع من لهما في الثمن فان  
تراضيا باقائه حكم المشتري بالقيمة فما فوقها وحكم البايع بال  
القيمة فادونها من حكم البايع وان حكم البايع باكثر والمشتري  
باقل لم يحن وقد قد من ان تدليس ببيع باجلين وعشرين قوله  
بعث الى منة كن البكر الى ما اراد عليها بكذا يقصد فانما شرا

البايع مع يمينه ان له المكره وان اختلفا في مقدار الثمن فالقول قول  
المشتري مع يمينه ويعتبر اجماعا بينهما ان يكون السلعة نالعة  
فان كانا قد سألوا القول عندهم قول البايع مع يمينه وان اختلفا  
في هذا القول او جاز او مقدار من ثمنها او في وقت حدوثها  
لعيب او في كون العقد او في اجماع البراءة من العيوب فان  
اليمين على من انكر يمينه ان لا خلاف ان اليمين على من انكرها و  
من في الحبس وان يجوز الاحتكام في كل قول من الخصال الظاهرة  
البيها وان يجوز اكره الناس على سحر محصور **فصل** في  
الشعاع الشفع بغيره عن استحقاق الشريك المحصور من المشتري  
تسليم المبيع بثلث ما تدل فيه وقبته وهي ما خذ من الزيادة ان  
سهم الشريك من يد ما ينضم اليه فكان له ان كان وثلا فصار شفعها  
ويجوز بيعه الى العالم ما من سخره استحقاقا وما يتعلق بهما  
من الاحكام وسبق استحقاقا في كسبه وهن يتقدم عقد بيع  
ينقل معه المالك الى المشتري وان يكون الشفع شريكا بان خلاط في  
المبتاع اذ قد حقق من سخره او طريقه وان يكون واحدا وان يكون  
سما اذ كان المشتري كذا وان لا يسلط هذا المطالبة وان  
يجز عن الثمن مشتريته تقدم عقد البيع ان الشفع لم يستحق قبله  
بل خلاط في استحقاقه بالبيع من حصة او صدقة او من زوجه  
او ماله او ما شبه ذلك بدليل اجماع الطائفة وان الشفع لم ينفذ  
في المهرود المصالحه في المهر على بعض الوجوه فتعذر في دليل  
شرعي وليس في الشرع ما يدل عليه واعتبر ان ينقل المالك

ظنا باجماعه كان للبايع اقل الثمن في ابعاد الجلس بدليل اجماع  
الطائفة على ذلك وقد قد من ان من يبيع في صفقة واحدة بين  
شخصين يبيع صفقة ببيع احدهما دون من خذ بعد البيع فيكون  
فيه فاذا ثبت ذلك في المشتري بالخيار بين ان يرد المبيع او يملك  
ما يصح فيه البيع بما يخصه من الثمن الذي يتقدم عليه ان يبيع الثمن  
انما كان في مقابلتها ويتقدم عليها معا فاذا اطل بيع  
احدهما سقط من الثمن جسا به ومن اوجب المبيع فعليه ان يرد  
وان خيرا للبايع على المشتري ذلك ان البيع قد ثبت حتى  
ففي جواز المثار فله ان يرد ولا يتدخل ببيع الشيء ما عليه  
من من ثمرها بالشرع وكذا حكم الزرع مع كل ربح والحول مع  
الحبوب وما يصح من اذلة وشار وما يكون في العقد اول  
من وقت قال بعته كذا ربحه فخرها وحل فيها الشر فان  
قال بعث هذه الدار بخرها فدخل في ذلك كل شيء ثابت بثمنها  
كالسحر والرفوف وكذا وان خلاط المتصوره والفرق بينهما  
من الدعا واليمين بل خلاط في خذنا الدعا العوقا في المشتري  
ايضاح كذا انما من حقوقها المتشفع بينهما ومن يشتري من محرم  
عليه مناهة من دون لسمه موعده عقبة للعقد واذ اختلف  
المتبايعان في جنس المبيع او في قيمته وفقدت اليمنه لزم  
كل واحد منهما ان يخلو ما انكره في نفسه على غيره فحاصلها  
بيع انه لم يبيع ما ادعاه المشتري ويخلو المشتري انه لم يشر ما  
ادعاه البايع وان اختلفا في مقدار المبيع فالقول قول

البايع







الى المشتري حتى يرضى من البيع الذي فيه الخيار البايع اوله والمشتري وما  
فان الشفعة ليست ببيع بل هي من اقسام المالكين في البيع فاما ما كان  
فيها وفيه خيار للمشتري وحده فغير الشفعة في المالكين لان  
وحتى لو كان ان يكون من خيار البايع حتى يرضى القول بانها باختيار  
فانها مال الشفعة فيكون عندنا بديل من خيار المالك البايع حتى يرضى  
لروحه حتى يرضى من البيع الذي فيه الشفعة فياذا وقعت الحدود فان  
شفعة ولا خيار من ذلك ما روي من قوله عليه السلام في خيار حق الشفعة  
لان في ذلك خيارا وانما شرطه ان يرضى بان هذا في الشفعة فانه  
انه الحق بالقرعة عليه وان المراد بالخيار في الشفعة ان يرضى  
بغيره حتى يرضى في ذلك فروي عن ابن ابي عمير قال يرضى  
من ارضى في شفعة من خيار الشفعة انما هو في حق الشفعة فيكون له  
ايضا عليه وانما في خيار حق الشفعة وانما في خياره لغيره  
لأنه في العقد قال من يرضى يا جاري بيني وبينك فانه لغيره  
بذلك عقبة العقد وتسمى به وان كانت بالشرق والزوج بالمغرب  
فليس له حد في قولنا مما سميت بذلك لكونها في حقها وروى  
صاحبها في خيار بيع على الشفعة فيكون له خيارا وان يكون  
صدان الشئ اذا كان مشتركين بين اكرمين اثنين فباع احدهم  
لم يفسد شريك الشفعة بديل في خياره لانه في حق الشفعة فيكون  
شرقي وليس في الشرع ما يدل على ذلك وهذا هو حاله اذا كان  
الشريك واحد او هو بعض السهم او يصدق به وباع الباقي الى  
خوب له او المستند في عليه لم يفسد في الشفعة ومشتريه ان يكون

مسألة

مسألة اذا كان الشفعة في ملك من المشتري في البيع الذي فيه خيار البايع  
شفعة بديل من خيار المالك البايع وانه في حق المالك البايع  
انما للمشتري من على المومنين سبيل ويجوز على الخلف ان ياروه من  
قوله عليه السلام ان الشفعة على المومنين سبيل وانما في البيع الذي فيه  
عليه الحق المظالم في ذلك فانه في حق من يرضى من عليه الشفعة في  
الشفعة فيسقط بها خيار المظالم في البيع الذي فيه عليه الشفعة  
عليه من ان ما قلناه هو ان من يرضى من عليه الشفعة في خياره ولا يخرج  
من هذا ان يرضى من المالك البايع بديل في حق المالك البايع في ان  
حق المالك البايع في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وضفا في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وليس كذلك في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وما يتعلق به الخيار في ذلك خيارا واحد ان يرضى من عليه الشفعة في خياره  
وقوله انما لم يفسد الشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
لان اذا علم بذكر المستحق من الشفعة في البيع بما يجزى اليه من  
وبنا وبغيره ان الشفعة باس ما بالذلك في خياره وهو ما اخذ  
على وجله في ذلك مستحق منه عقلا وشرا في خياره ان يقال ان  
ان يرضى من هذا الخيار بما سبقت الشفعة من خياره انما يفسد  
مع الشفعة الى الاخذ من يرضى من عليه من زيادة الثمن ووجهه  
القول من ذلك فيكون في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
فرض المشتري بما ذكره من فرض الشفعة في الشرع وان كان  
فرضه هو ما هو المقصود والمراد من ذلك انما فرض المشتري في

مسألة  
في البيع الذي فيه خيار البايع

ليست في الشفعة من علم بالبيع بعد ان كان المشتري في خياره  
وان كان حاضرا في البيع وكان حكم المالك اذا قدم والصنفين  
اذا بلغ ولم يرضى ما ذكره من شرط المشتري من استحقاقها في العقد  
عدم من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
بذلك البايع فاذا تعد عليه في ذلك سقطت عنه من الشفعة و  
سوا كان يحق له كونه محسرا او كونه ما وقع عليه العقد او بعض  
غيره معلوم العقد وقد تعدت عنه في خياره في ذلك وروى  
اصحابنا ان كان حكمه لم يحضر الثمن من المالك التي هو فيه في خياره  
ثلاثة ايام ومضى احدى اقسامه من ممره فلم يحضر حتى مضت  
مدته يمكن فيها وصول الثمن وزيادة ثلثة ايام من المالك يور  
الصبر عليه في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
لما قلناه وانما كان الثمن موصلا فهو على الشفعة كن كرويل من  
اقام كعيله اذا لم يكن ثلثا وهذا لا يفسد على من يرضى من قال  
من اصحابنا ان حق الشفعة لا يسقط بالخيار واذا اخذ البايع  
من الثمن بعد لزوم العقد فهو لمشتري في خياره ولم يسقط عن  
الشفعة لان انما يرضى الشفعة في الثمن الذي انقضى البيع عليه  
وما يحيط بعد ذلك به حده لا دليل على هو في خياره في خياره في خياره  
سما لم تكن في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
رضي عن الخيار والعروض كان ذلك مما يحتمل القبول في خياره  
وهذه هي المذاهب التي تقدم في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
الخالفين بما روي من قوله عليه السلام في الشفعة في خياره في خياره في خياره

في البيع

ولم يفسد ويقول الشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
سائر المبيعات لان حكم القول بوجود الشفعة في خياره في خياره في خياره  
الذي يجب بشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
يكون له ان يرضى من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
المنقطع في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
لان في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وبدو في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
من قال ان يرضى من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وان يرضى من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
وان في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
لشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
بديل في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
حق الشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
فانما في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
المشتري وبغيره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
يفصل وانما في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
المطالبة بديل في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
القول ان مستحقة ان يرضى من خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
علم الشفعة في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره في خياره  
الفرس والبنا اذا رضى عليه ما نقص من ذلك بالقلع في خياره في خياره في خياره



فعل ذكره ملكه فلم يكتف بهما بل يفتقر الى ما يفتقر اليه الطالع وان لا  
خل في ان لم يطالب به بالطلاق ان ارد ما يقتضيه ولا بد من طالع  
جواب المطالبه بالطلاق او اذا استمر من المبيع ان يفتقر الى طالع او  
هو من هو قبل طالع المطالب به بالشفعة فليس الشفعة مما لا رضى  
ولا ان لا وان هذه بعد العلم بالمطالب به فليس رده الى مكانه بدليل  
ان جماع المصارف وان اعتقد المشتري المبيع على شرط الزيادة من  
القبول او علمه بالعيب ورضي به لم يترجم الشفعة وذكره في علم  
بالعيب من المشتري ان شاء واذا اختلف المتبايعان والشفعة في  
مبلغ الثمن وفتحت البينة في القول قول المشتري مع غيره  
ان جماع المتكبره وحق الشفعة مؤيد وشافعي يفتقر الى ما لا يعلم  
ايان الميراث وعند بعضه في قوله فصل في القرض القرض جائز  
من كل مال للميراث ولا يجوز للمولى او الوصي ارض مال الميراث  
انما ان كان فنياعه ببعضه لسبب فنياعه فحفظه باقرضه  
في القرض فضل كثير وثواب جليل ويكره للمروان يستدين ما هو  
شقي عنه ويجوز ذلك عليه مع عدم القدره على قضاءه ولا رضى  
له اليه ولا يجوز السلم فيه يجوز السلم ارضه من المكمل والمؤدى  
والخروج وطريقه وغير ذلك ان اصله باصره والمبيع يحتاج  
الى دليل ويصح على الخائف ان اخبره بالزيادة في جواز القرض في  
حق فعله لا ينعاه لان تخصيصه هو وهو مكمل القرض لانه ان  
خل في ان هو ان يقرضه فيه بعد قبضه ولو لم يكن فهو كما انما جاز  
ذلك فيه ويجوز ان يقرضه غيره ما لا على ان يأخذه في بلد اخر

او عيان

او على ان يعامله ببيع او اجاره او غيره هذا دليل اجتماع الطاع  
ثمة وان ان اصله باصره والمبيع يفتقر الى دليل شرطه ويجوز  
الزيادة فيما يقتضيه به سواء كان في القدر او المصدق ويجوز ان  
يأخذ المقرض حينئذ كان له من غير شرط وان فرق بين ذلك  
يكون عاده من المقرض ان لم يكن بدليل ان جماع المصارف وان  
ان اصله باصره ذلك ان كان للدين مثل بان يكون مكمل او  
ر واما فنياعه فبمثاله ان يفتقر بدليل ان جماع المتكبره وان لم  
اذا قضاءه بمثل برئت ذمته بيقين وليس كذلك اذا قضاءه بغيره  
وان كان حاله مثل لم يكمل الثياب والحقون فنياعه بغيره  
ولا حل المصل بالدين بعد المطالب به به مع الغنا عنه وظن حاجته من  
هو عليه الى ان يفتقر به ويجوز عليه ذلك مع العلم بحجته عن المروا  
لقوله تعالى ان كان في وسعك فتنقذ الى مسر ولا يحمل له المطالب به  
في الحق من حاله ويكره له ان يقرضه غيره ان لم يكن له ان يقرضه  
من ثلثه ايام ويكره له قبوله من اجل الدين وان وطبه اذا  
قبضه ان احتساب بما من قبله ما عليه كمال ذلك بدليل ان جماع المصارف  
رايه ولا يجوز لصاحب الدين التوجه الى مبيع من هو عليه من  
الصفه وان يطالب به بغيره ولو كان في الجرحا او كانت  
سنة اكثر من اجل الدين ان ذلك اصل زيادة الدين من المكمل  
دعوى جواز المطالب به بغيره الى دليل وان لم يفتقر عليه  
شئ في الحال فلا يفتقر المطالب به باقائه المكمل ويكره اختلاف  
الدين المتكبره في ذلك فتعبيها الحق وتربضا للمعين الكما ذبه

ان من سيقا او نقل العين من الرهن لا يبيع وان يكون الدين ثا ميا  
فالمقال رهنت كذا بعشه نفس ضميمه بعد البيع وان يكون  
ان زما كعوض القرض والخلف والجره وقيمة الخلف وارشى الجانيه  
ولا يجوز اخل الرهن على مال لكتا به المشر وطه ان عنيان ان  
ذكر غير ذلك على ما قد مرناه وان كانا مال ما ذكرناه من هذه  
هي بل خلافه وليس على صحة مع اختلاف بعضه بل على قاطبة  
فمن شرطه لزوم من جهة الرهن دون الميراث ومن اعياها  
من قال بلزمه بان يجاب بالقبول لقوله تعالى فيا ايها المعصوم  
قال وهذا عقد يجب الوفاء به وتقول ان اول هو كظاهر من المذهب  
والذي عليه ان جماع وان العين الخائف من اعياها باسمه ونسبه لم يجر  
تدخل فيه ذلك ان جماع لانه انما كان جهة لدخول قول  
لمعصوم فيه لان جملته ان جماع ولما ذكرناه نستدل بالمستلزم  
بان جماع وان كانا فنياعه اخل في من بعض اعتبارا فليعرف ذلك  
واما قوله تعالى او فوا بالعقود فان يفتقره كلفا هره لدليله  
ستداه القبط في الرهن ليست بشرط بدليل اجماع كطائفة  
وايضه قوله تعالى انما يفتقره فشرط القبط ولم يشرط ان  
ومكوب وذلك يجوز بان طلق قبل الرهن بل خلافه ولا يجوز  
للمرأة ان يشرع في الرهن بما يفتقره الحق الميراث كما البيع و  
الميراث والرهن عند اخره والعتق فان تصرفا كان تصرفه با  
طلا ولم يفتقر الرهن ان ان اصل صيغة القول بغيره يحتاج

ومضى فلو لم يجز له لصاحب الدين اذا ظهر بشيئا له ان يأخذ منه بمقدار  
حقه ويجوز له ذلك اذا لم يفتقره ان يكون ما طهره ووجهه عنده  
فانه لا يجوز له اخذ شيء منها بغيره فانه على حال بدليل ان جماع المصارف  
ذكره ويجوز له ان يقرضه غيره من ان الله يامرهم ان يقرضوا ولا ما لا  
اليهلهما واذا استدان العبد بغيره من ربيده فلا طهانه عليه ولا على  
سيد له ان يفتقره فيلزمه الوفاء ومن مات حاكم عليه من دين  
موجب بل خلافه انما يفتقره الحسن البصري ولا يخل له مال من دين هو  
جل بل خلافه انما يفتقره بعضه فنياعه من طريق ان حاد الله بغير  
حال ولا يفتقره الدين اليه كمالها بان جميع الورثة او شرها دة  
عادي منهم ومن غيرهم به مع عين الميراث فان اقر بعضهم ولم يكون  
على ما ذكرناه لزم من الدين بغيره وحقه من التركة ولم يلزم غيره  
ومضى لم يترك المقتول حاد ما يفتقره دينه لم يجز له ان يقرضه  
الدين بغيره فنياعه بدليل ان جماع المتكبره ذكره فصل

في الرهن الرهن في الشرعية عباره عن جعل العين وثيقة في  
دين اذا عني رستيها هه من هو عليه يستوفى من عين العين  
وتشوط حقه حقه ان يجاب والقبول من جاريه التصرف  
وان يكون الميراث عينا ان دينا ان قد بعثنا انه وثيقة عين  
في دين وان يكون مما يجوز بوجه لان كونه بخلاف ذلك ينافي في  
المقصود به وان يكون الميراث به دينا لعينه مضطربة كما  
لمقصود به مثلك ان الرهن ان كان على قسم العين اذا بلغت  
لم يفتقره لان ذلك حق لم يثبت بعد وان كان على نفس العين وكذا

لان



الى دليل شرعي وليس في الشرع ما يدل عليه وانما ينفسخ الزهني  
انما فعل ما يبطل به حق المرتبة من دونه ويجوز ان يتفادى به  
ذلك من جهة الدار وضرعة ان رهن واحد من العبد وركوب  
العلم وما يحصل من صوغا وتخليق اذ التعلق هو والمرتبة  
على ذلك وتلاصقا به وكن يجوز للمرتبة ان يتفادى بالركبة  
والمرتبة والتقدم والركوب والصوفي واللين اذ اذله الزهني  
ولان في ان يصر في جهة مناهة من صوف ولبس في مؤنثة وما  
فصل من ذلك كان رهنه مع الاصل يدل على ذلك جماع الطائفة  
فان سكن المرتبة الدار وضرع ان رهن بغير اذن الدار هاتم  
لزمه جرة الارض والدار وكان للزرع لم ان رهنين ماله وا  
لزيادة حادثة فيه وهي خير من رهنه وان يحكم الدار وان كان  
تتم وتلاصقا به انما هو رهنه وطائفة الدار بغير اذن المرتبة  
انما وعليه التمسك فان جلت واثرت بولده فان كان مؤسسا للمرتبة  
وجوب عليه فيتم ما يكون رهنه مكانا لمصلحة الوالد وان كان  
مفسدا بقتل رهنه جازا لها وجاز بيعها في الدين بدليل ان  
جماع المشا را له فان وطئها باذن المرتبة لم ينفسخ الزهني  
جذبت اوله تحل ان لا يملكها باذنه على ما بيناه فيما مضى وان كان  
ثابتا في الزهني على حاله فان وطئها المرتبة بغير اذن الدار هاتم  
وان ولد له من غير اذنه استبدادها ورهنه معها فان كان الوصي باذنه  
الوارث وهو عالم بغير اذنه لم يملكه بغير اذنه لاصل براءة الزهني  
والناسا لم يفتقر الى دليل شرعي فان اتت بولده كان ان حقا بالمر

نفي

بين بل خلافه وان يجب فبذلك ان لا يملك براءة الزهني وشغلها بغير  
يحتاج الى دليل وليس في الشرع ما يدل عليه ورهن المشا جازا لها  
للمستور به دليل جماع الطائفة وايضا قوله تعالى فلهن مقبوضه ولم  
يفصل ويجوز لو قيل المرتبة في جميع الرهن بدليل ان جماع المشا را له  
ايضا فان اصل جواز ذلك والتمس منه يفتقر الى دليل ويجوز على الحال  
بهوم ان اختيار الزهني في جواز التوكيد وان كان الرهن حاشية  
اليه الفساد ولم يشرط بيعه اذ اخبر فيسار مكان الرهن باطل لان  
المرتبة ان يفتقر به والحال هذه وان اذن المرتبة في جميع الرهن كما  
ان يكون عند رهنه مكانا كان ذلك جازا له ولم يفتقر اليه بدليل  
قوله تعالى واحدا من البيوع ويجوز على الحال التي يقولها المستور  
علم وان قال لم بيع الرهن بشرط ان يحل ثمنه من دين قبل حله  
صحة البيوع وكان الثمن رهنه الى وقت الحله ولم يلزم الوفاء بقديم  
الحق قبل حله ان لم يزل على لزوم ذلك والرهن امانة في يد المر  
تبين ان هكذا من غير تفتيش من مال الرهن ولا يفسد به ولا كثر  
من التمسك بدليل ان جماع المشا را له ويجوز على الحال بما روي  
من قوله عليه السلام ان رهن الرهن من رهنه الذي رهنه  
لم يفسد وعنه من ان لا يملكها بالتمسك الزهني وبالعزم انفساخا  
والتمسك وقوله ان لا يملكها بالتمسك النفقة والمؤنة ان تضاف ما قلناه  
فيجعل المفسد على ان من بين وايضا فقول الرهن من رهنه المار به  
من ضمان وصحة وعنه من قوله عليه السلام ان رهنه الذي ان يملكه  
المرتبة ويجوز عليه بقوله الخراج بالضم وخلافه ان كان الرهن

على التام لغيره بشرط ان يرد احداهما بثمن اقل من ان لم يرد  
عليه فلا يجوز قبل بثمنه والثاني بثمن الدين عليه مطلقا ذلك والثالث  
كونها حالية ان الوجه ان يستحق المطالبة به قبل حلول اجله والاربع  
مسئلة العلم ما للمرتبة ان الحق لم يزل جازا لتمام الجواب بغير مشقة  
فاذا جاز عليه لتعلق بجهه الحكم ثلثه او لهما تعلق بجهه الحكم بالمال الذي يرد  
وثانيه لغيره من التمسك في مال ما يملكه الزهني والبيوع والتمسك  
والتمسك والتمسك ولو صرف لم ينفذ لغيره ان نفوذه يبطل فائدة  
لجوعه ويصح نفقه فيما سوى ذلك من خلع وطلاق وعقود قصاص  
ومطالبة به وشرا بثمن في الزهني ولو جنى جناية بوجوب الارش تشاك  
المجني عليه الغرماء بغير اذنه ان ذكر حق ثبوت على النفس بغير اختيار  
صاحبه ولو اقر بدين وذكر انه كان عليه قبل الجاني اقراره وشاك  
المقر له سائر الغرماء ان اقراره صحيح وان كان من كفر فظاهر الخبر  
في قسمه ماله بين غرمائه بقتض ما ذكرناه فن خصصه فعليه الدليل  
وثالثها ان يملكها ويصدق ماله من غرمائه كان اصدق بينا من غيره  
بدليل جماع الطائفة ويجوز على الحال بما روي من قوله عليه السلام  
انما رجل مات او افسد فمصلحته لغيره احق بمقتضى اذنه وجده  
بعينه هذا اذا وجد العين جازا لها بغيره وان تعلق بها الحق  
لغيره رهن او كثر به فانه تغيرت لم يغيرها امانا ان يكون بين  
بأده او ينقصان فان كان ينقصان كان بالقياس بين ان يترك  
ويضرب بها الشئ مع باقي الغرماء وبين ان ياخذ فان اخذ وكان  
نقصان جزء ينقسم بين عليه كغيره ان تلقى احداهما اخذ

بل خلافه وان يجب ان يكون من ضمانه ولا يفسد من ذلك ما روي  
ان رجلا رهن فرسه عند انسان فزلق فسا الرهنين لغيره على التمسك  
عليه والرجل ان ذلك فقال له جازا له ان لم يرد له ذلك فذهب  
من الوثيقة ان من الدين وقدمنا ذلك لغيره من احداهما انه  
جذبت الحق ولو اراد ذهب الدين والوثيقة معا لكان ذهبها  
كرو الثاني ان الدين انما يفسد عند التمسك ان كانا مثل قيمة الر  
هن او اقل وان يفسد الزيادة منه ان كان اكثر على اراد  
هاب حقه من الدين ان سئمهم عن مصلحته او فصله للجواب وقوله  
سقوط الحق من الوثيقة معلوم بالمشاهدة فان فائدة في بيان  
غير صحيح ان تلقى الرهن ان يفسد حق المرتبة من الوثيقة على  
كذلك حال بل اذا تلقى الرهن او تلقى جاني فانه القيمة توفد  
جعل رهنه مكانه فان وعليه السلام ان يبين ان الرهن اذا تلقى  
من غير جناية سقط حق الوثيقة وان تلقى المرتبة هلك الرهن  
كان القول قوله مع يمينه سواء في ذلك بغير ظاهرا وخفيا بدليل جماع  
الطائفة وايضا فقد بينا انه امانة في يده وان كانا كذا  
القول قوله هلكه وانما اخطأ الرهن والمرتبة فان خبثا  
والتمسك بطل وفقدت البيعة فالقول قول المرتبة ايضا مع يمينه وان  
اختلنا في مبالغ الرهن او مقدار قيمته فالقول قول الرهن مع يمينه  
وانما اختلنا في مبالغ الدين اخذ ما اقر به الرهن وحلق على ما  
اكره وبدل على ذلك كله الا جماع المتكرد ذكره **فصل في التمسك**  
المفلس في الشرع من ركبته الدين وماله لا يفي بقضاها ويجب  
على الحاكم



لوجود وضارب الغرام بتمن المقفون وان كان نقصان جزو لا ينقسم  
التي عليه كذا هاب عضو من اعضا فان كان لا ارش لم يكونه بقول  
المشتري او باخره او باخره العين ناقصة من غير ان يضرب مع الغرام  
بقدر النقص وان كان لا ارش لم يكونه من فعل اجنبي اخذه وضرب  
بقسطا ما نقص بالجناب مع الغرام وان كان تغير العين بزيادة لم  
يحل ما ان يكون متصلا او منفصلا فان كانت متصلا لم يحل ما ان  
يكون بفعل المشتري او بفعل غيره فان كان بفعله كصبي الشوب  
وقصاره كان شوبها للبايع بقدر الزيادة وبها ادى الى ابطال  
حقه وذلك لا يجوز وان كانت بفعل غيره كالسنة والكس وتعليم  
الصنعة اخذ العين بالزيادة لانها بائع وان كانت منفصلة كما  
لثمة وللتنازع اخذ العين دون الزيادة لانها حصلت في ملك المشتري  
ولو كانت العين زينة في لطفه باجود منه سقط حق بائعه من عينه  
لان نهاية حكم التاخير قد لانه انما ليست موجودة مشاهده ولا من  
طريق الحكم لان ليس له ان يطالب بقيمة وان يجب على المفسر بيع  
داره التي يسكنها ولا غيره الذي يخدمه وان دابة التي تجرها هي عليها  
بدليل اجماع الطائفة ولا بد دليل على وجود بيع ما فكرناه وبئز  
بيع ما عدا ذلك فان امتنع بايع الحاكم عليه وضاع الثمن بين الغرام  
بدليل ان جماع المشار اليه ويحجب على الحق الذي جازوه من ان عليه  
السلم جماع معان وباع ما له دينة وظهر ذلك انه بايع بغير  
اختياره واذا ظهر غير اخ بعد التسميم بنقصها للحاكم وقسم  
عليه لان حقه ثابت فيما كان في يد المفسر وان دليل على سقوط

من

منه بقسمه على غيره ولا يصح الرجوع الموجد على المفسر حاله  
حتى لا يترك عليه الخال لان كان صلوكونها موجد وعلم من ادعى انها  
نقص حاله الدليل ونسب البينة على ان عاصر بدليل اجماع الطائفة  
نقصه وانها ليست على حق والفقهاء اختلفوا في اثبات صحة لم  
ويجب سماحها في الحال وان نفق ذكر على جرحه يعتبر بدليل ان جرح  
المشار اليه وان ثبتت اعصاه بالبيينة او صدقة دعوى  
في ذلك الغرام لم يوجب للحاكم حسمه ووجب عليه المنع من مطالبة  
وملازمته الى ان يستفيد ما لا بد لاجل اجماع الماتين ذكره وايضا قولهم  
وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسره ويحجب على الخال الذي جازوه  
من قوله عليه السلام الغرام الرجل الذي اصاب بها ابتاعه من الثمار  
خذوا ما وجدتم وليس لكم به ان ذكر ولم يذكر الملازمة وليس الغرام  
مطالبة للمعسر بان يرضى نفسه ويكتب لا يقاتلهم بدليل ما تقدم  
في المسئلة لا وفي سواها بل هو اذا علم من نفسه القدرة على ذلك وارفع  
الموانع منه فعليه ان يرضى من رضى الحاكم المفسر بدليل ان  
جماع ليس في ذلك دعاء له بل من رضى بملقاط دعواه عليه **فصل**  
في الحق المحجور عليه هو الممنوع من التصرف في ماله وهو على ضربين  
محجور عليه بحق غيره ومحجور عليه بحق نفسه وان تولد المفسر  
وقد قد منحه حكمه والحق محجور عليه في الوصية بما زاد على الثلث  
من التركة لحق ورثته بل خلاف ذلك كما يحجور عليه فيما في يده لحق  
سيده والضرب الثاني ايضا ثلثه الصبي والمجنون والسفيه وان  
يرتفع المحجور عن الصبي بما يباين من البلوغ والرشد والبلوغ

وايضه قوله ان العبد من كانوا اخوان الشياطين وذمة الله  
للمتدين بوجوب المنع منه ولا يصح ذلك لان الحق ويحجب على الخال  
لن جازوه من قوله صلى الله عليه واله اقبضوا على ايديكم  
سيفيكم وان يبيع القبط منكم بالحق وقوله عليه السلام ان الله  
يكفه لكم ثلاثا فليل وقال وكثرة السؤل واضلعة المال ومكة  
الله نكاح يوجب المنع منه لان يكون الحق ما وان عاد العسق  
دون تدين المال فان احتياجه يقتضي اعادة الحق ايضا لان  
قد بينا ان العاسق كونه وان كان كذلك فهو ممنوع من دفع  
المال اليه لما قد ساءه من ان سئل ان يبيع طلاق المحجور عليه المفسر  
وخلفه وان دفع المائة بدل الخلع اليه ويبيع مطالبة بالقصاص  
واقراية بما يوجب له ويبيع ثمة اعيان اماله ولا شره بين  
في الدين **فصل** في الصلح الصلح جائز بين المسلمين مالم يترك الحق بهم  
حلال وتخليد حرام فلا يحل ان يخذل الصلح مالم يترك ولا يمين  
به المستحق وهو جائز مع ان نكاح بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله  
نكاح الصلح خير ولم يترك ويحجب على الخال بما زوجه من قوله عليه السلام  
الصلح جائز بين المسلمين الا ما احل من ما حرم حلاله والشوايع  
على ان باصه حتى في كل احد المتصرف فيه بما لا يتصرف به المارة  
فان استثنى جباها وكان عاليا لا يرضى الختارين نكاحه لم يعارض  
فيه احد من المسلمين فان عارض وجب قسعه لان الظاهر من جميعهم  
فاذا اذن احد لم يوجب ان يفسد على حقه وايضا فلا خلاف ان لا يزوج  
بملك من القران والبناء بايع لم وايضا فلا سقط ما انتزعه على

يكون باحد خمسة اشياء السن وظهور النوى والحيض والحلم وان نبات  
بدليل اجماع الطائفة وحد السنة في العلام خمس عشرة سنة وفي  
الحيض تسع سنين بدليل ان جماع المشار اليه ويحجب على الخال الذي  
في العلام جازوه من قوله عليه السلام ان المثلث اقول خمسة  
عشر سنة كتيب ماله وعليه واخذت منه عهد وودعها ووه عن  
بن عيين قوله عرضت على رسول الله صلى الله عليه واله عام يود  
وانا ابن ثلثة عشر سنة فزني ولم ير في بلغت وعرضت عليه  
عام فخذني وانما ابن خمس عشر سنة فاحل في ذمة المقاتلة فنقل  
الحكم وهو الدون جازوه وسببه وهو الرشد يكون شتمين ا  
عدوها ان يكون مصليا المالم بل خلق في الثاني ان يكون عدلا في  
دينه فان اختلف احدهما استمر الحق بدا الى ان يحصل الامران بدليل  
ان جماع المشار اليه وايضا قوله نكاح من تزوج السفيه كذا ما لكم  
التي جعل الله لكم قيا ما والعاقب سفيه وايضا قوله نكاح من استتم  
منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم فاستشرا الرشد ومن كان كلفا  
في دينه كان موصوفا بالحق ومن وصف بذلك لم يرضى بالرشد  
لتنازع الصفتين وايضا فان خلا في جواز دفعه المال اليه مع  
اجتماع العدلين واصلح المال وليس على جواز دفعه ان الرشد  
احد من بين دليل واذا اجمع الامران معا جاز على كل حال  
فان ارشع الحق ثم صار رسدا مضيقا العبد المحجور عليه بدليل  
ان جماع المشار اليه وايضا فان المبدع مفسد وعين رشيد فلا  
خلاف في وجوب اعادة الحق عليه لظاهر ما قد ساءه من القران

في



اشان فقلتم او مال فانتم لستم بالاشان بل خلقا ولو كان بخلان  
لا لزمه وان كانا غير نافذ في ملكه رباب الدور والدين فيها  
طرق فلا يجوز ان يخصص فتح يلب فيها وان استوعب جناح ان يرضى الباقى  
فتركتا ولم يرضى من ان يرضى ذلك كان لم الرجوع فيه لانه اعان  
لو صالحه على ترك الجناح بعوض لم يرضى لان افراد الممنوع بالبيع باطل  
وان يجوز منه من يرضى كقوله لا حاجة لانا ذلك لانه في ملكه فانه ولا علم  
في ذلك كله خلقا فان ساقوا ان يرضى في التصرى في معنى وفقدت ا  
لبينه حكم بالشكر ارضا كان ذلك ودارا وسقوا او صايط او غيره وذكر  
لان التصرى في لمة الملك قد وجد فان كان لصايط عقد الى احد الجانبين  
او فيه تصرف حاصر من احد المتباينين كوضع كحشيب فالنظر ان من العقد  
اليه والتصرف لم يتقدم دعوه ويكون القول قوله مع يمينه واعا كلفنا  
اليمن لجواز ان يكون من التصرى ما قد وافقه او مصداق له عليه ولطابق  
ملك لهما ويحكم بالخصم الى اليه معاقد القبط وهي مشا والقبول في القصب  
بدليل رجاء الكفاية ويحكم على الخالد بما رده من طريق من ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله بعث عبد الله بن النعمان يحكم بين قوم اخصمون في حق  
قائم بين اليه القبط فلما رجع اليه عليه السلام اخبره بذلك فقال اصبت  
واصحت واذا انتم لم تدم لطابق المشرك لم يجز احد الشريكين بيع عازية  
وان نقاش عليه وكذا القول في كل منكر مشترك لا يجوز صاحب السؤل  
على ارض لا جد لعلق لان الاصل بركة الذمة ومن اوجب اجبارا  
على التفرقة في ذلك فعليه الدليل على صحة الحال بما رده من قوله عليه  
السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه واذا اراد احد هالك

نحو

نحو ان الغار لم يكن للاخر منه فان من يرضى بالان لا التفرقة لم يكن  
لمصطفيه شريكه بنفس التفرقة وان منع من ان يتفرق وان عاين  
متجوده فالبنام ولم يرضى ان اشأ والمنع لشريكه من ان يتفرق وليس  
لشريكه السؤل ومنه شريكه من سقاه لان ذلك التفرق بالان من حقل  
بالبنام وان يجوز ان حد الشريكين في لطابق ان يدخل فيه حصة صغيرة من سؤل  
بالطابق ضرر كبير الا بان لا يرضى ذلك هو الاصل من حيث كان مقصدا  
فيما لا يمكنه على الاضداد ومن ادعى جواز ذلك لزمه الدليل ومن ادنا  
لشريكه في لطابق في وضع حصة عليه فوضعه ثم اهدم او قال لم يكن  
لان يعبده الا بان يجوز وان جواز اعادة يفتقر الى دليل ان لا  
يجوز ذلك الا بان لا يرضى لان الاول اذ نال الثاني واذا تنازع  
اثنان ذاب احدهما راكبه وان سرق اخذ الجاهل ما وفقدت الدين  
ففي بينهما نصفين لانه لا دليل على وجوب الحكم بما للركب وقدره  
على الاحتفاظ اذ على ذلك فعليه الدليل ومن ادعى على غيره ما لا  
يجوز ان يرضى له وما لم يرضى مال معلوم صح الصلح لقوله تعالى  
الصلح بيني وبينك ولا يفرق قوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين  
الخير **فصل في الحول** الحول يقترن بصحة ما في شروط منها رضا  
المحل بها لان من عليه الدين يخرج من جهات قضائه ومنها رضا  
المحال بل خلقا من اهل داو وان نقل الحق من ذمة الى اخره  
اختلاف الذمة تابع لرضا محله ولا اذا رضى صاحب الحول بالحق  
وليس على من يرضى عدم رضاه دليل وقول النبي صلى الله عليه وآله ان اذا  
احبل احدكم على ملى فليقبل فحواله ان يتحاب بالما فيه من قضا عليه

لو كان النزاع بالعكس من ذلك كان القول قول المحال لان اصل بقا  
حقه في ذمة المحل واذا التفرقة لفظ الحول وان القدر الذي يجري  
بينهما منه انه قال احلته على علي من الحق ثم اختلفا فقال المحل  
انت وكنتي في ذلك وقال المحال بل خلقا لاخذ ذلك لفظ القول  
قول المحل لان اصل بقا الحق المحال في ذمة وبقيت على المحال  
والحال يبقى زوال ذلك والمحل يرضى كان القول قوله مع يمينه  
**فصل في القسط** من شرط صحة ان يكون القضا من تحت رضى  
مولى عليه من يرضى حال كتمان اهل ان يرضى المضطرب لم يعدم  
تضيقت هنا هذا الشرط وان يكون في اصل معلوم وان يقبل  
لمضطرب لم ذلك وان يكون المضطرب حقا ان يرضى الذمة في حال الغرض  
والا جرم وما يشبه ذلك بدليل ان جواز المشار اليه ومضطربه الى الغرض  
ما اتفق في من الخيار لقوله عليه السلام لا يرضى غارم ولم يقبل ويقتض حاد ما  
لحاله بشرط ان يقبل ما يرضى به الخبير المتقدم وقوله تعالى ولو جاهد  
بغير اذن ربك فاعلم ان يكون من شرط صحة ان يكون المضطرب بالدين او لا يرضى  
كما اتفق ثبت على فلان فان اضا منه صح ولو لم يرضى بالدين او لا يرضى  
بدليل ان جواز المشار اليه وليس من شرط صحة ان يرضى المضطرب عنه وق  
معرضة ومعرفة المضطرب لم ذلك ولعل على ذلك في صحة الخلق بما  
رواه من ان عليا عليه السلام وابا قتيادة لما ضاع الدين عن الميت  
جازه الدين عليه السلام ولم يحصل رضاه لولته ولا سألها النبي صلى الله عليه وآله  
والدين من رضى صاحب الدين فدل على ان ذلك ليس من شرط صحة الضم  
واذا صح كلفه الضم لغيره في ذمة القضا من يرضى المضطرب عنه بدونه

اخيبر واجابه الى ما يدين ومنها رضا المحال عليه لان الثبات كونه ذمة  
لغيره مع احتفاظ الرضا في مشقة لا قضاء وهو لزمه تابع لرضاه وان لا  
لا خلاف في صحة اذ الرضى وليس كذلك في الرضى ومنها ان يكون المحال  
عليه سليبا حال الحق بل خلقا بين اهل ابا فان رضى المحال بغيره  
ملازمه جاز ان يصح كونه ويصح كونه على من ليس عليه دين لان  
ان صلح جاز ذلك والمنع منه يفتقر الى دليل واذا كان عليه دين  
شرطان اخر ان احدهما اتفاق الطرفين في حشر النوع والصلح  
المحال عليه لا يلزمه ان يرضى في حال ما هو عليه والخلق ان يكون الحق  
ما يصح اخذ البدل فيه قبل قبضه ذلك كما في الحول وهذه حالها  
في معنى المعارضة واذا تمت كونه انتقل الحق في ذمة المحال عليه بل  
خلقا ان من رضى عنه ما مشقة من الحق بل وذلك ان يكون مع تعال  
الحق في الذمة الاولى وان يعود الحق الى ذمة المحل اذا جدد المحال عليه  
الحق وعلق عليه اومات مفسدا او افسد حتى الحاكم عليه لانه لا  
دليل على عود الحق اليه بعد انتفاؤه وان سقوه اليه من افسد  
المحال عليه يبطل فائدة اشتراط ملازمة وقد بينا ان ذلك بشرط  
واذا اصال المشتري البايع بالدين ثم ردى البايع بالدين بطلت  
الحق لانها لم تكن البايع وهو الدين واذا بطل البايع سقط الدين بطلت  
فاذا اصال البايع على المشتري بالدين ثم ردى البايع بالدين بطلت الحول  
لان تعلق به حق لغير المتعاقدين واذا اختلفا فقال المحل وكذا  
بلفظ الحول كالم وقال المحال بل خلقا بلفظ الحول قال القول قول  
المحل بل خلقا لان منهما اختلفا في لفظ وهو امرى به من غيره و

فكل



المطالبه به بدليل اجماع الطائفة وصحیح علی الخلفاء بما روي من قوله صلى  
الله عليه واله لعلي عليه السلام لما ضمن الدينين عن الميت جزا ان الله  
عن ان لا سلام ضمير وفكره ان لا كما فككت رها ان احبك وقوله ان  
بين قيادة لما ضمن الدينين هما عليك والميت منهما برئ قال نعم  
فمن ان المضمون عنه برئ من الدين بالضمارة وان يوجع كضام على ا  
لمضمون عنه بما ضمير اذا ضمن بغير اذنه فان كان اذن له في الضمان  
رجوع عليه بدليل اجماع المنار اليه سواء اذنه في ذلك او لم ياذن  
اننا قد بينا ان الحق انتقل الى من ضمير الضمان الى من ضمير الضمان  
ويجوز على هذا في المسئلة ان يوجع على عليه السلام واي قيادته  
ان ضميرها لما كان بغير اذنه لم يكن لهما الرجوع على المضمون عنه  
ذلك لو كان لهما لم يكن في الضمان فابكره وكان الدين باقية الميت  
كما كان ويصح ضمير الدين عن الميت للمعتل في الامانة من ذلك  
لان الميت على الله عليه واله اجماع الضمان مستلزمة لغير المتقدم  
لم يستفهم عن حال الميت واذا تنكك سدت انسان وضمير احضاره  
بشرط البقاء في ذلك خلا في المارواه المورق من قول آخر لثاني  
واذا طوبى باحضاره وهو في حكم محضه لزمه اذ ما يثبت عليه  
في قول من اجماع كذا في بيان اذ ما قبل ذلك يثبت الكفاية ولم  
يلزمه اذ ما يثبت على كذا في بيان من اجماع هذه الكفاية لم يزل  
من ما ذكره وابن سريج ويدل على ذلك اجماع الطائفة ان كل صبرة  
الدين من شغلها يوجب الدليل وايضا فمنه الكفاية كما كانت  
يبين ذلك بما في المتن ولا يجزى عليه ما لم يتكلمه ولو قال ان لم أت به

فدونه

في وقت كذا افعلى ما يثبت عليه لزم ذلك اذ لم يحضره صاحبان او  
ميتا بدليل اجماع المشار اليه ولا بد من كذا في المتن فليزيم  
دونه **فصل** في الشركه ومن شرط صحة الشركه ان يكون في مالين متجانين  
اذا اخطأ بمشبه واحد هاتين الحان وان يخطأ حتى يقصر ما في واحد  
وان يحصل اذن في التصرف في ذلك بدليل اجماع الطائفة على ا  
لكلمه وايضا في خلافه في العقد المشترك في كمال ما ذكرناه وليس  
على انعقادها مع عدم او اختلال لبعض دليل هذه الشركه التي ينها  
القرابة في شركه العنان وعلى ما قلناه ان يصح شركه المعاوضه وهما  
الزكاة كمالها او على ما لا هاهنا من ان لا شركه لا بد ان  
هي لا شركه في اجرة العمل ولا شركه في وجوه وهما ان يثبت كماله ان  
يتصرف كل واحد منهما بما يجهل ان يزل ما على ان يكون ما يحصل  
فانهم يمتنعوا ويدل على هذا هذه الشركه ايضا انه عليه السلام قد  
منع عن الفرار وهو حاصل فبيان ذلك واحد من الشريكين لا يعلم  
ايك من الشريكين اذ لا يعلم مقدار ما يكسبه ويدخل في شركه  
المعاوضه على ان يشارك فيما يزل من بعد وان يخصب وضمان  
وذلك غير عظيم واذا انعقدت الشركه اقتضت ان يكون لكل  
واحد من الشريكين من الربح بقدر راسه مال وعنده من الوضعية  
حجب ذلك فان اشتراطاً في ذلك الربح او الوضعية مع التما  
وعند راس المال او شراؤه كذا في كل مع التفاضل في راس المال  
لم يلزم الشرط بدليل اجماع المشار اليه وكذا ان جعل احد الشريكين  
لآخر فضل في الربح ياراعه لم يلزم ذلك وكان للعامل اجرة

منه اما ما يخص البايع فان لم ياعترض بتسليمه اليه وان لم ياعترض  
فليزيم منه وانما ما يخص الذي لم يبيع فانه من شركه الضمان وانما في  
البايع عليه ان يقبل لانه وكيل وانما في الوكيل على ان يقبل الحق  
الذي وكله استغناء عن يقبل لانه لا دليل على ذلك في الواقع الذي لم  
يبع ولا اذن في التصرف ان البايع يقضي الحق براءة المشتري من التعيب  
المقر به بان طاق وبكره شركه المالك في خلافه من اذن الحسن  
لمصرى فانه قال ان كان المسلم هو المظفر بالانصراف لم يكره **فصل**  
في المضاربة المضاربة والعراضة عن معي واحد وهو ان يدفع  
الشيء الى غيره ما ان يبيع به مع ان مازق الله تعالى من يبيع كان يبيعها  
على يمينه طرانه ومن شرط صحة ذلك ان يكون راس المال فيه دارهم او دنا  
نير مع ماله الى العامل ولا يجوز ان يراضا بالاعلوس بان بالبورق  
المشغور بان لا يخلو في جواز القراض مع حصول ما ذكرناه وليس  
على صحة اذ لم يحصل دليل ومصر في المضاربة مع قوله ان  
صاحب المال ان اذن له في البيع اذ البيع يسير جاز في ذلك ولا يمتنع  
عليه لما يملك او يحصل من حصة في اذن له في البيع بالنسيئة او في  
السراويل في اليد مع ان شرط ان لا يبيعها في شيء معين و  
ان يباعها في اليد مع ان لزمه الضمان بدليل اجماع الطائفة  
ويجوز على هذا في صحة القراض مع هذه الشروط بقوله عليه السلام  
لمع مونة عن شرطه لانه لم يقصر واذا ساق باذن رب المال كما  
ننت نفقة السقم من اكل الكول والمشرب والمبوس من يبيع اسراف  
من مال القراض ولا نفقة للمضارب من ثمن الحضر ومن اصابه من

مذموم ومن الربح راس ماله ويصح كل من ذلك بالتلف ويجوز تناول  
الزيادة بالبايع دون عقد الشركه ويجوز الرجوع بهما المتعاضدين  
بما عنيما بدليل اجماع المشار اليه ولان الاصل جواز ذلك والمبيع  
يقتضي الدليل فان قال الخلفاء ان اشتراط الفصل في الوضعية يجوز لم  
ان يقول ما ضاع من مالك فهو على هذا في كل ما ذكرت ان يكون  
بغير اذن ان يقول ما ضاع فهو من مالي وما كنت اذنا قد ضمنت ان يكون  
من مالي فانه يوجب لك ذلك وهذا لا مانع منه ويدل به ابا حنيفة  
على ذلك ان لا يبين بشرط او التفاضل في الربح ان لا يبين ان يقول  
ما ضاع فهو من مالي في ذلك والتصرف في مال الشركه على حسب المصلحة  
ان شرط ان يكون لهما شرا على ان اجتماع لم يجز ان يفرقه  
وان شرط ان يكون تصرفهما على ان اجتماع ولا يفرق في ذلك وان شرط  
التصرف لاهدهما لم يجز لك فيهما باذنه وكذا يقول في صحة التصرف  
في المال من السفر به والبيع بالشيء الجازع في معنى ومن جاز ان  
عدهما ما وقع عليه شرط كان ضامنا والشرط عند جاز من كذا في فقه  
يجوز فصح بشكل واحد منها متى ما ولا يلزم شرط التماثل فيها ولا يمتنع  
بالقول والشك في الماذن في التصرف مؤتمن على مال الشركه والقول  
قوله فان ارتاب به شركه حلق على قوله واذا تقاسم الشريكان لم يقسم  
الدين بل يكون لهما من دينيهما والمنكر لهما ولو اشترى فاستوفى  
احدهما ولم يستوفى الآخر يمان لان يمان شركه على ما هو في كذا  
كذلك بدليل اجماع المشار اليه فاذا بايع من لم يصر في الشركه او في شركه  
ان يبيع في الحق مع دعوى المشتري ذكر وهو جازح لم يبره المشتري من

منه انما



اختار القول بان لا نفقة لرحمته ولا سخر قال ان المضارب **وهو** من كان يكون  
لبن الربح مسمي معلوم فليس له الكسفة ان بالشرط واذا امكن والعاين يدين  
مضارب المال بالان لا يخرج عن كونه مالاً وان كان يبعض المال انفسه من الخراف  
يقتدر قيمته العبد وان كان الشراب غير ذنبه وكان يبيع المال بالشراب  
بأخذ له يمشى ما يخلق ويخرج عن كونه مالاً عقيب الشراب واذا  
بشئ يمشى من الذمة صح الشرط وقطع الملك للعامل ولا يجوز ان  
يدفعه البعثن من مال الخراف فان فعل ذلك لم له كسفة ان لا يقدري به  
مال غيره وقيل لزمه في ذمته واذا اشترى المضارب من يدين عليه  
قوم فان زاد منه على ما اشترى انفق منه بحسب نصيبه من الربح وا  
ستحق الباقى لرب المال وان لم يمشى على ذلك وانفق عنه فهو  
رب بدليل اجماع الطائفة والمضارب عقد جائز من كل الطرفين فكل  
واحد منهما فسخ متى شاء واذا ابدل المضارب المال من ذلك بعد **ما** مضرب  
المضارب المتاع لم يكن له غيره ويكون المضارب اجره مثله والمضارب  
هو من اذعان عليه الهابا التمتع فان شرط عليه رب المال ضمان  
صا الى مخرج كل له ذنب رب المال وبكره ان يكون المضارب كما هو  
كل ذلك وليد ان جاء المثار الى **فصل** التوكال لبيع الكسبة يبيع  
حول النية فيه مع حصول الاحتياج والقبول من يملك عقدها ان  
ول فيه والصفة التصرف منه فيها وكما فيه بينه فليقع التوكال اليه اداء  
القبولة والصومع عن المتكفل بان يملك ان ذلك ان تدخل النية فيه  
ولا يقع من يجر رحله ان يوكل فيه فذلك منه من التصرف فيه ولا يقع

[illegible]

و قد عرفت ان شرا من يعقوب عليه السلام انه لم يعقوب في حق ما بين  
هنا الى مصر بل يجوز الحكم واحد منهما فافهمه فان شرا الوكيل وعمل  
فقط في حق سوا كان هو كل واحد اخر او غايبا ولم يجز له بعد ذلك التصرف  
فيما هو عليه في حق اولاد الوكيل فافهمه وعمل الوكيل اقله ذلك الى اعلامه  
ان امكانه فان لم يمكن فليس عليه و اذا فسد ذلك انعزل الوكيل ولم  
ينفذ بعده في حق من بعده وان اقصى عزل من غير اشهاد او على  
الاشهاد من غير اعلام وهو ممكن لم ينعزل وبعد تصرفه الى ان  
يعلم فان اختلف في الاعلام فعلى الوكيل البينة به فان فقدت ا  
لبينة فعلى الوكيل التحري اليه ان ارضاهم بعزل فان حصل منه ما  
يصدق وان شك من البين بطلت وكالاته من وقت قيام البينة بعد  
كل ذلك بدليل ان اجماع المشايخ عليه وتفسيره الوكيل ما لم يثبت الوكيل  
في حق البينة الذي وكفته ببعده او يبيحه له قبل بيع الوكيل فلا  
خل في **مسألة** ان لا يقع الا في حق كل حال انما من مكلف  
غير محجور عليه بسمه او رفق فلو اقر به المحجور عليه لفسد ما يوجب  
حقا ما له لم يبيع ويقبل اقراره فيما يوجب حقا على بدنه كما  
لغضاه والعقل والجهد ولا يقبل اقرار العبد على سواه بما  
يوجب حقا ما له من رفق او ارض صبا له بل يضمنه ذلك في ذاته  
يطالب به اذا اعتق وكان ان يكون ما ذو ناله من التجار فيقبل فيما  
يتعلق به ايضا ص حقا ان يقر بيمين مبيعه او ارض عبيد او ما  
يشتر ذلك ولا يقبل اقراره بما يوجب حقا على بدنه بدليل اجماع  
الطائفة ولان في ذلك اتلافا لما لا الغير وهو السيد وذلك لا يجوز

وصحة قول السيد قبل إقراره في ذلك لا بخلافه ويصح إقرار الحجة على دليل  
وإقرار المصنف للثبوت وغيره لا دليل لا جواز التنازل إليه وإليه قوله  
كذلك لا حتى ما بين باللفظ شذوذه ولعله على أنكم والعبادة على النفس  
على الإقرار ولم يفضل وعلى من ألقى الخصم الدليل ويصح إقراره فيهم  
مثلاً أن يقول فلان عنى شئ ولا يصح الدعى عليهم إلا أن اقرودنا  
الدعى عليهم كان المدعى ما يدعىه إلى الخصم ما يليك كذلك إقرار  
أن اقرودنا لا نأمن أن نقر ضايباً والمجيب في نفس المقيم إلى المقر  
ويقبل تفسيره ناقل ما يتحمل في العبادة وإن لم يصح ضمانه ناكلاً  
ورودنا **اليمين** على المقر لم يخل على ما يقول وبإضافته فإن لم يخل فلا  
حق له وإذا قال لم أرى ما لعظماء وجليل أو نفسي وعظيم لم يقم  
ذلك بشئ ويرجع في تفسيره إلى المقر ويقبل تفسيره بالتعليل  
الكثير لا نذكره وليد على معناه صحيح ولا صبراً في الذمة وما  
يفسر به مقطوع عليه فوجب الرجوع إليه ويحتمل أن يكون إقرار  
دبر عظماء عند الله تعالى من جهة المظالم وإنه نفس جليل عند الله تعالى  
إليه وإن كان قبل المقدار وإذا احتل ذلك وجب أن يرجع إليه في  
نفسه لأن الأصل براءة الذمة ويحتمل على الخلق بما روي من قوله  
عليه السلام لا يحل ما أرى مسلم ولا يطعن بفساده ولا أنه يقتضيه كقوله  
منه أكثرها يفسدونه وإذا قال لم أرى ما كثير كان إقراره بشئ لا ينه  
ليل إجماع الظاهر وروى في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مسا  
طن كثيره أنها كانت ثمانين مؤمناً وإذا قال لم أرى الخ وروى  
أنه رويهم ويرجع في تفسيره إلى إقراره لأنها بمسألة والأصل براءة



الذمة وقوله ودرهم زباده على معطوفه على الذين وليست بتفسير لها  
لان التفسير يكون بواو العطف وكذا حكم لو قال الذي ودرهم فان  
ما اذا قال وثلاثة درهم او الذي وسبعة درهم او ما عليه  
ذلك فالان السهل كما هم لا ما بعده تفسير واذا قال لم  
على عشرة ادرهم كان اقرب اليه فان قال ادرهم بالرفع  
كان اقرب اليه لان المعنى غير درهم وان قال ما على عشرة  
الادرهم لم يكن مقبلا بشي وان المعنى ما له على تسعة ولو قال ما له  
على عشرة ادرهم كان اقرب اليه لان الرفع بالبدل من العشرة  
فكانه قال ما له على ادرهم فاذا قال على عشرة ان ثلثة ادرهم  
كان اقرب اليه لان المراد ان ثلثة ادرهم يجب ادرهم من الفلانة  
يجب ان يستثنى ان يجازي في من الفلانة يجب ان يستثنى ادرهم  
يرجع الى ما يتلوه فقط ولا يجوز ان يرجع الى جيبه ما تقدم استعمل  
الفائدة على ما بيناه في اصول الفقه واذا كان الاستثناء الفلانة  
على ان كان جميعا رجوعا الى الجملة الاولى فلو قال على عشرة ادرهم  
ثلاثة ادرهم كان اقرب اليه وانما استثنى بما لا يفيق منه من  
المستثنى منه شيء كان باطلا لان يكون بخلافه الرجوع عن الاثر  
فلا يقبل وان استثنى بغير قول القيمة لقوله على عشرة ادرهم فان  
في رتبة ما يفيق منه من العشرة شيء وان كان باطلا ويجوز ان  
يستثنى اكثر من الاثر بل خلافه لما مر من سبب الضم والرجوع  
ويدل على صحة قوله ان عباد ليس لهم سلطان الا من اتبعوا  
من الخواصين وقال حكايه عن ابيس فبذلك لا على بينهم اجمعين

المجاور

المجاور منهم المخلصين فاستثنى من عباد الخواصين من الخواصين  
اخرى ولا بد ان يكون احد الضميرين اكثر من الاخر واذا قال على  
كذا درهم بالرفع لزمه درهم لان التقدير هو درهم انما الذي  
اقرب اليه درهم وان قال كذا درهم بالخفض لزمه درهم  
لان ذلك اقل عدد ويخفى ما بعده ولا يلزم ان يكون اقربا بدو  
الادرهم لان اقل ما يضاف الى درهم لان ذلك ليس بعد صحيح  
انما هو كسره ان قال كذا درهم لزمه عشرة ودرهم لان  
عدد من تصبها عليه وان قال كذا ادرهم لزمه ادرهم  
لان ذلك اقل عدد من رتبة والتصبها عليه وان قال كذا  
درهم كان اقربا باحد وعشرين لان ذلك اقل عدد من رتبة  
اخرى على الاخر وان تصب الدرهم بغيرها واذا اقرب بشي  
اخر بغيره واستثنى بغيره فان كان مستثلا عن اوله بان يكون  
من جنسه ولا بد اعلم وغيره من لزمه دون الا وكلفي  
على درهم لان بغيره وان كان ناقصا عنه لزمه لا وادق  
الثاني لقوله على عشرة ادرهم لان ثلثة ادرهم بغيره  
عن بعضها فلم يرجع رجوعه ويشارك ذلك ما اذا قال لم على عشرة  
ادرهم لان عن التسعة ادرهم احدها لفظ التسعة وا  
اخر لفظ العشرة مع استثناء الواحد فباقيهما ان فقد عثر  
عن التسعة وان كان ما استثنى من غير جنس ادرهم كقولك  
درهم لان بغيره لا يفيق منه شيء من لفظه لزمه لان  
معاني ما استثنى من لفظه على الاول فلا يسقط رجوعه

لو قال واربع هذه فلان لم يكن اقربا للمثل ما قد مره ولو قال  
هذه الدرا التي في يدي فلان كان اقربا لانها قد يكون في يده  
باجازة او عارية او غصب ويصح اقربا لمثل لئلا يكون  
ان يكون من جنس صحيح مثل ميزان او وصية لان الميزان هو  
قول لم يصح له الوصية والفق من اقربا رعدنا الصبي اقرب  
جديله ومن اقربين في حال صحته ثم مرض فاقربين اخره  
مرضه صح ولا يقدم دين الصحى على دين المريض اذا ضاق المال عن  
الجميع بل يقدم على قدر الدينين بدليل قوله بغير وصية  
يوصي بها او دين من غير فصل ولان اصل ثلثا وثلثا في  
من حيث ثلثا وبان لا استحقاق وعلم من ادعى بغير احدها على  
آخر الدليل **فصل** في الكفاية العارية على ضربين مضمون وغير مضمون  
فالضمون العين والورق على حاله وما عداها بشرط التصديق  
والتعدي وغيره لضمونه ما عدا ما كفاه بدليل اجماع الطائفة  
لحقه واذا اختلف المالك والمستعير في الضمين والتعدي و  
فقدت البينة فعلى المستعير البين وان اختلفا في مبلغ العارية  
او قيمتها اخذ ما اقرب المستعير وكان القول قول المالك  
مع يمينه فيما زاد على ذلك بدليل اجماع المشايخ واذا اختلفا  
مالك والاهم وركبها فقال المالك اخرجتها او غصبتها او قال  
الركب بل عطينتها قال القول قول المالك مع يمينه وعلى المالك  
البينة لان اصل برائة الذمة والمالك مدعى للضمان فيغصب  
او ان وجهه بالركب فعليه البينة وكذا حكم اذا اختلف مالكه في

عنوان كان ما اقرب اوله وما لم يتذكره متعينين فبالاشارة اليهما  
او بغيرهما على التعريف لزمه ايضاً ان كان سوا كان من جنس واحد  
او من جنسين او متساو ومنه المقدار واختلفت في ان احدها  
والحال هذه لا يدخل في الاثر فلا يقبل رجوعه عما اقرب اوله  
كقوله هذا درهم فلان لا يفيق هذا لغيره وهذه تجوز ادرهم  
ان يفيق هذه اخرى واذا اختلف في ثوب في منديل لم يدخل المثل  
في ان قال لم يخرجه من يدي منديل في ولا يفيق من الاثر  
الا المتعدين دون المتكسرين لان اصل برائة المنة وكذا القول  
في كلام اخرى هذا الجري واذا قال لعل الذي درهم وبيع قبل منه  
لان اللفظ على الجواب وانما يكون الحق في ذمته فيجب عليه تسليمه باقراره  
كذلك لا يكون في ذمته فيجب عليه رده وتسلية الى الحق له باقراره ولو  
اقر على الثلث بعد ان اقر قبل ان يتركه لم يتركه باقراره وانما ادعى ان  
ما اقرب بعد ثبوته باقراره بخلاف ما اذا ادعى الثلث وقت الاقرار  
بأن يقول وكان عندى انها باقية فاقررت لغيرها وانما تالف في  
ذلك الوقت فان ذلك لا يقبل منه لان تركه باقراره المستعير من يمينه  
كان ثلث العود يمين غير تعدد سقوط المودع واذا قال لعل الذي  
درهم ان شئت لم يكن اقربا لان الاقرار اخبار عن حق واجبة  
له وما كان كذلك يصح تعليقه بشرط مستقبل واذا قال لم يمين  
في من الذي درهم لم يكن اقربا لان ثلثه اضاف الميزان الى نفسه  
ثم جعل له منه جزءا ولا يكون له جزء من ماله الملاحى وجه الميم  
ولو قال لم من ميزان الذي كان اقربا ليدبر في ثلثه وكذا

لو قال



ووزعها واذا احتجرت من مفرها وانه لم يزل عليها وزنا معينا  
 على اكثر منه ولا يتركها الى مكان ففعلها كما يستعد بها ولزمه  
 لظن ان وزنها الى المكان المعين بلا خلاف واذا اذن ما لك  
 من رضى لم يتغير في الغرض والبناء فربح جاز لان شرطه ان  
 ربح اخف من ضررها اذن لم فيه ولا يجوز له الغرض والبناء  
 اذن له لانه لا يربح لان ضرره اكثر من ربحه في القليل كغيره  
 اذا ما في الكثير وكذا لا يجوز له ان يزرع الدخن او الذرة اذا  
 اذن له في ربحه كحططن لان ضرره اكثر من ربحه في ربحه  
 الشعير لان ضرره اقل واذا اراد مستعين رضى للغرض  
 او البناء فله كما كان له ذلك لانه غير ماله واذا لم يقبله وطالبه المعين  
 بن لك بشرط ان يقبله لانه ارش النقص وهو ما بين قيمة قاعها و  
 مقلوعها جبر المستعين على ذلك لان شرطه عليه فيه وليس يتغير  
 ان يطالبه بالتبديل بشرط ان يقبله جرة كل ربح فان طالبه المعين  
 بالقلع من غير ان يقبله ارش النقص لم يجز عليه ان لا يبدل  
 على ذلك ويجوز على الخالف فيه بما روي من قوله عليه السلام من بنا  
 رباي قوم باذنهم فله قيمته فاما ان اذن له الى مدة معلومة ثم يبيع  
 قبل مضيتها وطالبه بالقلع فان ذلك لا يلزمه بما بعد ان يقبله ان  
 ارش بلا خلاف واذا اعار شيئا بغير ضمان فله المستعمل فيه  
 او الى وكيله يرضى من ضمانه ولا يبره اذا مرته الى ملكه مثل ان يكن  
 حابه فيشترط له الاصل بغير ضمان لان اصله في ماله ههنا  
 من ادعى ان ذلك يبره ذمته فعليه الدليل **فصل في القصب** عصب

عصب

شيء له مثل وهو ما تساوى فيه اجزائه كما الحبوب والدهان والشمع  
 وما اشبه ذلك وجب عليه رده بعينه فان تفرق فعليه مثل بدل  
 قوله تعالى فمن اعتدى بعدكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
 وان كان المثل يصرف في مشاهره والقيمة يجمع فيها الى ان جبرها في المثل  
 مقدم على الجبر فيه وان زاد او اقل المثل اخذ وفق حقه وان اخذ  
 القيمة ربا زاد او نقص فان اخذ المثل اخذت القيمة فان لم  
 يقبله بعد ان عاون حتى مضت مائة اخذت القيمة فيها كان له  
 المثل بالقيمة القيمة القصب لا حين ان عاون وان كان قد حكم بها  
 الحاكم حين ان عاون لان الذي ثبت في ذمته المثل بدل ان لم يزل  
 لا عاون وقبل القصب طوليه بالمثل وحكم الحاكم بالقيمة لا ينقل المثل  
 اليها واذا كان الواجب المثل اعين بين المثل وبين البديل ولم  
 ينظر الى اختلاف القيمة بعد ان عاون ولا قبله وان عصبه لا يبدل  
 له ومعناه لا يتساوى فيه اجزائه كما الثياب والذيق وال  
 الحشب والحطب والحدود والخصاص والعقار وغير ذلك من  
 الاواني وغيرها وجب اليه رده بعينه فان تعذر ذلك بدل  
 وجب قيمته لانه لا يمكن الرجوع فيه الى المثل لانه ساواه في  
 القدر والقيمة النقل وان ساواه فيهما لم يلزم من وجه اخر وهو  
 القيمة فاذا تعذر المثل لم يلزم من وجه اخر وهو القيمة وحججه على الخالف  
 بما روي من قوله عليه السلام من اعتدى بغير ضمان من عبد قوم  
 عليه فاجب عليه القيمة دون المثل ويقضى الغا صحت يرضون  
 من زيادة قيمة المصوب بقوات الزيادة لانه لو لم يرضوا

عصبه ولا يجوز ان يعطيه من يرضى له الذي عصبه لان ذلك باوان  
 ظنهم في المصوب من ربحه بمثل ما يرضون من عصبه جبراً  
 او يرضون فاحصتها في الزرع والخرج لمصاحبها ومن الغاصب لان  
 قد بين ان المصوب لا يرضى له من الغاصب بغيره وان كان باو يرضى  
 ملكه جبراً فان لم يرضى له من الغاصب ومن الغاصب ومن الغاصب من الغاصب  
 القول بان الزرع والخرج للغاصب عليه القيمة لان عصبه المله والمذهب  
 هو اول ومن عصبه ما به فاحصتها بانه لم يرضى له وان كان يرضى  
 فله ما يرضى له ملكه ما قد مر من الدليل في مثل ضرب النوى وطير الخنثى  
 وكذا لو عصبه لغيره فاحصتها بانه لم يرضى له وان كان يرضى له  
 الغاصب اوجه مثل ذلك من عصبه لغيره من المثل في الحطب والجران  
 شتاج به وكل منعه ملكه بعد ان عاون في الدار والابنة والعبد وغير  
 ذلك فانما يقضى بالغصب بدل من المثل كما في عصبه عليكم فاحصتها بانه لم يرضى  
 ما عصبه عليكم والمثل يكون من حيث الصورة ومن حيث القيمة وان لم يكن  
 المثل في مثل من حيث الصورة ومن حيث القيمة واذا عصبه رضى جبراً  
 بغير رضى من ماله او رضى بغيره كما في الزرع والخرج من ماله او رضى بغيره  
 حصبه بالزيادة والبناء وعليه جرة ان رضى له قد انتفع به بغيره حصبه  
 غاصبا المصوب في ماله او رضى بغيره كما في الزرع والخرج من ماله او رضى بغيره  
 حصبه بغيره ومن عصبه لغيره لغيره من الزرع والخرج بغيره حصبه  
 ولغا صحت لغيره وان كان ملكه لغيره من الزرع والخرج بغيره حصبه  
 فيها ومن حصبه لغيره حصبه او رضى بغيره حصبه لغيره حصبه لغيره حصبه  
 كعصبه لغيره او رضى بغيره حصبه لغيره حصبه لغيره حصبه لغيره حصبه

كالسمن والورد وتعم الصنعة والقران سائر ذمته المصوب او مات  
 في يده لان ذلك حصبه في ملك المصوب منه لا يرضى له بالظن  
 واذا كان كذلك فهو مصوب على الغاصب في حال بينه وبينه فاما  
 زيادة القيمة لا ارتفاع التوقف فهو مصوب مع المرد لان لا يرضى  
 بزيادة الذمته وشغلها بغيره في دليل فان لم يرضى له حصبه المعين  
 لزمه ضمان قيمتها باكثر مما كانت من حين العصبه لغيره المثل  
 لان ان اذن له في ذلك بغيره ذمته بغيره وليس كذلك اذا لم يرضه  
 واذا عصبه الغاصب لسواب نصيبه في ملكه فزاد في ذمته قيمته كان  
 شرطها فيه بمقدار الزيادة فيه وله قلع الصبغ لان رضى من ماله  
 بشرط ان يقبله ما يرضى من قيمة السواب لانه لا يرضى له حصبه  
 ولو ضرب النوى ودرهم والشراب لبناء وشيخ العزل سواب وطحن  
 الحنطة وخبز الذيق فزاد في القيمة بذلك فيكون المثل لان  
 هذه اثار افعال وليست باثمان اموال ولا يدخل المصوب  
 في شيء من هذه لان فعال في ملك الغاصب ون يجبره حصبه  
 على اخذ قيمته لان لا يرضى له ملك المصوب منه ولا دليل  
 على رواله بعد التغيير ويجوز على الخالف بقوله عليه السلام في  
 ما قبضت حتى يموت وقوله ان يحسن مال امرئ مسلم فلا يطيب  
 نفس منه ومن عصبه بغيره حصبه باوجود منه فالغاصب لا يرضى  
 به ان يعطيه من ذلك ويلزم المصوب منه قبوله لان لا يرضى له  
 لم يجز من رضى به ان يعطيه مثله لان ماله بالمثل المثل ملكه  
 ولو حصبه بارى منه لزمه ان يعطيه من غيره كمثل النوى الذي

عصبه







المستأجر في كل حاله بالسودا كان ذلك حكم الحاكم ولا يغير ذلك من كل  
 عند ارفاقه بالثمن من ذكره مثل ان يستأجر حمارا ليعمل في حقله او يربطه  
 ليعمل في حقله او يربطه بالثمن من ذكره مثل ان يستأجر حمارا ليعمل في حقله او يربطه  
 للصودا ولا يغير ذلك من كل حاله بالسودا كان ذلك حكم الحاكم ولا يغير ذلك من كل  
 في مستأجره متى تنقضى من زمانه لم يكن له ان يملكه ان كان له ان يملكه  
 في الرد بالبيع يملكه ليل كجماع الثمار واليربوع ان كان له ان يملكه  
 بشئ ما ذكرناه وهو ليل كجماع الثمار واليربوع ان كان له ان يملكه  
 وايضا فقد ثبت صحة العقد والقول بان ذلك سلكه في العقد واليربوع  
 ومنه ينعى المستأجر ما انتقل عليه من المدة والمساحة والطريق او ينعى  
 المحل او ينعى الماهية او ينعى الماهية في الشئ او في وقت او في ضرب  
 الدائم من الماهية او ينعى الماهية في الشئ او في وقت او في ضرب  
 الماهية ولا ينعى الا في براءة المدة منه اذا ادى ذلك وليس عليه ان  
 اذ لم يرد له دليل ولو رد الدائم الى المكان الذي انتقل عليه بعد التوري  
 بغيره لم يرد له دليل الا في الجماع المتكرر وايضا فقد ثبت الضمان بالان  
 في ان ادى زواله الى ذلك المكان فعليه الدليل فان ردها الى البلد الذي  
 يستأجره منه الى يد صاحبه بالزمانه وان جبر ضامن الثمن ما لم يجر  
 فيه او نقصه منه اذا كان ذلك بغير علم او نقصان من صنعته سواء كان  
 حقا او اذ حيا او بالانقطاع او غير ذلك وسواء كان مستأجرا او مستأجرا  
 عمله في المدة او مفردا وهو مستأجر للعمل مدة معلومة لا ينعى عليه  
 فيما بين مستأجره يدل على ذلك الجماع المانع ذكره ويصح على الخلفاء  
 بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تقوم له لا يقتضي ضمان الصانع

في كل حاله

على ارفاقه بالثمن من ذكره مثل ان يستأجر حمارا ليعمل في حقله او يربطه  
 عند ارفاقه بالثمن من ذكره مثل ان يستأجر حمارا ليعمل في حقله او يربطه  
 للصودا ولا يغير ذلك من كل حاله بالسودا كان ذلك حكم الحاكم ولا يغير ذلك من كل  
 في مستأجره متى تنقضى من زمانه لم يكن له ان يملكه ان كان له ان يملكه  
 في الرد بالبيع يملكه ليل كجماع الثمار واليربوع ان كان له ان يملكه  
 بشئ ما ذكرناه وهو ليل كجماع الثمار واليربوع ان كان له ان يملكه  
 وايضا فقد ثبت صحة العقد والقول بان ذلك سلكه في العقد واليربوع  
 ومنه ينعى المستأجر ما انتقل عليه من المدة والمساحة والطريق او ينعى  
 المحل او ينعى الماهية او ينعى الماهية في الشئ او في وقت او في ضرب  
 الدائم من الماهية او ينعى الماهية في الشئ او في وقت او في ضرب  
 الماهية ولا ينعى الا في براءة المدة منه اذا ادى ذلك وليس عليه ان  
 اذ لم يرد له دليل ولو رد الدائم الى المكان الذي انتقل عليه بعد التوري  
 بغيره لم يرد له دليل الا في الجماع المتكرر وايضا فقد ثبت الضمان بالان  
 في ان ادى زواله الى ذلك المكان فعليه الدليل فان ردها الى البلد الذي  
 يستأجره منه الى يد صاحبه بالزمانه وان جبر ضامن الثمن ما لم يجر  
 فيه او نقصه منه اذا كان ذلك بغير علم او نقصان من صنعته سواء كان  
 حقا او اذ حيا او بالانقطاع او غير ذلك وسواء كان مستأجرا او مستأجرا  
 عمله في المدة او مفردا وهو مستأجر للعمل مدة معلومة لا ينعى عليه  
 فيما بين مستأجره يدل على ذلك الجماع المانع ذكره ويصح على الخلفاء  
 بقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تقوم له لا يقتضي ضمان الصانع

في كل حاله

مشاهدة ذلك وان كان تسليمه وتعيين المدة فيه وتعيين حق العامل في كل  
 ان يكون جزءا من المدة من خارج فلو علم على وزنه معين من او علم على  
 مخصوص من ان رضا وعلى تفرقات يعينها بطل العقد بالانقطاع من  
 جان الزرع ونساقه وان ردها لا يملكها لصاحبه فيبقى ربه ان رضا  
 الفحل بالشرع وقد يقطع ساعده ما عينه فيبقى العامل بغير رضى وان  
 المزرعة والمساحة على هذا الشرط بطل العقد لم يفسخ اجرة المثل  
 وشرط العامل ما يقع في العقد عليه ان كان مطلقا كان له ان يرد  
 الاجل لغيره ويترجع ما شاء وان شرط عليه ان يبقى في العمل بنفسه وان  
 شأ يعينه لم يجز له ان يتركه بل يملكه ليل كجماع الثمار وقوله عليه السلام  
 اعطيتكم من ثمره وطعمه ولو لم يرد بعضه لم يفسخ من كل رضى والبزوف  
 من ما كنهها والجل والحفظ من المزرعة جاز ولو كان شرط على العامل  
 في حال العقد ما يجزى ربه المال او يفسخه وهو ما فيه حفظ الاصل كقوله  
 لحيطان وانما اولاها روى وليس وشرط الدائم الذي ترفع الماء او شرط  
 على ربه المال فيجب على العامل وبعضه كالتأجير والتفويض وقطع بماله  
 لئلا يفسد من جريد وصغيره او صلاح السواقي فيبقى فيها الماء واداره الذ  
 ولا ب وحفظ الشجر واداره نقله الى القسم في ذلك لئلا يفسد من  
 وظاهر الجرس وكساقه بعد ظهر المزرعة في حاله ان كان قد بقي من العمل  
 شئ وان قل لئلا يفسد من ذلك من خبا رعا مائة حوا من المساقاة من  
 غير فصل فاما ان يكون فانما يجزى على ما اكله من الماء او الفحل فان كان ذلك  
 لما اكله رضى فانما ينعى على المستأجر من ملكه ومن غاؤه صله وما ي  
 حذره المزرعة والمساقاة كالأجرة عن عمله ولا خلاف ان الأجرة لا تجزى

في كل حاله

مشاهدة ذلك وان كان تسليمه وتعيين المدة فيه وتعيين حق العامل في كل  
 ان يكون جزءا من المدة من خارج فلو علم على وزنه معين من او علم على  
 مخصوص من ان رضا وعلى تفرقات يعينها بطل العقد بالانقطاع من  
 جان الزرع ونساقه وان ردها لا يملكها لصاحبه فيبقى ربه ان رضا  
 الفحل بالشرع وقد يقطع ساعده ما عينه فيبقى العامل بغير رضى وان  
 المزرعة والمساحة على هذا الشرط بطل العقد لم يفسخ اجرة المثل  
 وشرط العامل ما يقع في العقد عليه ان كان مطلقا كان له ان يرد  
 الاجل لغيره ويترجع ما شاء وان شرط عليه ان يبقى في العمل بنفسه وان  
 شأ يعينه لم يجز له ان يتركه بل يملكه ليل كجماع الثمار وقوله عليه السلام  
 اعطيتكم من ثمره وطعمه ولو لم يرد بعضه لم يفسخ من كل رضى والبزوف  
 من ما كنهها والجل والحفظ من المزرعة جاز ولو كان شرط على العامل  
 في حال العقد ما يجزى ربه المال او يفسخه وهو ما فيه حفظ الاصل كقوله  
 لحيطان وانما اولاها روى وليس وشرط الدائم الذي ترفع الماء او شرط  
 على ربه المال فيجب على العامل وبعضه كالتأجير والتفويض وقطع بماله  
 لئلا يفسد من جريد وصغيره او صلاح السواقي فيبقى فيها الماء واداره الذ  
 ولا ب وحفظ الشجر واداره نقله الى القسم في ذلك لئلا يفسد من  
 وظاهر الجرس وكساقه بعد ظهر المزرعة في حاله ان كان قد بقي من العمل  
 شئ وان قل لئلا يفسد من ذلك من خبا رعا مائة حوا من المساقاة من  
 غير فصل فاما ان يكون فانما يجزى على ما اكله من الماء او الفحل فان كان ذلك  
 لما اكله رضى فانما ينعى على المستأجر من ملكه ومن غاؤه صله وما ي  
 حذره المزرعة والمساقاة كالأجرة عن عمله ولا خلاف ان الأجرة لا تجزى

في كل حاله











عدد بصير بالقيام بغيره من الرجال او امره كل ذلك دليل على ان  
ويجوز له ان يقول في الحال ويجوز له ان يقول في الحال ان الموصي  
لها الموصي يحق من في الحال ان يقول في الحال ان الموصي  
لا يعتد به ولا يجوز له ان يقول في الحال ان الموصي  
الحال فتأخير القول اليها والموصي ان يقول في الحال ان الموصي  
والنقصان ولا يستبدل بالان وصيا ما دام حيا ولا يجوز له ان  
اليه ترك القول اذا بعده بعد موت الموصي ولا ترك القيام بما فرض  
اليه من ذلك لا يقبل ورقة لم يبلغه الموصي ذلك حتى مات بدليل  
جاءه كطائفة ولا يجوز له ان يقول في الحال ان الموصي ان  
الموصي اذا فعل الموصي بغيره في فعله كطائفة مصالح المصلحة ان  
يقوى امين ولا يفعل فان مات اقام مقامه من يراه ذلك اهلا والى  
صية السعيه المتبرع به من المثلث سواء كانت في حال الصحة او في  
حالة المرض وشهد بها زاد عليه ان يجوز ذلك للمورث فلا خلاف في  
المورث في الموضع المتصل بالموث بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى  
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية لوالديه والذين  
وهذا نص في موضع الخلاف ولا يمكن ان يدعى شيخ هذه كراهية الموصي  
رث لا نه لا ينافي بينهما واذا امكن الحد بمقتضاها لم يمنع دعوى  
الشيخ وخولهم يحدون به بالوالدين وان قرين اذا كانت اكلان يقتصر  
الى دليل ولا دليل لم يحل ذلك وما يرونه من قول ان وصية المورث  
قد مضى بها بالحد يحد على مقتضى قوله تعالى هو الذي انظره لغير  
المعلوم ولا يجوز ترك المعلوم المظنون وكسب من ذلك كل كان خبر

وهو

واحد وقد بينا ان يجوز له ان يقول في الحال ان الموصي  
المعنا في ما كان له ان يقول في الحال ان الموصي  
في جوازها اذا كان له ان يقول في الحال ان الموصي  
ويجوز له ان يقول في الحال ان الموصي  
ما له ان يقول في الحال ان الموصي  
ان اوصى بغيره ولم يتركه ولم يتركه ولم يتركه ولم يتركه  
وعين ما لكل واحد منهم يدعى بالاول ثم الثاني الى تكثير المثلث ثم  
لا يخفى ان فيهم ومن اوصى بوصايا من ثلثة وعين منها في  
كانت عليه حجة كسند وجوب تقديمه على الوصايا الاخرى وان لم يتركها  
شي من الثلث ان في وجوبها وما هو متبرع به ويستأجر الدنيا به  
من ميثقات كل حرام بدليل اجماع الطائفة ومن اوصى بغيره من ماله او  
بشي من ماله كان ذلك السك فان اوصى بغيره من ماله كان ذلك السك بدليل  
اجماع الطائفة على ذلك كله وقيل في سنن ابن عمر في السهم انه  
قال هو في اللغة السكس وروى عن ابن مسعود ان رجلا اوصى  
بسهم من ماله فاعطاه لبيبي حتى بقي عليه والى السكس ومن اوصى لغيره  
دخلة في ذلك كل من تقرب اليه الى آخره وامر في السلام ومن اوصى  
بثلث في سبيل الله من ذلك كله جميعه بمصالح المسلمين مثل بناء الجدار  
والنفاطية والى والزبارة وما شئت من ذلك بدليل اجماع المسلمين  
ما ذكرناه من قول الله وان كان كذلك قال ولي جعل لغيره سبيل  
عومي كتاب الف يفرجه ما يحتاج الى العلم به في ذلك من غير  
ما به يستحق الميراث وما به يمنع ومقتضى ميراث المورث وترتيبهم

من عدلها من كل رث حصة من ميراثها وقد بينا ان كل رث من كل رث  
اول من كل رث وان كان رثا بغيره وان بعد ابن فان عدم كل رث  
والولد والاولاد يحدون كل رث من كل رث وان بعد ابن فان عدم كل رث  
رث جميعهم ولا واحد منهم احد من عدلها من ميراثها وان رثا وحكم  
اول من كل رث وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
سحقاق ومشاركة في جدار جميعهم سواهم واعتبار كل رثا  
منهم فان رثا فان لم يكن احد من هؤلاء وجب تقديم كل رثا والاعتبار  
ولا خول ولا ايت او واحد من غيرهم من المورث ميراثها ميراثها  
وحكم الاولاد منهم وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ان في مثل ذلك كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ان ابن العم للاب وان لم يترك ميراثا من الميراث فان عدم هؤلاء  
المورث فان السحق من الميراث وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
مام عليه السلام ويقوم ولد الميراث ان يكون رثا فان رثا فان رثا  
فان لم يكن له ولد لم يكن له ولد فان رثا فان رثا فان رثا فان رثا  
احكام المورثات ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ان يوان والولد فان يوان ان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
الثلث والثلث للاب والثلث للام اذا انفرد فان كان ميراثا  
وج اول وجه فلام الثلث من اصل الثلث والثاني للاب بجميعهم  
الزوج وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
يكون رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
لما في الثلث من كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا

في سحقاق وتفصيل احكامهم ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ما به يستحق الميراث ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ولا ولد والولد على رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ان ماله ما به يمنع فثلث ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا  
على وجه الظلم **فصل** في تقسيم ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا  
والثلاثاء والثلث والسكس فان الثلث ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا  
الولد وولد الولد وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ولا خلت من كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
الزوج ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
الزوج ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
الزوج ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
من كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
وامر وثلث ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
بجميع ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
سكس كل واحد من كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
وسمى كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
من كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
فاعلم ان الواجب تقديم كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
ولا ميراث واحد من ميراثها ميراثها وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
جميع المورثات وحكم ولد الولد وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا  
في سحقاق ومشاركة كل رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا وان رثا

في سحقاق



مع عدم الولد لا ذلك وايضا فان تقي لم يسل لاب مع كذا شيئا وانما في  
الثنتين لان ذلك هو الثاني بعد الميراث لان الذي لا بد له من  
بل الذي اتفق له فاذا دخل عليه زوج او زوجة وجب ان يكون النقص  
ما خلق على من له ما يبقى وهو ان يكون له ان ياد به دون صاحب  
السم اسمع هو ان لم ولو حال نقصها عما ستر بها في هذا الموضوع  
في ذلك في الزوج او الزوجة وقد علمنا خلاف ذلك وجعل الخالف  
ان يسل ان الميراث لا يلام الثلث مع لا ياد لم يكن وارث غيره انك  
لظاهر من غير دليل وقولهم لما ورث لا يكون بمحض واحد وهو ان  
لا به وكانا في دية واحدة بينهما الابن والبنت فلم يجوز ان يفضل  
لان في كل الذكر في كل يجوز ان يثبت به الحكم الشرعي ثم لم ينع  
ذلك من الفضل منه من النسوة كما منه في الابن والبنت من قبل علمنا  
تساوي الابوين وقولهم اذا دخل على الابوين من سكن بعض المال كما  
الباقى بعد هذا المسحق بينهما على ما كان في اصل الشريعة في مال كل  
حدهما ثلثه ولا خلافنا في مسحق بينهما بمحضه لم يثبت ان الشريكين قد  
يستحق كل واحد منهما سهما معينا فاذا استحق من المال شيئا كان ما  
يبقى بينهما على قدر سهماه في السهما المعينة وليس كذلك في المسحوق  
لاننا قد بينا ان الابن لا يأخذ الثلثين بالتسمية ولا هم سهم الميراث  
ان يثبته وانما لم يزل بعد ما سئل الميراث في دعواه الثلثان لم يثبت  
تخصيص عن قولهم اذا دخل النقص على الابن والبنت معا الميراث  
الزوج او الزوجة فكذلك يجب في الابوين لان الله سبحانه قد صرح  
في الابن والبنت بان الذكر مثل حظ الانثيين فوجب ان يكون النقص

لا بد

على ذلك في حال ولم يصرح بان للاب في حال الانفراق من الولد  
لثنتين وانما اهدى انفاقا فافترقا فان كان مع ابوين  
خوان او ابين اخرات او اخ او اخوات اب او اب وام او ابين  
فان معجى بعن الثلث الى السك بدل كل اجماع الميراث له وايضا في  
خلاف في صحة الميراث ذكرناه وليس كذلك الميراثين عدلهم وقولهم  
معا وان كان له اخوة فلا ميراث له وان تنازل ظاهره ان يكون  
ان ما فانا بعد عن الظاهر الدليل ولا يبين مع الولد الميراث  
بينهما بالتسوية ولا حدهما السك واحد كان الولد او اكثر  
كما كان او لم يكن بل ان كان ذكر فلم يصب الثلث بعد سهم الابين  
وان كان ذكرا وانثى فلكل كمثل حظ الانثيين وهذا كما يترك  
خلاف وان كان انثى فلها النصف والثلث وعليهما على ان  
يوزن بدل اجماع الطائفة وايضا قوله تعا وان كان وحدهم  
بعضهم او لم يصب في كتاب الله واذا كانت البنت ولا يوزن  
اقرب الى الميت واولى بره من عصبته ومن المسلمين وبنت  
المال كانوا احق بميراثه ويحجب عن اخواني ميراثه من قوله عليه  
المرأة يجوز ميراث ثلث عصبته ولهم منها ولها وهي لا يحجب  
جميع ميراث ميراثه ميراثه من ميراثه لعل جعل ميراث ولده الميراث  
لان ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
الا بالمرء وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
ان في مال كثير وليس ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
ل فباكتف قال ان قال في ذلك قال الثلث والثلث كثير

فاقر عليه السلم على قوله ليس يرثي الابن ولم يذكر عليه وروى  
الحسن بن علي وهو انه قال فاقا ومن يثلث على الثلث ليدل على ان قال  
اقا ومن يثلث على الثلث ليدل على ان قال فاقا ومن يثلث على الثلث  
لثلاثين فينتج قال الثلث والثلث كثير وهذا يدل على ان البنت قد  
ترث الثلثين وقول الخالف ان الله تعالى جعل للبنت الواحدة  
النصف فكيف تزداد عليه لعمري في انما تأخذ النصف بالتسوية  
ما زاد عليه ليلبس وهو ان ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
سبيل آخر كان زوج او كان ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
النصف بالزوج وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
بالعصبه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
لثلاثين ولا يوزن الميراث ولا حد الابوين معهما السك وال  
لبنة ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
لان لم يرد عليه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
كان لولده ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
الولد او اجماع ذكرنا ان انثى وان لم يرث البنت او لا بنتين  
وكبره النصف على البنت او ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
الزوج او الزوجة وهذه من مسائل القول التي يذهب الخالفون  
فيها الى حال النقص على جميع دون السهام ويشبهون ذلك بمن مان  
وعليه دية لا تنقص تركه لولا ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
وان نقصان معا فان اصبحت ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في السهام كان زياده ويدل على صحة ما يذهب اليه اجماع المطالع

في ميراث

وايه خلاف ان النقص ميراثا على البنت وان دليل على دخولها ميراثا  
ما عدل من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
ظاهر القول وايضا في قول النقص على جميع ذوى السهام كعصبه لظهور  
كثيره من القرآن ومن ذلك قوله تعالى في ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
عن ظاهره ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
عقبته لان ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
مع القول بان نقص ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
فيه وبين الذين على الذكر ان العمام مستوية في وجوب ميراثه ميراثه  
ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في الورثة من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
حاله حال العمام وميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
يراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
لوجه صار ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
من ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
لعل ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
عالم ما جعله ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
الميراثين ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في الميراث ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
سنة سنة ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
في سنة ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه  
اصحاب ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه



[illegible]

فكان الجواب نصيبه انك لو اوالد ان كان فيهم ولدان نصيبه ما ترك الوالدان  
ولا فيهم واحد منه واكثر نصيبا مرفوضا ووجب سبيل الفان نصيبا  
نصيبا فما وجب للرجال من غير تخصيص فنقص الجواب بالمراث  
وهذه الماطع فقد ترك لظاهر عليه الدليل ولابد بقطع به على ذلك  
ولا يلزم ما سئل ان كان اخصصا الجلبت بالمراث دونه العصبية لان  
ان استوفى الدرجه من غير ما لم يولد ولد الوالد يترك من الوالد  
وان عطلكم الجواب ان اكان من الذكور وراهم النساء وان كان من ذوات  
الذكور ذلك وكان هو الماد باي وجه وورث المالكين المرفوضه المرفوضه  
سئل عما في الدرجه ما كان ظاهره ان يجمع عليهم ودنا عن ان الخصص  
بالاكثر من شرك وانما المتكبر ان يكون ذلك بغير دليل فان قالوا نحن نحقق كونه  
النسب المتكبر بالمراث وانه ابن خاوي عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله  
عليه واله من قوله يقسم مال على اهل الذريه حتى يهلك كتاب الله فارتدت فلا ولي  
ذكر في وفودنا كذا مع البنت بما رواه ابن المزي عن ابن شبيب عن  
ابن ابي موسى عن شعيب عن علي بن ابي حمزة عن ابن ابي عمير عن ابي  
البخت بن النضر وما يقف فلا خلاف وما رواه لا سود بن يزيد قال قال شعيب  
عن ابي جابر عن ابي عبد الله عليه السلام فاعطى بنت المقدس ولا في النقص  
ولم يردنا العصبية شيئا لم يولد ان ترك ظاهر القرآن لا يجوز بمثل هذه  
خلافنا لان اول ما فيمن لم يولد له وعن ابن ابي عمير يرويه احدنا هذا  
حديث ابن عمر بن ابي طالب وروى عن النبي صلى الله عليه واله في ما تقدم  
روى فلا في عصبية شرك وروى فلا في عصبية ذكر وروى فلا في  
جل ذكر عصبية واختلاف لفظ مع اختلاف طريقه دليل على ضعفها ان

[illegible]

تكونوا حقاً بالتحصيل من حيث أن كل من تهمته وليس له من إقراره بأن  
 البينة لا تعذر على البينة أن لا تخرج من البيت وقد بينا  
 فيما تقدم أنه لا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به  
 ما لا يمكن من تيسره من حيث هو وبما لا يمكن من تيسره من حيث هو  
 كما بينت وبينت أن قال ابن البينة التمس والبينة أن البينة أن  
 يثبت على ذلك بعد إجماع على أنه لا يمكن من تيسره من حيث هو  
 سواء كان الولد ذكراً أو أنثى كما قد بينا من أن طلاق المولى في جميع المملوك  
 وإن كان له ولد مولى المولى من قول ابن أبي عمير وأما قوله في  
 عليه السلام إن هذا إماماً فإنما هو قوله وأما قوله في  
 من كان له مولى بالولد فمحمّد بن عبد الله بن أبي عمير وأما قوله في  
 أنما يكون من إمام في قوله وبما لا يمكن من تيسره من حيث هو  
 وفي قوله ولا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به  
 التمس وإذا وضع اسم المولى على ولد المولى فمحمّد بن عبد الله بن أبي عمير  
 أنما لم يوجد ولد المولى على ما تعلق به في قوله لا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به  
 يقول أن اسم المولى يثبت على ولد المولى كما لا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به  
 دليل أن ذلك صدر عن الاستعمال الحقيقي على ما بيناه في مسائل أصول  
 الفقه ومن أتى الجواز فعليه الدليل ولا بد من دليل ذلك كما ذكره والذو  
 له قول الصلبة الميراث ولا مشألكم في جواب ذلك بأول دليله  
 قوله لا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به لا بد من أن يكون له من البيت ما يثبت به  
 لدليل الظاهر ولا دليل وجوب الرجوع عنه فيما اختارناه في المسألة  
 ويصح أن يثبت كل من المولى المذكور سبباً فيه ومحمّد بن







ولا يورث القاتل عدا من يقتل من وجه الظالم على ما بيناه من اختلافه ويرث  
ان كان قاتلا خطأ ما عدا الدية المحقة عليه بديل كل جماعة من الظالمين في  
نكرواها باثبات الميراث وقائد العدا انما خرجنا من الظاهر بديل  
فاطع وليس ذلك قاتل خطأ وقول الخالف لو كان القاتل خطأ وارثا  
لما وجبت له الدية على من يقتل لان ذلك تناقض بين وجوب تسليم الدية وبين  
الميراث فاعطاه لا يورث من التيم احد من كذا لانه ويرثها من عداهم  
من ذوي النسيب والكنسب ويرث ولد الملاء لانه ولد من يتقرب بها و  
ترثه هي ومن يتقرب بها ولا يرث ابوه وان من يتقرب به على حال ولا يرث  
الولد لان يتقرب بعد اللعان بديل كل جماعة من الظالمين فاذن حيا  
فيما ذكرناه لان الاقرب بالولد بعد نفيه قد يكون المخطئ في ميراثه فلذا  
لم يرث كان ذلك صار فله عن الاقرب به من العرق واشتد ان لا يكون  
بعد العرق بها ليعرف الصدق فقط وولد الزنا لا يرث ابويه ولا من  
يتقرب بهما ولا يرث به على حال لان ليس يولد شرعا لان الولد للفرش  
على ما جاء به النكاح ومن اصابنا من قال حكمه حكم ولد الملاء سواء وهو  
مذهب من خالفنا من الفقهاء ويجوز من التكم مقدار نصيبه لولده  
مستقرا بقرينة عزل نصيبه كبريت فان ولد ميتا فلا ميراث له وان  
ولد حيا ويرث وتعلم صيرته بالتمهل والظلمة الكثيرة التي لا تكون  
آمن من جحيم وان ولد له ما للرجال وما للنساء واعتبرت حاله بالبول  
حين اقر الزوجين خرج ورث عليه فان خرج منها اعتبرت السبق في التيم  
سبق ورث عليه فان نسا ودي حرمه منها فن ايعاها انقطع اخر ورث  
عليه فان نسا ودي انقطاع منها وورث من ميراث الرجال ومن

ميراث

ميراث النساء وورثه ان نكحها فان نكحها احد الزوجين ورث ميراث  
الرجل وان نكحها ورث ميراث النساء فان لم يكن المولود فرج اصل  
استخرج بالفرج فيخرج ورث عليه واذ اعتذر على الصنفين من عدا  
النكاح ابوهما فاذن وان كان العاقد غيرهما فلا ميراث بينهما حتى ينفقا ويحيا  
العقد وان بيع احدهما فامضا فتم مات المتقرب بلقيش كذا فان بيلق واسمها  
حقوقا لم يرث به الميراث فان حلق ورث والا فلا ميراث له ويرث  
الزوجان بعد الطلاق الرجعي سواء كان في كسبه او المرض ما دامت  
الحياة في العدة وان كان في حال مرض الزوج ورثت المرأة وان كان  
بأنا اذا مات من مرضه ذلك لم يرث زوج او ينفق لطلاله فلهذا اذا  
تزوج الميتر ومات قبل الدخول بطل العقد ولم يرث المرأة واذا  
انقض الزوج بالميراث فله النص بالتسليم النص كذا في الميراث بديل  
الجماع كطاعة ولا يلزم ان يرث على الزوج ان الشئ لا يوجد با  
تفليس واذا انفارق المولود من بلاد الشرك بسببه يورث ميراثه  
بنيهم قبل طلاقه بالابية وورثه عليه ويوق نصيب الابية  
بلاد الكفر الى ان ينجح ويصير مودة فان لم يعلم مكانه فهو مفقود وحكم  
ان يطلعه كل رضى اربع سنين فان لم يعلم له خبر في هذه المدة فميت  
بين ورثته واذا مات اثنان او ما زاد عليهم في وقت واحد منهم  
او حق ولم يعلم ابهامات قبل صيرته ورث احداهما من اخيه من  
نفسه شكة لا يارثه من صيرته ابهاما وقدم في التورث حار و  
روى ان كل ولي تقديم كن ضمن في كتحقيق وتاخير كقوى ثم ينقل  
ميراث كل واحد منهما من صاحبه الى وارثه فان كان احداهما يرث

من يجرى الرعية ثم يورثه اصل الرعية ولجميع كزينة لا يورثها  
والجنت مثلا فان اصلها ميراث للاويين الثلثة والميتة المصنف وبقية  
سهم يتكره الرعية عليهم فيخرج الثلث من ثلثه وخرج المصنف من اثنين  
وذلك خمس فتصير اصل الرعية وهي ستة فتكون ثلثين للاويين  
عشر وللجنت خمسة عشر بالفرق للاويين من الباقي وهو خمسة  
سهمان وللجنت ثلثه بالرد وعلى هذا يخرج ميراث جميع الرعية  
فليست له والوجه في تصحيح المناجات ان يصح مسئلة الميت الاولى  
ثم تصح مسئلة الميت الثالثة وهم ما يختص بالميت الثالثة من المسئلة  
كل ولي على سهم مسئلة فان التبعث فتدفع مسئلة الميت هما صحت  
منه مسئلة الميت الاولى كل مات وطلق ابوين وابنتين فاصلهما  
يكون للاويين سهمان وكل واحد من ابنتين سهمان فان مات احد  
ابنتين وخلق ابنتين كان لكل واحد منهما سهم من هذين السهمين  
فتدفع مسئلة المسئلة من المسئلة كل ولد وان لم تنقسم الثانية من كل  
ولاحدنا سهم المسئلة الثانية وضرها في سهم المسئلة الاولى  
مثل ان يخلق احد ابنتين في المسئلة التي قد منها ابنتا وابنتا في  
سهمه وهي اثنان من ستة فتكره عليهما فنض بالسهم لابن وهو اثنان  
وسهم البنت وهو واحد في اصل الرعية من المسئلة كل ولد وعلى  
سبعة فيكون ثمانية عشر للاويين السداس ستة وكل واحد من  
ابنتين ستة فيكون لاه وبنته ابنتين خلفهما لذلك ثلث كل اثنين  
من غير انكار وكن الحكم مومات ثالث ورابع فانا فاننا  
نصحي مسئلة كل ميت ونقسم ماله من مسائل من مات قبله من

صاحبه وكذا لا يرثه بطل هذا الحكم وانتقل كل واحد من ابنتين وامرته  
من غير واسطة ومن اصابنا من قال يورث الجورس وعنه من اهل  
لملل الجورس في اكثر اذا اتفقا على ما بيناهما ما قد رده شرع الاسلام من  
لا نسل ولا نسل للصحبة والسهم ومنهم من قال يورثون على ما  
يرورثة ملتهم والى بديل ذلك كله سوى ما لم يتعين الخلق من  
الطاعة فله اجماع عليه وفيه كجته على ما بيناه **فصل في كيفية**  
التقسيم على الوراث فتخرج الى تصحيح السهام في قسم الارضين والور  
باية والوجه في ذلك ان يفر السهام المتكسرة في اصل الرعية ضا  
بقتت اليه من حيث منه السهام صحاحا واصل الرعية هو اقل عدد  
يخرج منه السهام المساوية فيها صحاحا مثل ان يفر مع النص ثلث او  
سكس فيكون اصلها ستة فان كان مهر ربيع فاصلها من اربعة فان  
كان مع النص ثلث فاصلها من ثمانية فان كان مع الربيع ثلث او سكس  
فاصلها من اثني عشر وان كان مع النص ثلثا او سكس فاصلها من  
اربعة وعشرين مثال ما قد مناه في تصحيح السهام ان يفر ابوين  
وابنا وبنتان فاصل الرعية من ستة للاويين سهمان وبقية اربعة تنقسم  
كل بين والبنات فتصير سهامها وهي ثلث للاويين سهمان وللبنات  
سهم من اصل الرعية وهي ستة فتكون ثمانية عشر لكل واحد  
من ابوين ثلثه وثلث البنت اثني عشر لاه منها ثمانية وللبنات اربعة  
وكن النكاح مكان الابن والبنات ثلث بنات فان اضر يساهم من وهي  
ثلث في اصل الرعية فتكون للاويين ستة وكل واحد من البنات ا  
ربعة وان كان في الرعية ثلث تنقسم فالوجه ان يخرج ثمانية

في الجور



السيد صاحب السهام عرفت انه فان انقضت فقد صحت فزا المالك كمالا وان لم  
 يقع فربما يوجب عسكرة فضا صحت من ماله ان قبلها المانع صحت  
 منه المالك كمالا ان خالفه **كتاب المباح** المباح يحتاج اوله ان  
 يبين من يحرم بيعه ثم يبين : فسام المباح المباح وشروطه وانسابه  
 الموجب ان يحرم الوطى بعد جهة العقد وما يتصل به ذلك كله من كل حكم  
 فمقتول من يحرم العقد عليه من غير ان يحدده المجرم على كل حال والنفقة  
 يحرم في حال ودون حال فاذا كان المجرم في حال المات بالنسب وهن مست  
 لازم وان عتدوا البيوت وان تزلزلت وكأخت وبنت كآخ وكأخت  
 وان تزنا والعرق والمخلة وان عتدوا بذلك في المجرمات بالضرع  
 هن مست ايضا كما هو ثابت بالنسب لان الرضا من قبلين المراه يحرم عليهم  
 كل من نسب اليه علم بالولادة والضرع ولا يحرم عليهم من ينسب  
 للمراه لمز بالولادة دون الرضا ولا يقتضي التحريم الرضا الا  
 بشرطه ثم ان يكون سن الرضا والمقتضى من البيوت دون المجرمات  
 بدليل اجماع العلماء وايضا قوله تعالى والمولودات منهن اولادهن  
 حلالا كما قيل ان الرضا ان يتم الرضا عنه لان المراه اثبات الرضا  
 لشيء الذي يتصل به لغيره بدليل انه تعالى لا يجوز ان يرد الرضا  
 المعتبر ان لا يتصل على ما يحصل بعد التولين وقبل تمامه اوله ان  
 نفى جبرونه ودفعه او بعده لان ذلك جائز بلا خلاف ولا نفي لكفاية  
 بدوهم لان الكفاية تبدل تمامه ان يتصل بواحدة من علم بغيره  
 ما قلناه ومن شرط ذلك غير الرضا ان يكون له ولادة لا بدليل  
 اجماع العلماء ومن كان يكون ما بينت الجمع وعشرا الصنف بان يكون

يوماء ولدا وعثر رضعان متواحيات عند بعض اهلها وابنا وعند بعض  
خمس عشرة رضعه وكلوا اصول كل رضعه مائة وثلاثين رضعه لا يقبل  
بينهما رضعه اخرى بل يخلطون بين اصحابها ولا يقبل الرضاع  
يحول الرضوع بل يلقح بغيره الى بيته عادله ومن هذا الضرب من  
الحيوانات ام الحفود وعليها يدل اجماع الطائفت وايضا قوله تعالى  
واحياتنا على اهل بيته الرضوع فذكر رضى اهل بيته انه  
عليه السلام قال من لي احمه ثم ماتت قبل الدخول بها لم تحل اقبام  
وهذا نص ومن هذا الضرب ايضا ابنه الدخول به لموات كانت  
في صحيح الزوج اوله تكن بل خلات الابن داود بن قال ان كانت  
في حبه حرمت والا فلا فاما من ان قوله تعالى الا لا في حرم  
شرط في التحريم وليس ذلك شرطا وانما هو وصلي لان الزنا  
ان الولية تكونه حرة ومن هذا الضرب ام المولى بها وابنتها وهو  
الظاهر من مذهب اصحابنا ولا كثير من رواياتهم وطريقه الاحتياط  
لقتضيه ويحرم على الابن زوجة كآب وابنة المستوفى اليها بشي  
بل خلات وابن اصحابنا على كآب زوجة كآب ايضا وابنة المستوفى  
اليها بشي ومن اصحابنا من قال ان طوطوه وكلاهما حرم على  
كل واحد منى العقد على من زنا بها لا خير بعد اجماع الطائفة في  
التحريم على ابن قوله ولا تخشوا ما ترك اباؤكم من النساء انما افعلنا  
لفتح حاج يتي على العقد والوطء معا وتعتق الخ لانه ما يروى ومن قوله  
عليه السلام انما لا يحرم الخ لانه محله لا منه خبر واحد ثم هو محرم  
بالاجماع ويحل على ما مضى من هذا ان طوطوه في العيص حرام ولا يحرم

ما شاء من الحلال منها ومنها ان الفداء للمهر لا يحكمه المهر في زماننا و  
 منها ان وطى الزنا وجدا يهدى كل من فذل وجدا يهدى كل من فذل  
 ما كان حلالا منها وجمعة العقدة على الزانية وهي ذات بدل او عدة  
 جبري من ثيابها وبيع ام الفداء الموقوف واخذت وبذنت على الظاهر وجمعة  
 ايقض على الزنا بعد الحق وعليها عدة جبري وادام معلوم والمرد على  
 بياضه على كل حال والمنطقة للعدة تسع ينكح ما بين اربعه ايام والى الحلال  
 عنه والمقدور منه من زوجه او هي تارة اخرى ما يدل على ذلك ما اجمع الطائفة  
 وايضا فلا يجوز ان يستأجر القتيبة بالمرأة فلا يقضي ولا يقين فلا كفا  
 ويعيد أرض الخوف في المصلحة ما يرد من قول علي السلم المتلازمان  
 لا يجتمعان ابل وقوله لغير جبرين فرق بينه وبين زوجه بالعاث  
 لا سبيل لك عليها وقوله لا تحلفوا انك لا تفسد جبريد  
 بين ومردك لا تحلفوا بانك لا تصدك بغيره بغيره لا تقول نعم لا نقول  
 ما يطلبكم من النساء وقوله واسدكم ما وادكم غيركم لا نقول  
 عن ذلك ما يدل على جماعه على عدة في تحريم نكاح المرأة على حتمها وحقا  
 لهما وحكم كرام والبيتة واخذت بالمرضاة في التحريم من سبب  
 حكم ذات النسب وحكم الامانة التحريم بالنسب والرضاع وغيره  
 من كل سبب حكم كرام وما من يحرم النكاح عليها في حال ودون حالها  
 حلت الحق وعليها بالطلاق او الموطوءة بالملك ولا طلاق الا بدنا  
 ود بدل على ذلك قوله تعالى وانكحوا ما بينكم وبينكم من فضل وانكحوا  
 من حق أنفسكم ما لا يوجب المسوسة والمطلقة للعدة ثلثا والى السنة  
 على نيتهم حين نكحوا ولا اخر وثلاثين سنة ولا نكح كل من تزوج وللعنة

من الطلاق الرجعي حتى يفرجه من عدتها كما هو في الإلحاح وبذلك لا يخفى على عاقل  
ولقد كانت مخالفة الحق تأنيلاً له مع العلم أنه قد ناذر في ذلك والزمه في حق  
بديل جماع فطاعتها وظهور القرآن المبيح للعقد بالنساء بالطلاق تبين  
تدريج المراهق عنها ومخالفتها إلا ما أوجب الدليل من حفظ ذلك إذا لم يكن  
منها إذن وما يرويه الخليلي من قول عبد الله لم لا تنكح المرأة مع عمتها وأختها  
لأنها خير لصدك قال في الظاهر لفران وصار من بغيرها لا يقتضي إلا بحد  
مع الاستينان وتحمول الواسم من ذلك كما يجب ما إذا لم يكن منها إذن فلا  
يمكن إلا عقد عليه ويحرم العقد مع الكاهن وإن اختلفت جهات كرها  
حتى تستم المصاهرة وجه نكحها بدليل جماع فطاعتها وأبعد قوله تعالى  
نكحوا بعصم الكفار وقوله ولا تنكحوا الزنا حتى يؤمنوا وقوله  
لا يستوي الصالح والمناف وأجاب بقوله لا تنكحوا الظاهر أن النساء  
وأي من جميع أحكام التي من جملتها المنكحة وقوله تعالى المحصنات من  
كذبهن أوفى اليمين فذلكم خصصه بنكاح المتعة فإنه جازب عندها  
على النكاح بابت وأجمله على ما إذا كان مسلمًا بدليل ما ذكرناه ولا  
يمتنع أن يكون من جهة الشرع قبل ورود هذا البيان فربما من  
أمنه بعد ذلك وبين من لم يكن أصل فكنز في السنن لا يباح نكاح  
جميع قائده وليس له مدح جواب هذا أن يقولوا نحن من أهل بيتهم  
من إسلام نكاح بابت قوله تعالى من المحصنات للزينة فإن قالوا لم يستمر  
بتمحصن هذه الآية بما ذكرناه لستكم لكم ظهوره بأنكم باؤى من أني أخصنا  
ظواهرهم بالموتدان والحيويات لستكم لنا ظاهر الآية التي تستدل بها  
غير مسلم لكم النساء وأي ذلك بل نحن باؤى بالتمحصن لستكم تعدلون







بأخبار لا يجد لان عنده ان كان لا بد في القرآن بوجه المسيح ونسب القرآن  
لا يجوز بأخبار لا يجد **فصل** وثاني من شرط صحة عقد المدام ذكره  
بذلك بل من مستحباته ويدل على ذلك ما في قوله تعالى لا جناح عليكم ان  
تلقوا انساوا بالمتوسمين ان كنتم من اهل البيت والطلاق لا يقع كما  
في ساج صحيفه والمير ما تزل على المير والحيان والحقان او العقد او موطن  
والقيود ويجعل عليكم تملك كان او كغيره ويجوز ان يكون تعليم شيء  
من القرآن ولو كان اياه واحده بدليل اجماع لفظه وايضا قوله تعالى وانما  
الناس صدقاً بينكم وفي موضع اخر فان شهدوا بغير حق ولا يسم  
بشهاد اول القليل والكثير وايضا قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا  
وقد قسم لمن في بطنه منهن ما قسمتم ولم يقر في بين القليل والكثير وعند  
المخالف اذا قرئ له خمسة درهم وجبت كلها ويصح على المخالف ان يبار وجهه  
من قوله عليه السلام اذا طلق فقبل له ما الطلاق فقال ما طلقني عليه السلام  
هلون وقوله عليه السلام من سجد بعد ركعتين فقد سجد وقوله عليه السلام لا جناح  
عليكم ان تصدقوا امرأة صدقاً قليلاً او كثيراً وقوله عليه السلام لا جناح  
عليكم ان تصدقوا المرأة زواجاً بما يملك من القرآن بعد ان طلقتموهن  
بشيء وقال القس ولو خافا من حديثه والظاهر انه عليه السلام جعل ما معهم  
من القرآن صدقاً لان لم يملك الفضل والشرق وانما طلقه ولا يملكه قالوا  
معه والباقي من القرآن البولي والعرض ولو ارد الشرف لكان لها حصة من القرآن  
ولا يصح جعل القرآن صدقاً الا على وجه التعليم لم في حق من يوصيه  
ان قال عليه السلام قال للمجال ثم جعله بغيره اياه وهي انا ترك هذه النص  
ولا يجوز ان يقول ان نشأ الغرضه زواجك بغيري على ان تزوجني ببتك

على ان يزوج

ان يكون بغيره كمال واحد منهما من غير ان يكون ذلك هو ساج الشغار  
الذي انما يزوج على التواضع والامانة ولا خلاف بين اصحابنا في صحة  
جعل العقد من ايمان يقول لا منه من زوجك وجعلت عقدك منك  
ولو قال قال عقدك منك وتزوجك وجعلت عقدك منك فذلك العقد الحق  
وكانت حقيقته في التزويج به وانما يوجب المير جازاً العقد كان المير جازاً  
فيتميم من تعليم نفسه بغير تعليم غيره فاذا قبضته فله نقلها الى غيره وليس  
ليمان من شرطه ولو دخل بها وهو وبغيره باق في ذلك من لم يكن لها من غيرها  
منه حتى يقبض ذلك وانما لها المير بها به فقط وانما يوجب المير جازاً العقد  
و دخل بها فان كانا اعطاهما قبل الدخول شيئا وقبضت منه لم يكن لها المير  
لانها لم تره من غير ما كانت من نفسها وان لم يكن اعطاهما شيئا لم يرهما شيئا  
وبعثة في ذلك السن والنسب والجمال والخصيص وكل ما يختص بالمير  
جمله فان نقص من غير لسنه وهو جسم ما يدرهم فحقه او غيره من غيره  
و ينادي لم يكن له ميرته وان زاد على ذلك ردة المير ذلك بدليل اجماع المخالف  
اليه وانما وقع العقد على غير جاز او اودا ويجوز له ميرته وكان لها ميرته او  
سقط المير او الدور واذا وقع على ميرته كغيره كان ميرته ميرته والخصيص  
صحة العقد وبطل المير بالان خلاف الا بين المير وبعضها صحتها وبين صحة  
ما اختاره ان اكثر ما يلزم في هذه الصورة سقوط المير وذلك لا يورثه  
صحة العقد لا في ميرته بل لا خلاف في صحة ميرته مع عدم ذكر المير والزوج  
فذلك المير في المير لم يملك العقد وهو من غير الزوج ان تلقى  
قبل القبض ومن غير ان تلقى بعده خلا فاما ان كان دخل بها او  
ما من غير مقتضى كمال خلاف وان طلقها قبل الدخول رجع بنفسه

ان يزوج بين اثنين اربى اماء او حريم واذا اجمع عنه اربى من اربى لم يعد  
بالتين في البيت ولا يفضل واحدة منهن في حق بل خلاف في ان كان  
عنده زوجتان جاز ان يفضل احدتهما بغيره من اربى اجماع الطائفة و  
ايضا فان لم يقابل له ان ان يزوج اثنين اخرا ومن في ان يزوج  
لتسبب كاحدى زوجتيه وان كان له زوجتان حرة واسم كان الحرة ليلتها  
ولا مة ليلته بدليل اجماع المشار اليه ويجوز على المخالف ان يبار وجهه من قوله  
عليه السلام نكح امرأته حرة فالحرة ليلتان ولا مة ليلته وهذا نص ورعا  
مقل ذلك عن علي عليه السلام ولا يخالف في صحة المير وان كان عنده زوجة  
واكثر فزوج باخره فان كانت بكراً فلهما حق التيمم وحق الخصيص  
بسبعة ايام وان كانت ثيباً فلهما حق التيمم والخصيص بثلث ايام  
من غير قضاء او سعة يقتضيها في حق البائيات ولها الخيار في ذلك بدليل  
اجماع المشار اليه ويجوز على المخالف في الخصيص فان التيمم لا خلاف  
فيه بحدوده في قوله عليه السلام للمير سبع وللثيب ثلث فما ضاقت لهما  
ذلك بل المير في قوله لا مة ليلته دخلت عليه ان ترضى سبعة عشر  
وسبعة عشر هن وان ترضى ثلث عندك ودون **فصل** في كره  
اللعن ان يزوج باسم وهو يزوج طول العرس ولا يخاف على نفسه الميرت بد  
ليل اجماع الطائفة ولا يجوز لغيره ان يزوج امره ولا الحرة ان تزوجه  
عبداً الا باذن السيد فان فعل ذلك بغير اذنه كان العقد موقوفاً  
على اجازة والولي مع ذلك ان يشترط العرف و في مع عدمه  
واذا مات السيد او باع فالوارث والميتان بالخيار بين امسا العقد  
وفسخه وكذا الوارث لا مة كان الخيار لم يملك ذلك وكان الزوج حراً او

العين التي فيها دون الزيادة الفصل في اذنية بدله وجهه كقول الجواز بدليل  
اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى وانما النسا صدقاً بينكم وانظروا في كل من من غير  
فصل بين ما قبل الدخول وبعد ومن لم يمسها من اذ الطائفة قبل الدخول  
فلا مير لها ولها النكاح ويجوز على المخالف ان يزوج فله المير من امواله او ما  
اتته ذلك على المير طوب او ما اتته به على الفقهين فانه هو قوله بدليل  
اجماع المشار اليه وايضا قوله تعالى ومن شهدوا على النسا قد ردها على الفقهين  
قد ردها بالهرم حقاً على الحسنين واذا اصدقتها على ان لا يملكها  
صحة العقد بل خلاف ويجب عليه الوفاء بملكها او مهرها او غيرها فبما شرط لا  
بها بدليل اجماع الطائفة ولو اصدقتها او شرط ان لا يزوج عليها ولا يسرى  
لصحة النكاح والصدوق وبطل الشرط بدليل اجماع المشار اليه وايضا قد  
ذكره في كتاب السنة فكل ما طلق ولو شرط في النكاح ان لا يزوجها  
بها كان لا ولي الوفاء بدليل قوله عليه السلام المتوفى عن شريكه واذا  
شرط في النكاح او فيه في الصدوق ما خالف له بطل النكاح والصدوق  
ان ثبتت عقدة النكاح حكم شرعي يحتاج الى دلالة شرعية وليس في الشرع  
ما يدل على ثبوت ذلك ههنا ولو شرط في النكاح ان يزوجها لم يسلط  
النكاح وجه الشرط والصدوق لقوله عليه السلام المتوفى عن شريكه  
وهذا شرط لا يخالف في الكتاب والسنة فكل ما طلق ولو شرط في النكاح ان لا يزوجها  
الخليفة بل خلاف الا بين داود فانه قال وجبه وان علق به ولو  
ليمره واجتماع التماس بدليل اجماع الطائفة ولا خلاف في صحة المير  
وشرطها بالبيع المسمى من ذلك فيعتل في دليل **فصل** في اجماع المخالف  
يجوز في عقد المدام بين اثنين اربى من اربى حراً او

بغيره



عبدوا وادخلوا الرضا من هو كذا لم يكن لهم بعدا له رضا خيار ولا شرا  
بين الزوجين اذا كان احدهما قارا والآخر عذرا بامته غير ذمها  
لطلاق بيد الزوج والولد لم يكن هناك شرط انه لا يرضى احد السيدين  
في المالك على سواه ومن زوج عبده بامته بغير علمه ان يعطيه شيئا من ماله  
عزل وانفاق بينهما بيده يامر كل واحد باعتزال صاحبه متى شاء وليس  
لزوج طلاق حال كذا في دليل اجماع لطلاق **فصل** واذا  
كانت الزوجه من بطن الزوج لم يلزمها طلاقه بامته بغير علمه او  
تسليمها للزوج لزمه اسكانها ولا نفقة في كسوتها واطعامها بالمعروف  
ولزها طاعة في نفسها وملازمة منزلها فان عصته وهي مقبلة عليه  
عظمها وحقها الله تعالى لم يرشد لك ههنا بالسر في حقها واعتزال  
الزواج وتحويل وجهه بغيره فان لم يرشد لك ههنا بالسر في حقها فليس  
موتيرة جسد ههنا ولا يتركها بغير علمه من غدا ولا يملكه فان خرجت من  
منزل لم يغيرا ذمها وبأذنه واستنوت من العود اليه بغير علمه فزف نفقتها  
وكان رد ههنا اليدوان كرهت وتاديبها بما قد مناه قال الله تعالى والطلاق  
تفاضل في شؤنها ففعلوهن واحيوهن في المضامير واضربوهن  
قال كثير من اهل التفسير معنى تخافوهن قلوبكم ومن لم يقل ذلك وجعلوا  
على ظاهره لا بد ان يغير علمه ذلك من ان لا يجوز الخلق من الشؤر قبل  
حصوله لا يفعل شيئا من كراهه واما الزوج اذا انشأ على امره وكرهه انقام  
معها وهي راجعة فيه فلا يلزم ان تبدل له على مله من انقام مع غيرها من ما  
لهما ونسقط عنه فزف نفقتها او اليدوان التي له بامته ونسقط على الزوج ذلك  
قال الله تعالى وان امره خافت من بعلها اشترى او اخرضا فلا جناح عليهما

ان يصلي

ان يتبأ لها بينهما اصلي او يصلي خيرا والفقهاء بين الزوجين يكون بان  
يكون كل واحد منهما مضمرا ويصلي بينهما المصام ولا يستقر بينهما على ان يصلي  
طلاق ولا على طلاق من غير شرا في ابيهما في حقهما في طلاق فليس بينهما  
رجلين متكئين لم يوثق احدهما من اهل الزوج ولا من اهل المهر فينبغي  
من بينهما فان امكنهما ان يصلا فخير فان رايا ان الفرقة صلي اعلاها  
بذلك لم يرد له وليس له ايجارا من زوج على الطلاق الا ان يمنع من حق  
الزوج وجهه وجها عليه قال الله تعالى وان فقمتم شقا بينكما فابعدواكما  
من اهلها وحكما من اهلها ان يريدوا اصلا حاي في حق الله بينهما فيجب  
من خروج امره على امره في حق الله من اهلها او يثبت بغيره  
امره او يصلي فزف نفقتها فزف نفقتها او يثبت بغيره او يثبت بغيره او  
يجوز له ان يزوجها من اهلها بان لا يكون بذلك في حق الله وده في ان كان لم  
رد ههنا في حق العقد بغير طلاق باجماع الفقهاء وما دفع من كسر  
الا ان يكون قد وطئها قبل العلم بالعيب فان يكون له ما لم يجل من  
فرجها ويرجع به على من وثق امرها ان كان علم بالعيب ودرست عليه  
وان كانت امره في من اهلها فان كان عقد على امره بغيره بغيره  
شاهد بين اهلها لم يرد له في الولد ويرجع اليه بغيره الولد والمهر على  
من وثق امرها وان كان عقد من غير بغيره بذلك فلو اهدا في ويلزم  
سببها دفعه الى كسب البقية وعلى كسب دفعه اليه فان لم يكن له مال  
استسعى فيها فان ادى ذلك فعلى الامام القيام به من سهم المرقابا و  
على كسب الولد الجارية عشرتها ان كانت بكر ومن عشرتها ان لم تكن  
كذلك وان علم الزوج باحد هذه العيوب فوطئها او رضي به لم يكن

نفقه وحكم العدة الا ان تفتن المدة والمفتن بها لا يتحقق به الحكم ان  
يولد ولا يقع بها الطلاق ولا يصح بينهما الزوج لعان ويصح  
وانقضاء الاجد بقوله المراق مقام الطلاق ويدل على ذلك اجماع الفقهاء  
فله ولا يكره لها ولا نفقة ولا تزوجت بينهما فلا طلاق في بطنها او  
على ذلك لم يجز بغير علمه بعض اهلنا ان لا شرط في الفاسد وعند  
بعضهم يثبت باللفظ ويجوز اجماع في هذا الحاج بين اهل الزوج ولا  
يلزم بعد الفتن في البعد ويحكم الولد بالزوج ويلزم كل عتافا  
بهذا وطئ في الزوج وان كان بعد الفتن لا يجوز له ان يزوجها او يزوج  
ايضا على اباحتها في المصاهرة ان ذلك هو في العقد وانما نقدر على  
ان صل العقد بدليل ولا دليل يقطع به في ذلك فوجب البقاء على حكمه ان  
صل وايضا في هذا الحاج كان مبني على عدم الفتن عليه والم يلقون  
واذا ادعى النسخ وعلى من ادعى الولد ايضا قوله تعالى واصل لكم ما ورت  
ذلك ان تبينوا ما ورتكم حصنين غوسا فحينما استخيم به من فاقوه  
اجروهم فزف نفقتها وان كانتا بالنساء بغير الشرع فزف نفقتها  
فوجب على من عليه به فان قبله انكرتم ان يكون المرد بان استتاع  
ههنا لا لتفاد ولا لتفاد دون العقد فلو كان قوله وانما يلقون  
حاصل لكم ما ورت ذلك بغيره دون العقد وامر بالطلاق قلنا لا يجوز  
حمل لفظ الاستتاع على ما ذكره من احداهما فيجب حمل كل لفظ  
المارة في لسان على ما يقتضيه المعنى الشرعي وهو الوضع اللغوي  
على ما بيناه في اصول الفقه والمثاني ان لا يفتن لان اعتباره في حجب  
المهر لا يفتن لان ادعاءه عن وطئ زوجته ولم يلقن ان نفسه

لا بعد ذلك ردت وان اخذت من المهر ويكون الولد في المهر فليس لها  
ان كان العقد بغيره اذ لا يلزم دفعه بالقيمة بل خلق في وطئها او  
يرجع على امره فزف نفقتها او يزوجها او يزوجها او يزوجها  
الزوج ولا يرد له بغير هذه العيوب وحكم الولد من العبد ما قد مناه  
من حكم ولد الامم عتق من العتق بغير علمه من فاقه في وطئها و  
اليها فيها ولو تراه واحدة فلا خيار لها في رده وان لم يصل اليها هذه  
المدة فلها الخيار وهذا حكم العتق لانه بعد الدخول والعهد بغيره  
اجماع الفقهاء ويجوز له ان يزوجها بعد الدخول ان كان بغير علمه او  
الصلوة فلا خيار له في رده وان كان لا يفتن ذلك كان لها الخيار  
ولزم وليه ان يظلمها من ان طلبت الزفاف فلا خلاف من اصحابنا  
واذا حدث بالزوج بعد الدخول اذ ما قد مناه من العيوب لم يكن  
لزوج به في العقد وانما يفتن اذا شاء بالطلاق على خلاف  
بعضهم في ذلك ويجوز لمن اراد النكاح امره ان ينظر الى وجهها وكيفية  
ليل اجماع الفقهاء وقد روي جابر عن النبي صلى الله عليه واله انه قال اذا  
اراد احدكم ان يزوج امره فليفتن الى وجهها وكيفية روي ابو  
رواد انه قال اذا طرقت في قلب امره فخطبه امره فلا بأس بتامس  
في حجب وجهها **فصل** في نكاح النكاح واما نكاح النكاح فزف نفقتها  
الى شرطين لا يرد من علم ما تقدم من الشروط احدهما ان يكون الزوج  
للمرأة في حقها فان ذكر الامم دون كسب كان داما وان ذكر كسب  
جل فقط فسد العقد ويستحق كسبه لانه من الشرطين في حقها  
على ان لا يفتن ولا يفتن وانما وضع الما وحديثه وان لا يفتن ولا

نفقة



كذلك في غير ذلك من وجه الميسر بالانفصال فينتج ان المأد ما قلناه واما البصر  
فتد بالايام فيكون من غير مائة ما ذكرناه من اباحة النكاح المنع  
لا يبرهن بانهم لا يبرهن معاقبته واحل لكم ما وراء ذلك ان تبتلوا  
بما هو لكم مفضل من غير مائة من ثم يصح على النكاح المنع بقوله في  
بستهتم به منهن فانتوهن اجورهن فيمنه ويؤيد ذلك ما روي  
عن امير المؤمنين عليه السلام وعبد الله بن عباس رايه يسهره ويحذر  
وعطاهي انهم كانوا يقولون في بسترهم به منهن اجورهن فيمنه ويؤيد  
ذلك ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام الى اجل سبي وقوله في اوله  
عليكم في ما ترضون به من بعد الفريضة والمأد من ذلك ما اتفق عليه  
اصحابنا ورووه عن الامير المؤمنين عليه السلام الذي ياره من الزوج  
في كل حين ومن الزوجه في كل حال ويدل على ذلك قوله تعالى والذين هم  
لغيرهم حافضون الا على اروجهم او ما ملكتم ايمانهم فانهم غير  
مؤمنين انما يتبعوا ورواه ذلك في اوله في العادون وادعاهم ان  
المتزوج بها ليست زوجة لانها من ثلث ولا توثق ولا تبين بالطلاق  
ولا يلحقه حكم كمال والظنار ولا يبرهن بينا وبين زوجها المعان  
لا يلحق الولد بين زوجها ولا تعتد لا بفساد او الاجل والموفاء اذا  
كانت حرة كعهده الخاير من كل زوج ولا تحلل المطلق ثلثا العود  
الى زوجته ولا يلحق له بكنى ولا تنفق له شي من ثلثها على ملكه لان  
الاحكام الشرعية بما تنبت بالادلة الشرعية ولا يبرهن فيها بالقرائن  
على ما بيناه في اصول الفقه واذا ثبت ذلك وكان الدليل على  
قدرة هذه الاحكام في المتزوج بها ووجوب القول بها لم يبرهن قبيحا

على غيره

على غيره من الزوجات على ان ما ذكرناه من الميراث ينقض بالانكاح  
زوجها فانها ان تزوجت وبالنزوح اذا كانت ذمية او امة او ثلث بينا  
وبين زوجها واما المطلق فقد قام مقامه الفريضة في غيره  
الزوجات كالمأد عند الميراث ولا امة المبيعه والمالكه لزوجها انكر  
ان يكون انقضاء اجله بقوله في الفريضة مقام المطلق ولا يلحق اليه  
وليس له اعدان يقولون قال في المطلق قبل انقضاءه لان كل من  
اجاز النكاح الى اجل منه من تزوج المطلق قبله فالقول باحد  
مؤمن دون الاخر يطله كل جهنم واما ان يلا فان الله تعالى حكم من  
لم يزوج ويكره بالطلاق ولا يبرهن بالمتزوج بالطلاق ولا يلحق به حكم  
الا يلا مع انه قد يكون اجل المنع اقل من اجل المضرب في كل بلاد  
هو امة الميراث فيكون يقع في هذا النكاح الا يلا واما الله تعالى فعند  
اي حينه ان الشرط في وقوعه بين الزوجين ان يكونا حرة مسلمين  
وعنده ان كل من لا يصح فزوجه ولا لها ان يبرهن له المتعلق في نفق  
زوجته المتزوج بها بانها الكهان واما الظنار فينفق بالمتزوج بها على ما  
ويلحق الولد بايصة هذا النكاح على ان ما ظنوه واما العدة اذا  
نفق عليها فزوجه وقد ثبت بلا خلاف ان عده كانه كزوجه وان كان  
زوجه واما توفي زوجها قبل انقضاء اجل نفقة فمعدنا اربعة اشهر  
وعشرة ايام كونه المتوفى عليه بعد الوفاة وما يتعلق به الخالف  
في نفق المصح من كل ظنار اربعة اشهر من الفروج في زوجها  
والعاصرة لها لم يبرهن العدة في الفروج في كين وقد طعن اصحابنا  
الحديث في روايته واتفقوا على ما هو مستور وعارضها اخبار كثيرة

وطريقه ان كان بعض المحل ويصير ارق بل يكون لما كان بعض من خدتها  
في الزمان بقدر ما عكفها ولها من نفسها بقدر ما هو حرمها وقد روي  
انه يجوز ان يعقد عليها في زوجها ما عقد المتوفى وان كانت سبية  
شريكين لم يبرهن لاحد هو وطؤها الا ان يجلد عشرين ثم يكره في اضرار  
في اصحابنا وان بد من اعتبار لفظ الخليل بان يقول حلتكن وطؤها  
جعلتكم منه حلالا وان كانت النكاحات خاصة بالمتوفى وطؤها فغير المالك  
بخليل لها فان وطؤها احد الشريكين من غير خليل ثم ووجبت ذبيحة  
جاءت بولي الحق به ولزمه لشريكه من فدية فان وطؤها بها اثم  
واذا بان جازت بولي الحق من حرج له المهر بالقرعة ودفع الى شريكه  
مقدار نصفين فمعه ويجوز شراء الحريم وطؤها وان سبها  
الظالمون اذا كانت سبية السبي وان لم يبرهن منها على الخليل فمعه  
عليهم لم يبرهن اياهم خاصين ذلك لتطهيرها وليدهم ويجوز وطؤها  
وان لم تسلم اذا كانت كاتبة ومساكنة من غير مائة من مائة بالنسبة  
عليه حتى يملكه بلا فصل ويجوز على ام الولد جميع احكام الورق وان  
يبيعها ولا يهاجق في غير ثمنها فانه لا يجوز بيعها في كتاب البيع  
كل ذلك دليل على اجماع المطاوعة عليه ويجوز بيعه في الوطء على ما يبرهن  
بين دليل العدد وكثيره ويجوز بيعه بين النكاحات بالنسبة لوجوب  
في المالكه والوطء على ما دللنا عليه فيما مضى وهو قولنا لمن النساء  
في الدين غير مائة من مائة من اجماع المشايخ واليه وابطحوا له كتابا  
حرف لكم فالتوا حركتم افي مشتم وصح افي مشتم من ابن مشتم وكين  
مشتم وقول العلماء بالتبشير والذم وحده ذلك على الوقت وان

في اباحة المنع وبحثنا في العمل بها حتى ظهر من غير مائة ما نقله الرواة  
وقوله مشتمان كما نقله عن رسول الله صلى الله عليه واله حلالا انما اقرهما  
واعاقرهما من مائة النساء ومنعه اليه بطلاد هو الخائف ان النبي صلى  
الله عليه واله وسلم هو الذي من مائة ان عقرها بانها كانت حلالا في غيره  
واضاف الترمذي في المصنف قبل كيف يصرح بغير مائة احد النبي عليه  
السلام ولا يبرهن ذلك عليه قلنا ان لفظ النكاح يوجب ان يكون للفتنة  
يقول ان يكون مشتم وهو اعتقاد التعليل والتشديد في اضرار  
اليه وانه كان النبي عليه السلام هو الذي من مائة او اعتقاد جواز مائة بعض  
الانبياء اباحة الله اذا اتفق في مشتم عليه من مائة في القرآن  
وهذا الوجه هو الذي حمل الفقهاء على مائة من مائة على ان  
المتزوج لا يبرهن احدا من زوج ولا غيره بالتدليس وقد قال حلالا في  
باحثه الزوج منه بل يبرهن بانها له وما انكر احد ذلك عليه وهما  
عندنا روايت عن ذلك كان عندنا في النكاح في مائة من مائة  
واما ما ذكره ابن فكيه باحد سبيل التعليل واذا اتممت قلت الى  
المالك احدهما به لم يبرهن وطؤها حتى يبرهن في مائة من مائة  
يوما ان كانت ممن لا يبرهن الا ان يكون الباطن لها قد سبها  
قبل البيع وهو ممن يبرهن بانها فانه لا يبرهن المشتري والحال  
هذه سبها واما ما يبرهن في ذلك فان كانت حلالا لم يبرهن  
وطؤها في المخرج حتى يبرهن لها اربعة اشهر لا بشرط من المأد  
فان لم يبرهن لم يبرهن له الميراث ولا ان يبرهن في ولد  
لم يبرهن من مائة من مائة سبها بغير اجماع كطائفة ولا يبرهن

في غيره







الكفارة وهذا يدل على ان الكفارة لا تجب بنفس الظاهر ويدل على ان العود  
ما ذكرناه ان الظاهر ان الكفارة التي هي في المظاهر هي التي تجب  
كان جازيا لما قال وجب قوله ثم يعود على ما قالوا اي لقول فيه كقولهم  
واحد ربك حتى ياتيك اليقين اي الموقوف به وكقولهم على اسم الرجوع في جهة  
اي الموهوب وكما يقال اللهم انت رجائي فاني رجونا ولا يجوز ان يكون  
الرجوع بالعود الوطى على ما ذهب اليه قوم لان قوله تعالى فحقير ربه من قبل  
ان يما شئت اوجب الكفارة بعد العود وقيل الوطى قوله على انه غيره و  
لا يجوز ان يكون العود اسما كها بعد الظاهر وجب مع القول في الطلاق  
حيثما قال الثاني لان العود يجب ان يكون رجوعا الى ما كان في مقتضى الظاهر  
واذا ايقض في الشك لم يكن العود الا مساهلة ولا نه تعالى قال ثم بعد  
درة لما قالوا وذلك يقتضي التراجع والقول بان العود هو البقاء على  
الشك في قول بمصولة عقوبة الظاهر من غير فصل وهو يخلو في الظاهر  
واذا جاز مع المظاهر قبل التكثير فعليه كقارن ان احدهما كقارن العود  
وان اخرى عقوبة الوطى قبل التكثير ببلد اجماع كقارن ولا فدا  
تكميل النكاح من ليرة الزينة وان لم يمتد الظاهر على التيمم فيه وجب  
الاقوام وان كانا امة بالخيار بين الصبر على ذلك وبين المرافعة  
في الحكم وعلى الحكم ان يجتبه بين التكفير ومباحة الجماع وباب الطلاق  
فان لم يجز في شيء من ذلك انفرقه نداء بمنشور فان فاما امر الله تعالى  
في ذلك ولا يفتق عليه في الطعم والمشراب حتى يفرق ولا يلزم له عالم بها  
بطلاق ما اذا كان قادرا على الكفارة وقام على التيمم مسطرة  
ببلد اجماع كقارن فدا اذا طلق قبل ان تكفر سقطت عنه الكفارة

منه

فان رجع في العود لم يجز له الوطى حتى يكفر وان خرج من العدة بمسارعة  
العدول عليها جاز له الوطى من غير تكفير وانما ما من قال لا يجوز له الوطى  
الا ان يكفر على كل حال وظاهر لقارن صرح انه لا يوجب الكفارة بالعود  
من غير فصل واذا ظاهر من وجوب الرجوع الى المهر مع العود لكل  
واحدة منهم كقارن قوله ظاهر من كل واحد على ان لا يرد او جوب بلين  
في ذلك كله بكل واحد واذا كره رجوعه الظاهر لم يمسح به في كقارن  
فان وطى النكاح لا لقول عليه قبل ان يكفر تكفر منه كقارن واحد على  
وكقارن التكرار بعد بل كل جماع المثار له وخرق العدة في الكفارة  
الصوم وقضيه فيه كقارن في المظاهر لقارن ومن احيى ما من قال الوطى  
يلزم منه واحد ومن احيى ما من قال لا يصح لظواهر المتكبر بل  
البعث ومنهم من قال يصح في ذلك قبل **فصل** في الطلاق فيقتصر  
صحة الطلاق الشرعي على ما شرط ما اختلف فيه الظاهر من الشروط ولا يصح  
الا من عاقل مختار قاصدا الى التخييم به غير محال ولا سببا في فلاحه  
عن غيره ولا عيبا في لفظه بل يحكم وهو لفظ الطلاق دون كناية عن  
استحرام او ابدان او طهر او غيره او الحق باهلك وحبك على غاربك  
وما يشبه ذلك وان قارنته النية مطلقا لم من الاستحاط موجه به الى  
معهود عليه او عقد وام معونه لها سببا في بطلانها دون ابدانها  
يخص من شاعري عدل في طهر لا جماع فيه الا في حق من يستنبهه و  
يدل على ذلك ما قدمناه من الدليل في شروط الطلاق وتخصمه اعتبار  
لفظ الطلاق انه المنة ورد به القرآن وتعلقته بالاحكام فيجب ان  
لا يتصل بغيره ولا يقال لمن فعل ما فيه معنى الطلاق مطلقا محال

في الخلق امة الله تعالى فيهم ولم يتعلق بهم شرع ويحتج على المخالفين بوجه  
من ان من طلق زوجته ثلاثا باغتض واحد وهي حايض فسال النبي  
صلى الله عليه واله عن ذلك فقارن عليه لم يبره شيئا وظاهر ذلك في  
التاثيرات كلها والتخصيص ببعضها غير قارن وابل وما روي من طريق  
اخر من قول له صلى الله عليه واله العزم فليزجها ثم يمسح بطنها  
فيمسح بطنها ثم يمسح بطنها ثم يمسح بطنها ثم يمسح بطنها ثم يمسح بطنها  
جب المراجعة حل ذلك على ان الطلاق لم يقع والملا بالمراجعة على  
هذا اذا لم يبره بتركها لغيرها لانه كان قادرا على ما لم يمسح بطنها  
لطلاق وذلك يقال على سبيل تحقيقه لمن طلق زوجته طلاقا فا  
سدا لمن طلق وقوعه فاحتمل ما من منزله واعتزلها واذا اقر ما  
كرهه من طوط الطلاق فاعلم ان على ضرب ارجعه واجب ومخطوب  
وتسحب ومكرهه فالواجب طلاق المولى بعد التخييم لان عليه ان يقضى  
او يطلق عليها ما قد ساءه وطلاق كقارن على ما بينته والخطوب طلاق الحق  
لدخلها في الحيض والظهر الذي جامعها فيه قبل ان يفرق بها ولا  
طلاق في وقوعه على ما بينته والمسحب طلاق من كانت طحال  
بينهم وبين زوجته فاسه بالفتان وتعد ذلك فتاوى ويجوز لكل واحد منهما  
عن القيام بتخييم بعد لصاحبه والمكره طلاقه اذا كانت طحال بينهما  
حائره وكل واحد منهما بحق صاحبه والنسوة الطلاق على ضربين متين  
من ليس طلاقا منه ولا يبره ومنه من في طلاقها ذلك فالضرب  
كل اول التيمم من تيمم لصاحبه وكبره لاجل من وعده لغيرها  
لغايه ضمان وجهها والفرق الثاني الدخول بها لغيره اذا كانت طحال

لا يقال لمن فعل ما فيه معنى الضرب ضارب وتخصه تحقيق الطلاق با  
شرط ان ذلك غير مشروط لان التيمم لم يشرع لم يبره الطلاق ان  
معهودة من يجوز حصوله وارتفاعه لانه لا يملك بقاء مكرهه واذا  
لم يكن مشروعا لم يتعلق به شرع من الاحكام الشرعية ومثل ذلك  
يشطل تحقيق الطلاق بالاعراض لانه ليس من ان لفظ المشروعه  
في الطلاق فيجب ان لا يقع وايضا قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم  
النساء على ذلك لانه علق الطلاق بما بينته ولم يمسح بطنها  
والرجوع لا يبره لانه علق الطلاق بما بينته ولم يمسح بطنها  
لعدته من القول وتبين وان لم يمسح بطنها لانه ظاهر ان في الشرع  
يقضي الرجوع وهذا يوجب عود ذلك الى الطلاق وان بعد عنه  
لان لا يليق الا به دون الرجوع التي عتبت بها لا مسأله  
لان خلافة ان كان شهادا عليها غير واجب كما وجب عود التيمم  
اليه تسحب بعد ما بينته في اللفظ في قوله سبحانه انا انزلناك تسليما  
ومسح بطنها وتبينه في قوله تعالى ورسوله وتقرؤه وتقرؤه  
تسحب من حيث لم يلق المهر وحمل الامر بان شهادا على كسبه بالعود  
الى الرجوع بعد ولعن الظاهر في حق الشرع ليس دليل ولا يجوز  
ان يكون كرهها كقارن متعلقا بقوله الله او فارضوهن من قوله  
لان امره بذلك كقارن في الرجوع وكقارن على موجب الطلاق المقتضى  
لشرقه وليس شيء يبره وقوله فيتمتع في شهادا وتخصه اعتبار الظاهر  
انه لا طلاق في ان الطلاق في تيمم منه ومعصية وقد فسر العلماء  
قوله الله وتطلقوهن بعد تيمم بالظاهر لان اجماع فيه واذا ثبت

الفرق







عبد الله كبر طلقها قال طلقنا ثلاثا في مجلس واحد فقال عليه السلام  
واحدة فزجها ان شئت فزجها وكن خيارا في ذلك كثيرة فان اجمع  
ذهب الى وقوع النكاح بلفظ واحد وان كان بدعي عار وعنه حديث  
ابن عمر بن قولي عليه السلام ان عصفية ركب وبانت منك امرتك فغير  
معتز على مثل ذلك اول ما فيه انه طهر واحد ثم هو معارض بغيره فحمل  
ان يكون عليه السلام اردو قوله بانك منك امرتك فخرجت من العدة  
قد بينا انه يقع بذلك واحده على ان قول ابن عمر ارايت لو طلقها  
بجمل ان يكون اردو في ثلثة اطهار فحملها المراجعة ويحمل ذكر المعصية  
على هذا في من احد هان اخرج الخرج نفسه من النكاح من راجعة  
المراه حتى تنكح زوجا غيره مكره لان لا بد ان يكون بتقليد قلبه وربما  
هتمة بالمعصية والثقل ان النبي صلى الله عليه واله لا يمتنع ان يكون عالما  
من زوجته ابن عمر صلواتها وخبر بوجوب المعصية بغيرها ومع ما ذكرنا  
في الخبر من لا احتمال سقط به الاستدلال **فصل في اللعان** تنقض  
صحة اللعان بين الزوجين على امور منها ان يكون مكلفين سواء كانا  
او احدهما من اهل الشهادة امرلا ومتقيا ان يكون النكاح دوا وما  
ان يكون النكاح مدخول بها وحكم المطلقه طلاقا راجعا اذا كانت  
في العدة كذلك ومتقيا ان لا تكون حائضا او مسنبا فيقضيها الزوج  
بن ناسية على المشاهدة بان يقول لا ينكحني من وقل ما زاد به  
بليث بينها اللعان او ينكر حملها او يحدودها ولا يقيم اربعة من الشهود  
عاقبها به وان كثر منكره لا بد على هذا كله اجماع الطائفة  
وابن خلا في صحة اللعان مع تكامل ما ذكرناه وليس على صحة

اختلاف

اختلاف نقض دليل وصحة اللعان ان يجلس الحاكم بينهما مستدرا  
لقبله ويؤمهما بين يديه اراه عن عيين العدل موحيين الى القبل ويقل  
للعدل قل اعوذ بالله اني فيما ذكره عن هذه المرأة من الخجور طين  
القضاة بين ذاتا قال ذكر امره ان يجبره تمام اربع مرات فاد  
المراجع قال له حاكم النبي الله عز وجل واعلم ان العيب شديده وعذبه  
اليم فان كان حملك على قلت غيره او غيرها فراجع التوبة فان عتاب  
لديها هو من عتاب الله فان رجعت حتى قوله جلده حد المخطي  
وان امر على ما ادعاه قال له قل ان لعنة الله على ان كنت من الكاذبات  
فاذا قالها قبل على المرأة وقال لها ما تقولين فيما ما كذب فان اعترفت  
بجهلها وان اقامت على النكار قال لها قولي انك عذبة بالانكاح فاعلم اني  
بذلك النكاح اربع مرات فاذا قالت طاعتها تمام اربع مرات كذلك فاذا  
تقدمت بهوت المراه وعظمتها وعظمت الرجل فان اعترفت رجعت وان  
امرت على النكار قال لها قولي ان عذبة الله على ان كان من القضاة  
فاذا قالت ذلك فحلف الحاكم بينهما ولم يخل له اذ على ما قدناه فيما  
مضى من الكتاب ونقض الشهادة وحددوا الشهادتين والتوبيخ  
في اللعان فلو قال احدهما بالانكاح او قسم بالله او نقص شيئا من العدة  
او بدا على حاكم بالمرء او لا لم يفتد باللعان ولم يحصل الزجر وان حكم  
بذلك لما قدناه جميع على صحتها وليس على صحة خلافا لمع دليل  
لان ما عدنا ذكرناه من ان لا يظهر الاثر ان لا ينجح في نقض الشهادة  
والعدد والتوبيخ من حيث اعترفت انما تدعى بنفسها العذاب  
بها انها والمراه بالعذاب عندنا لحد وعنده اني صنفه الجبس وان

بنيته واحد منها الا بعد لعان الزوج تنقض ما قلناه **فصل**  
في الزجر متى اظهر المهر النكاح بالانكاح او برسول عليه السلام او بعد ما ينفق  
من فله والعلم به من دينه مع التعليل والم كوجوب الصلوة او الزكوة او ما  
جرى مجرى ذلك بعد اظهره التصديق به كان مرتدا وهما عريان  
احدهما ان يكون مولودا على فطرة الاسلام والثاني ان يكون اسلاميا  
كفى قال قل يبينون وجهه في الحال ويقسم بالله بين ورفقه ويجب  
قتله من غير ان يستتاب بدليل اجماع الطائفة ويجوز على النكاح عاروا  
من قوله عليه السلام ما يدل دينه فاقتلوه وقوله لا يميل دم امرئ  
صلى الله عليه وسلم ثلث كفى بعد ايمان او زنا بعد احسان او فتن  
بغير نفس ولم يشترط الاستتباب فمن بشرطها في هذا الموضع فعليه  
الردليل والخلل هو المهر من اسلام حصل بعد كفى استتباب فان وجب  
الى الاسلام كان العقد ثابتا بينه وبين زوجته وان اسلام ثم ارتد  
فيه قتل من غير ان يستتابا ومضى لحق بداء الحرب وعاد الى الاسلام ولم  
لم يخرج من عدتها كان امكها من غيره ولا تقبل المهره بل تحبس  
حتى تسلم او تحوت في الهيب بدليل اجماع الطائفة ويصح على النكاح  
بما روه من نهيه صلى الله عليه واله عن قتل المرتدة ونهيه عن قتل  
النساء والولدان ولم يفضل روى ابي ابيان ان الزبير بن العوام قتل  
المرتدة بغير كلام اسلام فقتل ولا تقبل ثوبته **فصل في العدة** العدة على  
فريضة عده من طلاق وما يقوم مقامه وعده من حيوات او ما يرى  
جراه والمطلة على فريضة مدخول بها او غير مدخول بها وغير مدخول  
بها لعدة عليها بالخلوف والندخل بها ان تخلوا اما ان تكون حائضا

ملكو

من او حائضا فان كانت حائضا فعدة ثمان نقيض الحيض كانت او امه بل كانت  
تقريبه وقوله ثمان او ثلاث ان حال الحيض ان ينعين الحيض بدل حيض ذكرا  
ولا ينعين الحيض ذكرا فلو لم تقا والمطلة بغيره من بانفسه ثلثة قرو  
لان اية وضع الحيض امره المطلقة وغيرها بانفسه بانفسه بل خلاف  
بين ذلك قوله سبحانه والمطلقات بينهن وبين ما يقسم ثلثة قرو  
في غير الحيض لا بد ثلثة قال وان حمل بين ان يكتفى بالانكاح في اللعان  
ومن كانت مستبينة لم يخل ان يقال فيها ذكرا وان كانت حائضا فعدة  
لم لم يعارض اية الحمل لانها عامرة المطلقة وغيرها وان كانت حائضا  
فلا تحرم اما ان تكون بين تحيض ام لا فان كانت من تحيض فعدة ثمان  
اذ كانت حرة ثلثة قروى بالخلوف وان كانت امه فعدة ثمان  
قروى بالخلوف في الآين داود فان عتقت في العدة غتم ما عده  
لحرة والفرق المعبر الطهر بين الحيضين بدليل اجماع الطائفة  
وان كانت لا تحيض ومثليها من تحيض فعدة ثمان كانت حرة ثلثة  
اشهر بالخلوف وان كانت امه فعدة واربعون يوما وان كانت لا  
تحيض لصفرا وكفى وليس في ثمان من تحيض فعدة ثمان اشهر بان  
في وجوب العدة عليها اذ من قال لا تحجب ومنه من قال يجب ان  
تعد بالشهور وهو اختيارنا في رضى الله عنه وبه قال جميعا  
لعين وعلى من كان حائضا فعدة ثمان ذكرا اية قوله ثلثة قروى بالخلوف  
الحيض من ثمان اشهر ان اربعت فعدة ثمان ثلثة اشهر والاولى لم يحض  
وهذه اية وقوله ثلثة وان اربعت فعدة ثمان على ما ذكره جمهور المفسرين  
ان كنتم من ثمانين عده هو لا انسا وغير حائضين فعدة ثمان



ان يكملها قال رسول الله ان عدد من النساء لم يذكر في الكتاب الصغير و  
الكبار والاولاد ان حاله في قوله الله تعالى والاولاد ينسب الى قوله واولاد  
ان كان احدهم ان ينفق على غيره ولا يجوز ان يكون الا لرتبها بانها ائمة  
من الخلفاء او غير ائمة ان كانت قد قطعت فبعض نفقته كانه باليهي من نفقته  
بقوله والاولاد ينسب وانما تارة في امره ان يكون ائمة وان كان المراد  
في حصوله من امره وانما تارة الى قوله لو كانت مصدرة فما تجوز  
به من ذلك واخبرنا باحد من من لم ينفق على رتبه في ذلك ما كان  
يجب لو كانت الرتبة رتبة الى ذلك ان يقول ان الرتبة ان الرتبة في ذلك  
يجوز الى النساء وينفق من الرتبة ان يكون ان رتبه بغير نفقته  
اولا فحين من هو في رتبة ان رتبة في ذلك من رتبة كان المراد  
الى العادة على الله لا بد في رتبة الرتبة وجعلنا الرتبة واكثر من  
مقدرة رتبة من نفقته الا ان يكون مراد من رتبة لم يكن معلوما  
لها قبل ذلك وان كانت الرتبة حاصلة في رتبة في رتبة الرتبة  
ستقل في ذلك الحرام ومع استقلاله في رتبة الرتبة وما ذكرناه ولا يجوز  
ان نفق على رتبة اخرى كما لا يجوز فيه لو كان مستقلا مستقلا وامام يقوم مقام  
الطلاق فان نفقته او اهل المقتضى بها ورتبه ان كان رتبة من نفقته  
وارتبه يوم ان كانت من نفقته بليل اجماع الطائفة والمثورة عنها  
زوجها ان كان رتبة حاصلة في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
او كونه مدخول بها او غير مدخول بها بل حاله في ذلك وفي ذلك  
لما طلق طلاقا رجعي اذ لا بد في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ما بينه في رتبة وهذه رتبة المقتضى بها في رتبة رتبة رتبة رتبة

نفقته

نفقته ايها ورتبة ام الولد لو فاه سبها ورتبه رتبة رتبة رتبة رتبة  
وفى في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
او ان كانت امه فان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ذلك بليل اجماع الطائفة وان كان المقتضى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
نفقته ان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ان رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
وضع المقتضى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
لا حياط ولا رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
هنا اليه ان رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ان قال احدهم ان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
منكم ورتبه رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
واما ما يجرى في الموت فرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
الزوج رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
الى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
يجب عليها الصبر ورتبه رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
لرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
الذي لا يقبل الرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
فقد رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
تخرج المرء من بيت مطلقا الا باذن ولا يجوز له ان يخرجها منه الا ان

نؤذبه او تاف فيه بما يوجب الحد فيجبها لاقامة ورتبه ولا يثبت  
الا فيه ولا يثبت اذا اخرجها من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ان تخرجها من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ولا يثبت رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
وتنفق عليها حتى الى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
لرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
نفقته لرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
مال نفقته عليها رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
عنهما رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
الزينة في العيبه ومسئول الطبيب والملاهي ولا يثبت المطلق وان كانت  
بالبينة في ذلك بليل اجماع الطائفة واليه ولا يثبت قوله قل من حرم  
زينة الله التي اخرج لعباده ويلزم عدة الوفاة للزينة عنهما رتبة  
من يوم ينفقها لرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
المرء فلا ينفق بها بغيره او ابتداء وهذا حكم العدة من المطلق على  
حلال بين اجماع الطائفة في اجماع الطائفة في اجماع الطائفة في اجماع الطائفة  
ان ينفق عنده وضع جهاز الزينة ان وجد او لم يوجد فحلال لم يوجد  
ان ينفق عنها رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
وان ينفق رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
وان ينفق رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
او احد من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
الذكر بذكره عن رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

في

ذلك لو كان الرجل ان يكون ذميه فانها ان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ويطبع الباقي من النفق ويضعها الى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
النفق عليها رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
حلال بين اجماع الطائفة في اجماع الطائفة في اجماع الطائفة في اجماع الطائفة  
جبهه ومنهم من يقول انه موكده ولا ينفق على رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
اجره او رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
بها الى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
بليل اجماع الطائفة واعلم ان اهل الهند رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
وضمان نفقته رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
كاملين لمن اراد ان ينفق الرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
بل رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
النفق عليها رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
ما ذهبنا اليه من اكل رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
او مات عنها فرتبه رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
دخل الخلاء بها ففعل الحق به وان ابتد به لا قد رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة  
لحق بالاول ان كان مدة طلاقها الوفاة عندها فادبها وان كان  
مدة ذلك كافي من سنة لم ينفق ولا ينفق للرجل ان عتقها بالاول  
في الموضع الذي قلنا انه لا ينفق به فيه **فصل** في العتق و



لن يبرر والمكاتبه لا يبيع الحق الا من كمال العقل غير موقوع مثله فمتنا  
 له قاصي اليه متلفظ بمرحمة مطابق لمن الشرطه في الشرطه به  
 ان مسلم او من هو حكمه مقرب به الى الله تعالى فلا يبيع الحق من طغى ولا يفتن  
 ولا يكره ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح ولا يفرح  
 مع القور على النطق بالنطق ولا يكره ان الحق كقول الله انت سايمه اول  
 سبيل على حيك ولا يقول ان فعلت كذا ففعلت كذا ولا يكره ان لا  
 حتى الذي يذنبه من نطق او دفع ضرر او طرد بالخير ويدل على وجوب  
 اعتبار هذه الشرطه اجماع المطاعه وايضا فلا خلاف في صحة الحق  
 مع نكاحها ولا يقيم بصحة على اختلاف بعضه دليل اذا اعتق ما  
 كماله بعد نفسه او رجع او ما زاد على ذلك او نقص منه متى لم يجر وان  
 كان العهد من كماله فاعتق احد الشريكين نصيبا لغيره فله ما كان  
 ان كان موثرا بطلب ما يبيع الباقي فاذا ابتاعه الحق لم يجر وان كان  
 معسر استعير العهد بتمه يا قتيه فاذا اذها حق يجر فان عجز عن  
 ذلك كان بعضه عتيقا وبعضه رقيقا دليل اجماع المشار اليه والعتق  
 في مرض الموت من اصل التركة ان كان واجبا وان كان متبرعا به فهو الثلث  
 فان كان المتبرع به يبيع عتيقه ولا مال له غيره يخرج نكاحه بالفرع  
 وان كان لفرع واحد ولا مال غيره عتق الثلث وتسقط في قتيه وان كان على  
 لم يجر دين فان كان من العهد مثل الدين من بين صبي العتق والمسلم العهد  
 في قضاءه وان كان اقل من ذلك لم يبيع العتق ولا يجوز ان يفتقر في كفاه  
 الا على ولا يخرج ولا كاش ولا يجوز ان اذا اعتق مولا له مال يبيع  
 فهو للعق وان لم يجر به او علم ولا يجره لنفسه فهو له وينبغي ان يقول

مجلس

ما كلفه وانت من فان قال وانت حر وما كلف لم يكن له على المال سبيل كل  
 ذلك دليل اجماع المطاعه والتكليف الذي يجره عتق مولا الوفاء وتفتقر  
 صحة الى شرط العتق الخبز في الحرة وقد يدل على باب البيع الموضع  
 الذي يجره يبيع فيه فلا يطول بالعدله واما المكاتبه فهي ان يشتري  
 المالك على عبده او امته تاديه شيء معلوم يفتق بالخروج منه اليه وهي  
 يبيع العهد من نفسه وقد يبيد في باب البيع ايضا انما على طرفين شرطه  
 وخفي شرطه ويدل على ذلك اجماع المطاعه وان الكتابه عقد يفتق  
 بالشرط الذي يقرضها به فيجب ان يكون بحسب ذلك وقوله على السلم  
 المؤمنون عند شروطهم يدل على ذلك واذا اقرى المكاتبه من غير شرط  
 من مال الكتابه عتق منه بحسب ما يدل على اجماع المشار اليه وان الرقيقه  
 قد جعلت باوامر المال فيجب ان يخرج من الرقيقه مقدار ما يورث من المال  
 ولا يجوز للرجل وطوائمه المكاتبه سوا كانت الكتابه مطلقه او مشروطه  
 بل خلاف فان وطئا وكانت مشروطه عليها لم يجر لان هناك كثره  
 ليسقط به الحد وان كانت غير مشروطه عليها فحدوت من مال الكتابه  
 شيئا كان عليه الحد يقدار ما تحرم منها دليل اجماع المطاعه ولا يجوز  
 مكاتبه الكافر للاجماع المشار اليه وايضا قوله تعالى فكاتبهم ان علمتم  
 فيهم خيرا وحمل ذلك على كراهية الدين والى من علم على المال والتكسب  
 لان لا يقال المكاتبه وان كان موثرا او مكاتبه ان فيه خيرا ولا نه خيرا  
 ويقال ذلك لمن كان فيه ايمان ودين وان لم يكن مكاتبه ولا ذمال ولو  
 تساوى ذلك في احتمال لا يجره لوجوب الحق على الجميع **فصل في الميراث**  
 والعهد والمنزل لا يجره من بعده الا بالله تعالى او من اسمائه الحسنه و

حيه عنده فليكن بشره لا تعاقبه بركه في الميراث عتق رقيقه او اطعام عشرة  
 ملاكين او كسوتهم من لم يجد صام ثلثة ايام والكسوة على الموسر ثوبان **وفى**  
 المعسر ثوب واحد ولا طعام شيه المسكين في يومه والكسوة قبل الحنف ولا  
 يجر من المولى مع ولده ولا العهد بركه ولا كفاه مع زوجها فانما كفاه  
 هو من الميراث ولا يجوز للميراث من البرهه من الله او من رسوله او احد  
 من ائمة عليهم السلام فان فعل الميراث من الله او من رسوله او احد  
 طهارا لم يجر ذلك دليل اجماع المطاعه ومن قال على عهد الله ان فعل كذا  
 من الطاعات او ترك كذا من المفحات كما عليه الوفاء ومقتضى ان لم  
 عتق رقيقه او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فخره  
 في ذلك دليل اجماع الماض ذكره ولما انذر فهو ان يقول الله عتق كذا  
 ان كان كذا او يلزم الوفاء متى حصل ما نذر فيه وقد دللنا على صحة  
 ذلك فيما تقدم من الكتابه باب الصلوة فان لم يفعل لزمه كفارة نقص  
 العهد بدليل اجماع المشار اليه ومضى قال عتق كذا ان كان كذا ولم يقل الله  
 او قال الله عتق كذا ولم يقل ان كان كذا لم يكن باذنا ولم يلزمه بالخلاف  
 كفاه لان ما عتقناه محجبه على انعقاده للعدله ولا دليل على انعقاده  
 من دون ذلك روى عن ثعلب انه قال ان الله عهد العرب بشرطه ومن  
 اصحابنا من اجري قول القائل قد عتق كذا من غير شرط فهو عتق  
 ولا يفتقر نذر لمصعبه ولا انذر رقيقه بدليل ما قد مره من ا  
 لاجماع ونفى الدليل الشرعي على انعقاده وايضا منعت انعقاده المذنب  
 ان يبيع على الماذن ففعل ما وجبه على نفسه وان انتفى بالاجماع  
 ان يجبل لمصعبه على حال ثبت ان النذر لا يفتقر شيئا ويجزى على

غيره من كل مضموم بدليل اجماع كفاه رقيقه او اطعام عشرة  
 بحال المذنب من كفاه الميراث واذا كان انعقاد الميراث واليوم الكفارة  
 بالخيرين كفاه لما ثبتت بالمصعبه وايضا كذا من الله وطغى وتفتقر  
 له دليل والجميع المعقود الموجه للفتنة بل يفتقر ان يحل المعاقلة لما لك  
 ان خشيته لا يفتقره المستبد فيها او يفتقر ان ضرر عليه تركه او ان يفعل  
 طاعة او يبيع ان ضرر عليه في فعله مع عقد الميراث بالنية واطلاق في  
 كاستثنا لا عليه ففعل ان ما عقد الميراث عليه مع العهد ولا اختيار بدليل  
 كاجماع المشار اليه لانه لا خلاف في انعقاد الميراث في الموضع التي ذكرها  
 وليس على انعقادها في غيرها دليل ويحتمل الميراث في ما لا يجره كذا  
 بالعهود في ايمانكم ولكن بما يوافقكم بما عتقتم كذا وعقد الميراث يكون  
 الا بالنية وسبيل على كفاه في سقوط الكفارة بالسبب وان كلف بقوله  
 عليه السلام رضى عن الله الخطا والسيان وما يفتقره هو العهد والميراث ان  
 شفعق ولما كفاه فيها ما عدا ما ذكرناه مثل ان يفتقر الانسان على ما يجر  
 هو كاذب فيه او يقول لا والله وبلى والله من ستر ان يفتقر ذلك بنية  
 وهذه بين الميراث كذا ان يفعل او يترك ما يجره خلافه طاعة  
 لله تعالى او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها او يتركها  
 لاني في هذا يقول عليه السلام من صلى على شيء تركه ما هو خير من طاعات  
 الذي هو خير منه وتركه كذا روى عن بعض الميراث على المصعبه ان معنى  
 انعقاد الميراث ان يبيع على كفاه ان يفعل او يترك ما على الميراث به و  
 هو لا يجره في المصعبه ان الواجب تركه وليس لاحد ان يقول يبيع  
 يجره لزم المكاتبه بالخلاف لان ذلك تابع لان انعقاد الميراث وهو

مجلس



فقال جاوروه من قول علي بن ابي طالب في مصيد **فصل في الصيد**  
والزبايح والاطعم والشراب لا يجوز الصيد عندنا الا بالكل المعظم  
وهو غيره من سباع الوحش والطيور بغير اجماع الطائفة وايضا قوله  
تعالى وما علمتم من الجوارح من كليلين لانهم يجهلون ما في بطنهم من سفاهة  
تحتسب الكلاب علفا ان لم يرد الجوارح جميع ما يلقى هذا الاسم و  
انما اراد الكلاب خاصة ويحرم ذلك هي ان يقال ركب القوم الذين  
او يجوز من في انه يحسن ركوب البقر والخيول وان كان اللفظ الاول  
عام لبقاها ولا يجوز حمل لفظه مكليين في كلابه على انما ارادها النفر  
لجوارح والقرين لم يمتد في ذلك غير الكلاب لان مكليين معن  
اهل اللغة هو صاحب الكلاب بالاحسان بينهم وقد نص على ذلك  
صحيحنا بالجهر واشد قول الشافعي احتسب سبابة من مكليين  
ولم يقبل احد من اهل اللغة ان المكلي هو المضرقة والمعلم على ان  
حمل مكليين على ما ذكره يقتضي التكرار لاننا قد مر من هذا النوع  
من قوله تعالى وما علمتم وحمل على ما قلنا فيمن زاده على ذلك  
وهو ان هذا الحكم يختص بالكل بدون غيرها والكلية هي  
في كونه معن ان يرسله صاحب فيقتل ويخرجه فيمنع من ان ياكل مما  
يسمكه ويتركه هذا منه حتى يقال في العادة انه معن وما هذه حاله  
يحمل الكلب ما قتله بالخالن اذا سمى صاحبه اسم عن اسماء وفي ذلك  
خالفن والتسمية شرط عند ارسال المكلي والسمم وعند الذبح بد  
لبيد اجماع الطائفة وطريق الاحتياط وقوله تعالى ولا تأكلوا مما اكل  
يذكر اسم الله عليه وانما اخرجنا من هذا الظاهر ما تركت التسمية

عبر

عليه من او نسبنا في لبيد اجماع الطائفة ويحتمل على الخالف بما  
رووه من قوله عليه السلام اذا ارسلت كلبك المعلم وذكرت اسم الله  
عليه فكل مما باع ذلك بشرط ان يرسل والتسمية وفي خبر اخر فكل  
واق فلان ولا يحمل كل الصيد اذا اكل منه الكلب وان كان اكله حلالا  
لان ذلك يخرج عن كونهم معن اكل ما قلنا وقوله تعالى فكلوا مما اكل  
عليكم وما هذه حاله معن كلبه نفسه دونه صبيحة فان كان الكلب نا  
ذ لم يخرج عن كونه معن اكل ان العائد ان لم يخرج من السبي والغنم فيها  
كان حلالا معن كونه عالما بذلك لان طلاقها لبيد سم فقد العطف بذلك  
او في كونه صيد اخذ حيا ولم يترك ذكاته لا ياكل الكلب ولا ياكل الكلب ما  
قتل غير كلبه اسم المعلم من الجوارح ولا ما قتله الكلب في انقلب من  
صاحبه ولم يرسله او كان المسمى عن اسم غير صاحبه الذي ارسله  
او ان ذكره الفيل غير واحد من الكلاب المعن ولم يسم احد احد  
وكذا حكم كل صيد وجد مقتولا بعد ما باع عن العين او سقط  
في ماء او من موهبه حال او ضرب سبي فانه قطع نصيبه ولم يترك  
واحد منه ما ولا سال منه دم كل ذلك لبيد اجماع المشايخ اليه و  
من يمتدح حيا ولا ياكل الكلب ما قتله من صيد الطير بغير اشتراط  
ولا به اذ لم يكن فيه حديد بغير ما قد مناه وما عدا الطير من صيد  
البر ياكل كل ما قتله منه بغير السلاج وان كان قد قتل بالعقر في غير  
الخلق والله من يذبحه بالخالن بشرط كون المصيد مسلما بغير اجماع  
الطائفة وحكم ما يقتضيه من ان ينام او وقع في نسيه ويعدر غيره  
او ذبحه حكم الوحش في صيده ذكاته بغير السلاج على اي وجه كان

الكل شيء من ذلك ان لم يسم الله عليه **فصل في الكفاية** والحق في ذلك  
الاول احوط ولا يحمل من السمك الا ما كان له فليس ولا يحمل الثريا  
من الجراد ولا يحمل من السمك ما مات في الماء ولا من الجراد ما مات  
في الصحراء وكذا حكم ما مات من السمك له هاب الماء عنه وما مات  
من الجراد لو وقع في ماء او انوار بغير ما قد مناه من كفاية وطريق  
لا حياط ويحكم اكل الكلب للخنزير والثعلب والذئب والضب  
والضب والبرص والسنين والفتنة والعار والسنور والذئد  
والذئب والفيل والحمل في ثياب وخبثه من السباع وكذا في  
يحمل من الطير وما لا هو صادم له منه ولا قاصده ورواب  
البحر ما عدا ما قد مناه من السمك وخشرا من الدجج والميتة والدما  
المسجوع والطيال والقضب والذئبين والغدد والحشيم  
والمنان والطين الا اليسير من تراب كسب عليه السلم ويحرم ما لا  
يوكل له ولبنه وما اتفق طرفاه من جمل البول البيض والسموم  
القوانل وما قطع من الحيوان قبل الذكاه وبعد ما قتل ان يرد  
بالحوت وما كان في بطنه ما يشرب من ذلك وان غسله في ماء  
في بطنه ما يشرب من ذلك حتى يصفى ما وطئ من نثا من ان نعام وما شرب  
من لبن خنزيره وشربه وما كان من ولد ذلك وشربه وما د من  
شرب الخنازير حتى يمنع منه عيشه وجذالة الغاريط اذا كان عذرا  
وهذا حكمه من ذلك حتى يحبس الا بذر بعين يومه والبقع عشر يوما  
والشاة عشرة ايام وروى شعوبه والبوط والذئب خمسة ايام و  
روى في الذئب ثلثة ايام والسمك يوما وليله والطعام الخفس

وقد ذكرنا في بول عليه اجماع الطائفة والحق في ذلك والذئب فيما  
هو السنبل خالف ولا يجوز في كل الذئب وفيما هو النخيل فان قيل في ذلك  
لم يحمل الاكل بغير اجماع الطائفة واذا اراد على شيء من ذلك عقل يدير  
واحد رجليه وان كان من البقر عقل يديره رجليه ولا يكون الذكاه صحي  
مسيح للاكل الا بقطع الحلقوم والودجين على الوجه الذي قد مناه الحكم  
من ذلك ما لا يرد وما يقوم مقامه في القطع عند فقهه من رجليه او حتى  
او قصصه كونه ان ذكر مسلما وسب التسمية واستقبال الفيل بغير لبيد  
ما قد مناه ولا يحمل الذكاه بالسن والطير المتصلين بغير خالف  
ولا بغير فصلين وفي ذلك خالف وطريق الاحتياط عمن من ذلك  
بعد اجماع الطائفة ولا يحمل ذبايح الكفار لانهم لا يسمون الله اسمها  
ولا سته ولا يتم لوصفها ما كانوا يسمون بالله تعالى منهم غير عراقيين به  
بسم الله ولا في حكم العارفين ولا يلزم على ذلك حتى يسم ما يذبحه الصبي الذي  
يحسن الذبيح لانه غير كاف وفي حكم العارفين ولا يخرجهم من ظاهر كذا  
بغير ولا يحمل كل ذبيحة بعد فمها قبل التسمية والذبيح من اسفل  
الى الارض منها او سفل جلد ما قبل ان يبرء بالموتة ولم يفرق او حتى  
ولم يسبل منها دم بغير اجماع الخائف ذكره وطريق الاحتياط و  
ذكاه ما اشترى او بر من ذكاته ذكاه الله ان خرج منها حل الكلب  
وان خرج حيا فادركت ذكاته اكل ولا فلا وان لم يكن اشترى او  
لم ياكل الكلب اذا خرج منها بغير اجماع الطائفة وذكاه السمك  
والجوز صيد السمك لفظه ومن اصحابنا من قال يجوز صيد الكاف  
لها لانه ليس من شرط ذلك التسمية وان كانت اولى ان لا يحمل

كله



والمقصود بالطعام في البيت الذهب والفضة وغيره من ثياب  
المسك وكثير من عنب كان او من غيره مطبوخا كان او غير مطبوخ  
والفقاك وكل ما ليس بطاهر من الغياض وغيرها من المباحات ومن  
كل ما يحرم اكله وشربه من السموم والاسماك المستثناة في كتاب  
البيع واخره من المباحات من الملاح والقباء وغير ذلك من كل  
حق من حق ثم وكذا لا يجوز على العبادات التي امر بها المولى لا بسبب  
الاستحباب بل ذلك بغير اجماع الطائفة وطريق لا حيلة له ولا يخرج  
على الشافعي في قوله يا با حنة اكل المشعلب والصبغ مما رواه ابو  
هريرة من قوله عليه السلام كل ذي ناب من السباع حرام ومن طريق  
آخر انه عليه السلام نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع وكان ذو غلظ  
من الطير ويخرج عليه في تحليل اكله ليلجأ ووه من ان رسول الله  
صلى الله عليه واله اصابه وقد نزلوا بارض كثير من الصناب  
وهم يطبخون فقال ما هذا فقالوا ضيل اصنابها فقال عليه السلام  
انما امرت من بني اسرائيل مستحبات وانما في هذه كل روض وان احسن ان  
يكون هذه فاكهة القدور ويخرج على ابي حنيفة في تحليل ما بعد الحرام من  
النبس مما رواه من قوله عليه السلام فاكثر كثرة وتكثير حرام و  
قوله حرمت الخبيثات والمسكر من كل شرب ويخرج على الثوري في تحريم  
الفقاك مما رواه ابو عبيد القاسم بن سلام والساجرة كتاب اختلاف  
الطائفة عن ابي حنيفة في وجوب النهي على الله عليه واله ان يقر من اهل  
البيت قد صا على الله عليه واله لتعلم الصلوة والقيام والسنن  
فقالوا يا رسول الله ان لنا من ابا نتخذ من النجس والشعير فقال عليه

عليه

السلام الغبير فقالوا نعم فقال ان لم نطعموه قال الساجرة في حديثه عليه  
السلام قال ذلك ثلثا وقال ابو حنيفة في حديثه لما كان بعد ذلك  
يسويين ذكره عليه السلام فقال الغبير فقالوا نعم قال عليه السلام لا  
نطعموها قالوا فانهم لا ينعون بها فقال عليه السلام من لم يتركها فاعزها  
عنده وروى ابو عبيد القاسم عن ابي حنيفة ان النبي صلى الله عليه واله  
عن الغبير فنهى عنها وقال لا خير فيها قال وقال زيد بن اسلم ولا تتركها  
هي وقد علمنا ان الاسكرية لهم يقتل في ذلك العرب بالفقاك وقد روى  
ابن حنبل عن حمزة انه قال الغبير التي نهى على الله عليه السلام عنها الفقاك و  
قال ابن حنبل ان ما كان اسكر كان كفرة الفقاك وكبره بنيه في الاسواق  
وان ابن الحارث كان يكرهه وكان يزيد بن ابي هريرة يكرهه ايضا  
وهو لا يوافق الحارث من كبار شيوخ اصحاب الحديث وقد روى عن  
عليه السلام ان الغبير هو من يذلل اجماع الطائفة وايضا لا يصلح با حنة  
والمنع يحتاج الى دليل ولا دليل يقطع به على ذلك ما يتعلق به  
الحال في حق من لم يوافق اجماعهم بل يجوز العمل بما في الشرعيات  
ثم هي معارضة بغيرها وهو عليه السلام ان سبب النهي في ذلك قلة الظاهر في  
ذلك الوقت لا تحريم الخبيثات كما كان نهى على الله عليه السلام عن شرب الخمر كذا  
وقوله تعالى والتحليل والدماء التي لم يتركوها وزنه لا ذلك التحليل  
فيه لان جعلها للركوب والنزول لا تمنع من كونها لغبيرها بل دليل  
جواز الخمر عليها وان لم يتركها واكل الخمر لغيره عند كل شرب ولا  
الطمان المقصود بذلك للركوب والنزول وهو اكل الخمر وكذا نقل  
وليس ذلك مما منع من كون الخبيثات اذا اريد اكلها الا ترى ان

من قال لغبيره قد وهبتك هذه المرس لتتركه لا يمنع من جواز  
الاستحباب بغير الركوب ويجوز ان يقتضيه من هبته ما يقع الذكاء  
عليه بالصوت والشم والذوق والفتن والظلم والحق والجليل واليسر  
واللين ولا ينفخ والبرق والبرق ومن لم يعلم اذ كان هو او ميت  
خرج على الماز فان يقتل فهو ذكي وان ابيض فهو ميت ويقتل برك  
بغيره في الماء فان ربه فهو ذكي وان غفا فهو ميت كل ذلك دليل  
لا حجة المانع ذكره كتاب الجنائيات وما نتجبه الجنائيات  
على طريق قتل وغير قتل القتل على ضرب ثلاثة عند بعض ضحا  
بعض وضحا شبيهة للعدو فالعدو المحض هو ما وقع من كمال  
لعدو عن قصد اليه بالقتل او كان مجتهد او من قبل او سم او  
ضيق او طريق او طريق بغير دليل اجماع الطائفة وايضا قوله  
تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا الا انه لم يقبل به  
ان يكون القتل مجتهدا او غيره ويخرج على المالقي بما رواه من قوله  
عليه السلام لم اقم يا حنيفة قد قتلتم هذا القتل من هذيل وانا و  
ابو عاصم قتلتم فتن قتلتم فاهاهل بين خيرتين ان احبوا  
قتلوا وان احبوا اعدوا والدية لانه لم يترك ايضا والخطا  
المحض هو ما وقع من غير قصد اليه ولا ايقاع سببه بالمقتول بخلاف  
بقصد المردى طائفة مثل فدية سبيل انسان فيقتل بالخلل والخطا  
شبيهة للعدو هو ما وقع من غير قصد اليه بل الى ايقاع ما يحصل  
عنده قتل غير واحد بانشاء الحيوة يقال بالمقتول بخلاف المقصد  
المردى تا ديبين لم تا ديبين او سحابة غيره عبارة العادة

بغير

بجسول النفع عنده من شربها او قصد او غيرها بل اجماع الطائفة  
ويخرج على ما ذكره ان ذلك غير مقتضى بما رواه من قوله عليه السلام ان  
قتل عدو الخطا بالسوط والعصا ما من ان يبل من طريق اخر الا ان دية  
الخطا شبيهة للعدو ما كان بالسوط والعصا ما من ان يبل وهذا نص  
الشرع والاول من قتال وجبه القتل بشرطه ان يكون غير مستحق  
بالقتل ومنه ان يكون القتال على اكل اكل العقل فان حكم العدو عد  
من ليست هذه حالة حكم الخطا بل اجماع الطائفة ويخرج على الثوري  
بما رواه من قوله عليه السلام رفع العلم عن ثلثه ومنه ان لا يكون القتل  
مجنونا بل من ذين احبها ومنها ان يكون صغيرا على ان يملك  
فيه وظاهر القرآن يقتضي ان يقتله به ومنها ان لا يكون القتال  
ولدا لمقتول بل دليل لا حجة المانع اليه ويخرج على المالقي بما رواه  
من قوله عليه السلام لا يقتل الوالد بولده ومنها ان لا يكون القتال حر  
لمقتول لعدو ما كان عبد يقتله وعبد غيره بل اجماع الطائفة وايضا  
قوله تعالى والحر والحر بالعبد يدل على ما قلناه ويخرج على المالقي  
بما رواه من قوله عليه السلام لا يقتل حر بعبد ومنها ان لا يكون القتال  
مسلم والمقتول كافرا ما كان معاهدا او مسلمانا او حرا او ابدا  
اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى ولا يقتل المؤمن على المؤمن  
سبيل ويخرج على المالقي ان عامر بن من قتل عليه السلام لا يقتل مسلم كما  
خرولان ذو سيدة عنده ويقتل الخبيث المورع بشرط ان يورى او يورى  
الى ورثة القاتل من ذرية من ورثته وهو النصف بل اجماع  
لطائفة وقوله تعالى ولا تقاتلوا اعداءكم من ذرية من ذرية من ذرية



الذي ذكرناه بوليد ويقتل الجماعة بالواحد بشرط ان يكون في الذم  
وتمت القصاص من ذم صبيته فان اختار وفي الذم قتل واحد منهم كان  
له ذلك ويؤد السبطين بمجرع عليهم فان اقتصا الذم الى ورثة القاتل  
منه ويؤد على ذلك جماعة القاتل ويقع فيه شرطه منهم بالعدل وا  
لشبهه ويدل على جواز قتل الجماعة بالواحد بعد كل جماعة المشار اليه قوله  
ومن مثل سخط ما قلنا جعلنا الولي سخطا لان لم يفرق بين الواحد والجماعة  
والصبي قوله تعالى وكلمة القصاص صريحة لان القاتل اذا اعدم اذ اقل  
قتل كل من القاتل في كان ذلك صوته له وصحبه من هم يقتلهم وسخط  
العدو بان سخط في القتل بطل المقصود بالذم ويخرج على مخالف جازو  
من قوله عليه السلام فمن قتل جده قتلناه فاهله بين خيرتين اللين لان لم  
يكون وقوله النفس بالنفس الى المخرجه بالجماعة لا القود فكانه قال  
ان جنس النفس بوجه جنس النفس وجنس لا حرار بوجه جنس الان  
حرار ولا يجهل الذم من قتل الجماعة بكامل الشرط الموجه للقود فان بن  
في القاتل ورثته لجاو في الذم جاز ذلك وسخط حفر من القصاص من بوليد  
اجماع القاتل وادبهم قوله تعالى النفس بالنفس وقوله كيتكم القصاص في  
القتل الى التام من اوجب زيادة على ذلك فقد ترك الخطأ ومخرجا  
قال الله ولم يقد رعبهم حتى مات احد من الذم من ماله فان لم يكن له  
مال اصدت من كثر فان قرب من اولياءه الذين يرثون ويدينون  
كجماعة المنكر وقيل الواحد بالجماعة ان اختلفت اولياء الذم قتلهم ولا  
شيء لم يخبره فان قتلوا بالذم فلهذا اذا قبله ان اراد بعض  
الذم القود وبعضهم ادمه كان لم يذكر وان خاض بعضهم سخط حقه وبقى حق

في

في لم يدين بجماعه ولو كان المقتول واحدا واوليائه جماعة فاختار بعضهم  
القود والبعض الذم والصحيح ان شرط ان يودي من ادمه الى من يدين  
الذم انما علم منها او الى ورثته انما علم منها او من عفا بوليد اجماع  
القصاص وادبهم قوله تعالى ومن قتل ظلوما فقد جعلنا لولي سخطا ولو  
من سخط القود مع عفو بعض اولياءه او ارض به الذم فقد ترك الخطأ  
هو ويجوز ان يكون لولي المقتول القصاص من غير استيناف لشركائه  
فيه بشرط ان يضمن سخطهم من الذم بوليد اجماع القصاص لان من ا  
على فيجب ان يكون له سخطا ويقتل الذي من قتلهم من المسلمين ويخرج  
على تركته او اهلهم بوليد ان جاز وفيه الرقيق او بما يحد من سخط  
ذلك اما كان مشاركا في القتل فانه قتل العبد الى وجب سخطه الى ذم  
الذم وما معه من مال ودلوان شاة قتلهم بملك ماله وولده وانما  
استقر قمر ابيهم بوليد اجماع القصاص فان كان العبد ثريا لم يدين هذا القتل  
واختار ان اولياء قتل الحق في عبيد العبد لورثته نصن ذمته او سخطا  
لعبد اليهم يكون رقاهم بوليد اجماع المشار اليه وان اختاروا قتل  
العبد كان ذلك لهم بان يضمن بين اصحابنا وليس سيد العبد  
الى سبيل من ذكرهم منهم وهو المظ في الروايات ومنهم من قال يودي  
الى ابي سيد العبد نصن ذمته وان اختاروا قتلهم جميعا كان لهم  
ذلك بل طلق بين اصحابنا ومنهم من قال بشرط ان يوقعا في العبد  
الى سيرة خاصه ومنهم من قال والى ورثته الى ابيهم واذا قام المبيد  
بالقتل على انسان واقتل بوليد القتل وبر المشهور عليه منه  
فاوليا وه مختصون بين قبول الذم منها نصين وبين قتلها

ورود في ذمهم قتل المقتول في ذمهم المشهور عليهم وان لم يكن  
المقتول مشهور عليهم كانا شرين في القتل مشا وبين فيما يقتضيه او اخر  
انسان يقتل بوجه القود واقتل بذلك القتل خطا كان وفي الذم  
بالخيار بين قتل بعض بالعدو ولا يدين لهم على كثر ذمهم احد الذم  
منهم نصين والقود على المباش للقتل دون كثر ذمهم او المكره عليهم  
كل ذلك ليدل على اجماع المشار اليه وقدر واما ان كان من العبد  
وكان معناه ان لا يقتل العبد السيد وخلق العبد الحسن وان كان  
نادرا قتل العبد وسخط السيد الحسن واذا اجمعت ثلثة في قتل فاسد  
اعدم من بالذم وكان الثالث عينا لهم قتل القاتل وسخط المنكر  
والحسين الرقيب بوليد اجماع القصاص ويخرج على مخالفي جازو  
من قوله عليه السلام يقتل القاتل وجسر الماير قال ابو عبيد معناه  
يجس الخاسر واذا قتل السيد عبيده بالذم السلطانة تاويله  
اعزم قيمته ويصير ذمها فان كان معناه القتل الرقيق سخطا عليه  
قتل لفساده في الرق على وجه القصاص وكان لو كان معناه القتل  
اهل الذم ولا يستقيم السلطانة كسلام او من ياذن له ذلك  
وهو وفي من لم يسله الى من اهل القتل بالعدو او باخذ الذم وبأخذ  
ذم القاتل ولا يجوز له العفو كغيره من الان واوليا ولا يستقار الا بغير  
العنف ولا يجوز القتل بغير الحد وان كان هو فعل ذلك بلا خلاف  
بين اصحابنا في ذلك كله ومن اصحابنا من قال ان قضا الطرف يدخل في  
قصاص النفس وكذلك ذمته مثل ذم ذم النفس منهم من قال ان  
قطع يده او نكح عينه ثم قتله بفعل آخر فعليه مثل ذم ذم قتل

وقال



ضامنا على فضل من ارش الى الدنيا عليه من دية كل ذلك بديل لوجه  
 الظاهر ومن قطع اصابع غيره او واحدة منها وطمع اخيه من الوتر  
 او من فوق او لا يقطع فقل لا ودية ما جابهه صلب لثاني دية ما بقي جهره  
 وادى شيئا اخر من غير او دية الثاني دية ما جابهه لاول واخذ من  
 لاول دية ما جابهه فدفعها الى الثاني بديل لاجتماع المثار اليه وادى قوله  
 نعم ولو لم يقطع اصابع من ارش الى القصاص ومن قطع عين غيره وادى  
 عين لم يقطع سائر فانه لم يكن له ثمن ارش فطعت به اليه يعني فان لم  
 تكن لم يقطع اليسرى بديل لاجتماع المثار اليه وما لم يقطع فيه الخط  
 التي مع ما يجب القصاص فيه الدية ويقتل الحي بدمه ما افندته وا  
 ارش ما جابهه عن حد او خطا او قصدا او سبوا وما يحصل من ذلك  
 عنو فقل او فعل من يلى عليه على الوجه الذي نذكره في مثل  
 حين ان غيره او جهره او كسر اللد او رقى ثوبه او هدم بناءه  
 حتى وكل الموصل من ذلك ما جادته طريق المسلمين او في غيره  
 من الملك استترك او ملكه الغير الحاضر مالم يجر له ويقتل ما يحصل عبادة  
 من افساد او اذ لم يجر الى العداوى او وليته منه او بارساله بجهل الهادج  
 وكلمه العتور او بارسال عنه ليقول على كل حال ولا يقتل ما تجنيه  
 غارا الا ان يكون ارسله في ملك غيره وروى عن النبي صلى الله عليه و  
 انه اذا نزل البرج اعزب وحده ما لم يظا فادته فقتل عليه السلام على  
 اهل الا سوال فقلل اغمارا وعلى اهل الوثنية فقتلها اليق وانما اهلها  
 الضمان للدين ويقتل ما تجنيه سبها اذا كان راسا لها او اقاربها  
 ولا يقتل ما تجنيه برجلها الا ان يات بها بسوطا وعماز او لحام ويقتل

كل ذلك اذا كان سابقا لم يحدث او احاد عليهما من لا يعقل على كل حال  
ويضمن ما تقدمه اذا انقضها الا ان يكون قصودا لكل منهما اذ احاطه  
او عين من يجري مجراه ويضمن جناية الخلفاء عن ريشته وعي هرة وحي  
كله ذلك لئلا يجماع الطائفة عليه **كتاب** في الديات والديار  
السلم في قتل الجور ما بين من حال الا بال وما يتاخره او ما يتاخره او  
الوثائق او الفوائد واربع عشرة الا في درهم فدية حلالا على حسب  
ما علكه من يوضح منه في الموضوع الذي ذكرناه بدل على ذلك لجماع  
الطائفة واليه فان صل بروة الدم ومن قال انهما من الضم الي  
ومن الدرهم اثني عشر الى فدية الدليل بحسب هذه الدية في مال الف  
تدل بالخلان وستاد في سنة بدل لجماع كطائفة ودية  
قتل الخطا شميم العن على اهل الا بل ثلثة وثلثون حقة وثلث  
وثلثون جندم واربع وثلثون ثنية كليما طوقه الخيل وقد  
ردع ثلث وثلثون بنت لبون وثلثة وثلثون حقة واربع وثلثون  
خلفة وروي انها ثلثون بنت حاتم وثلثون بنت لبون واربعون  
خلفة وما ذكرناه اذ ان تقصير طرية في احتياط لان الاسنان فيه  
لا على ويجب هذه الدية في مال القاتل فانه لم يكن له مال مستحق  
فيها وانظر الى حين اليسر فاما مات او هرب اخذ من ما له لينة التي  
من يوتى دية كرش فاقرب فانه لم يكن له ولية اخذت  
بيت المال بدل على ذلك لجماع كطائفة وديتهم فدية العاتكة في  
لا صل بويه وشغلها بالجاب الدية في فدية القاتل عليها في  
الدليل وستاد هذه الدية في سنتين بالخلان في من احتياجا

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥  
 श्रीकृष्णाय नमः ॥

مؤلف

الظاهر وفي ذهاب النظم الدورية كامل بل خلافاً وتعتبر بنظمه في الخلق  
فان دمع العين في النظم سليم وان قلنا وفي استعمال الانثى بال  
لقطع الدورية كامل وفي قطع لربنه نصف الدية وفي احد النظمين  
تخرج منها وفي النافذة في النظمين ثلث الدية وان كانت في اصلها  
فالكسر فان صليت الى وفي النافذة كان فيها خمس الدية وفي  
الثالث الثاني كان فيها العشر في كره ووجهه من غير عيب  
ولا عظم عشر الدية منهم بدليل كجماع المشار اليه وفي اتصال  
اللسان بالقطع وذهاب النطق به جملة الدية كامل بل خلافاً  
ويعتبر بالبره فان لم يخرج دم او خرج وكان يهود فهو خمس  
وان خرج احم فهو صحيح وفي قطع بعض جلد الواجب في جميعه  
ويقاس بالميل وكذا الحكم في ذهاب بعض اللسان ويعتبر بوجه النظم  
فما ذهب من النطق به منها فاعل الجاني من الدية بعدده وفي لسان  
الاخرس اذا قطع ثلث دية الصحيح بدليل ان جماع المشار اليه وفي  
لشفتين الدية كامل بل خلافاً وفي وفي العليا الثلث لا تسقط وفي  
لفظي الثلثان وفي البعير منها كحساب ذكره وفي شق احديهما  
ثلث ديتها فان التامت فاني بدليل اجماع القطاعة وفي الا  
سنان الدية كامل بل خلافاً وفي كل واحد مما قد ادى  
الظم وهي اثنتا عشرة نصف عشر الدية وفي كل واحد مما في ما  
خره وهي سائر عشرين الدية وفي السن الزائدة على هذا العدد  
الارض وفي سن الصبي قبل ان يسقط فمشرع عشر الدية وفي بعض  
السن يحل بديتها وفي اسودها ثلثا دية يسقط لاني في قطعها







يكون سودا ذلك ديتها صحيح وفي النورين الذي كامله وفي اصحاب  
نفسه الذي في الدين الذي كامله وفي اصدفه النفس منها  
وفي كل واحد من السعدين او العسرين نفس الذي وفي كل  
اصبح عشر الذي الاكبرهم فان فيها ثلث دية اليد وفي النورين  
اصبح ثلث ديتها الاكبرهم فان في كل منها نفس ديتها وحكم النورين  
والسائقين والنورين واصحابهم اليدين وفي كل اصبح دية ثلث  
دية ان صليبه وفي الصليب اذا اكسر الذي كامله فان جبر وصلي  
من غير عيب فعشر الذي وفي قطع الحشفه فان زوا من الذكر الذي  
كامله وفي ان نشين الذي كامله وفي اصدفه النفس الذي وروى  
في اليسرى منه الثلثين وفي اليمنى الثلث وفي افضله الله ديتها  
في كس عظام العضو خسر دية العضو فان جبر وصلي من غير عيب  
فاربعة اعشار دية وفي موضع كل عضو من اليدين ربع دية كس  
وفي رصه ثلث دية فان جبر وصلي من غير عيب فاربعة اعشار  
رصه وفي كل عضو منه مقدور اذا جبر عليه فصار مثل وجبر  
فيه ثلثا دية كل ذلك بدل جلع الطائفه وحكم النورين في الوجه  
حكمه في الزنا وهي ثمانية فاة الها الحارصه وهي الذاميه وهي  
التي تقصر اليد وتبطل الدم فثلاثة عشر عشر دية المسجون في  
الباطن وهي التي تبضع الفم وفيها خمس عشر عشر دية السائق  
ونسي اللتان هم وهي التي بين الفم والعظم وفيها خمس عشر دية  
في هذه الاربع ايضا القصاص بديل الجوع كطائفه وقال جميع الفقهاء  
فيها حكمه وليس فيها شيء معذور ولا قصاص في الموصوفه وهي التي

مقدار

توفي

توفي عن العظم وفيها نصف عشر الذي بل خلاه وفيها القصاص ايضا  
بل خلاه في الباطن وهي التي تبضع الفم وفيها خمس عشر دية المسجون  
وهي التي تخرج من كسر العظم الى فم من موضع الاخر وفيها عشر  
نصف عشر في الموصوفه وهي التي تقصر اليد وفيها ثلث الذي  
وفي هذه الثلث ذكرناه من المقدر بل خلاه وليس فيها قصاص  
بل خلاه واما التي تخرج من كسر الفم من الشحاح في البطن وهي  
التي تبضع الفم ولا قصاص فيها وفيها ثلث الذي ايها بل خلاه  
وفي لظفر وجه الى ارجل موصوفه دينار ونصف فان اخضر او  
سود فثلثه دينار وفي لظفر الجسد النقص من لظفر الوجه والمراء  
تساعده الرجل في ديات كل عضو في الجراح حتى يبلغ ثلث الذي فاذا  
بلغت ذلك رجعت الى النقص من ديات الرجل وديات ذلك  
في العبيد بحسب قيمته ما لم يتزوج دية الحر في ذلك علمها  
قد مائة وديات ذلك في اهل الذمة بحسب ديات انفسهم ولا دية  
للمسجون مما يحدث عليه في اجارته بقوله او عند فعله ولا دية  
للمعتول الحدود ولا ذكاب المشرك ولا للمذاق من النفس  
او المال وما سقط الذي فيه تسقط قيمة المثلن وارث الجنايه  
وبدل ذلك كله اجماع الطائفة عليه وفيه الجوع ما بيناه **في**  
**ب الحد ونقص** في حد الزنا من ثبوت الجراح في الفرج  
عائلين مختارين من غير عفة ولا شهامة عقوب ولا مسك عين ولا  
شبهة مسك بشرة او شراعيها فيما زنا بان يجب عليهم الحد بل  
خلافه والزنا على طرف منهم من يجزئ عليه القتل كما كان او عينا

لنؤا ان يجب الرجم في موضع من الموصوفه وقد بينا العقاب كاجماع على  
خلافه ومن اصابنا من قال بوجوب الحد في شاربهم الرجم والظ  
من كذب هو قول ومن الزنا من يجب عليه الحد في النكاح عااما  
له مسأله هو الحد والحد ان كانا كذا بديل اجماع كطائفه وقد روي  
من طرق الخالفين انه عليه السلام قال البكر بالبكر جلد مائة وتغريب  
عالم ومن الزنا من يجب عليه الحد فقط وهو كل من زنا وليس  
بمحسن ولا بكر ولا حره اذا زنت بكه بديل كل جلع الحارصه ومن  
الزنا من يجب عليه جلد خمسين فقط وهو العبد او الامه سواء  
كانا محسنين او غير محسنين شحنين او غير شحنين وعلى كل  
حال ومن الزنا من يجب عليه من حد الى حد من حد العبد بحسب  
ما بين رصه وبقى رفا وهو المكاتب الذي قد عثر بعضه ومن الزنا  
من يجب عليه النصف وهو كل اذا زنا بجارية ابنه كذا في ذلك  
بديل اجماع كطائفه وليس كذا من ينكر سقوط الحد عن كل  
هنا ما عثرنا به بسوء القصاص عنه القتل لان ما اوجب ذلك  
في اصد الموصوفين وهو الدليل الشرعي بوجوبه في كل حال  
الموجب للرجم هو ان يكون الزاني بالغا كمال العقل له ذوقه وطعم  
او ملك عين سوا كماله الزوجه او امه مسلمه او ذميه عن  
اجال نكاح الذميه ويكون قد وطئها ولا ينقضه من وطئ مستقبله  
ما بين من سكر او جنس او مرض منها وتغيرت حاله بالذنب  
ايضا والبكر هو الذي ليس بمحسن وقد امكن على امره ولم يزل  
بها وحكم المراء في ذلك حكم الرجل وبديل على ما قلناه ان جلع المشا

محسنا او غير محسن وعلى كل حال وهو من زنا بذات عزم لم او وطئها  
به العقد عليها والعلم برمجها من زنا بامره ابيه او خضعت له  
على نفسها او زنا وهو ذوق جلد او زنا وهو بكر راسه وقد  
جلد في النكاح قديم او زنا وهو عذراء ثمانية وقد جلد فيها قبلها من  
المراك بديل اجماع الطائفة وتخرج على الخالفين بما روي من قوله عليه  
من وقع على ذات عزم فاقطعه ولم ينقضه وليس له ان يخلو ذلك  
على المستحل لانه خصم من غير دليل ولا نكاح او ذلك لم يكن يفتقرو  
دوات كرهانها بالذکر فابرة وروى الخالفين ايضا انما جلع متزوج  
امره ابيه قال ابو بردة فامرني النبي صلى الله عليه واله ان اقتله وعقبت  
المراء على نفسها الحشيش واخطا من الزنا مع الخواشي وكذا المعافاة  
لنؤا بعد الجلد ثلاث مرات وسبع مرات ولا شهامة في عظم ذنبه  
وتاكين تحشمه فلان يقتضيه ان يكون الحد اخطا وفي زنا الذي في المسلم  
خرق للذمة فيجب عليه القتل بل خلافه وليس لاحد ان يقول كيف  
يقتل من ليس بمقتل لان المحسن والمتردد يقتل بل خلافه وليس  
بقتل من ومن الزنا من يجب عليه الحد في الرجم وهو المحسن اذا  
شحنا او شحنت بديل اجماع الطائفة وايضا في الرجم لخلافه في الآ  
من الخواشي وخلافه من غير محسنيه وقد اختلفوا في جلع على  
خلافه وانما الخلق في زنا وم الجلد مع الرجم وظاهر الحق ان يجل  
عليه ويخرج على الخالفين بما روي من قوله عليه السلام الشيب بالذنب  
جلد مائة والرجم ومن الزنا من يجب عليه الرجم فقط وهو كل  
ليس شحنت بل خلافه ان من الخواشي فانهم اوجبوا الجلد و

نق



واليد وبثبت حكم الزنا إذا كان الزاني ممنوعاً منة القصص اليه وكان مكرها  
أو زكراً وإن كان مكرهاً مسطوقاً عليه لا يفيق فلا يفيق عليه وإن كان يصح التفسير  
اليدجل ما به جلده مخصاً كان أو غير مخصاً أن ثبت قطعاً بيمينه أو علم  
لزاماً أو سواداً بثبوت الحكم على الزاني كون الزاني بأصحوه أو محبونه أو  
معيته وحظاً لغيره أن كانت مكرهاً أو محبونه وإن كان ثبوتاً من تلقى حكمها  
في حال كذا فحكم العاتكة وإذا تاب أحد الزنايين قبل قيام المنيعة عليه  
وظهرت ثوبته وصلح سقط الحد عنه وكذا إن رجع عن إقراره بالزنا  
قبل إقامة الحد أو في حاله أو في ماله ولا تأثر الزيادة إذا كان بعد الثبوت  
لأنه عليه لا يقره وإن تاب بعد ثبوت الزنا عليه فلا يمام للحد عليه ليس  
ذلك لغيره وسحق لغيره ممنوع بجلده فيها أو رد الزنا عليه في صدره ولا  
يؤثر الزنا عليه إن كان زناً زهراً أو إذا اختلف الحد والوجه بنوى بالحد  
وأصله حتى يرد من الزنا بغير رجوع ويؤثر إمام بالوجه فيما ثبتت بطله وأما  
لغيره الشك فيما ثبتت بطله أو في ماله أو في ماله أو بعده من حضره  
من عدول المسلمين أو غيرهم فشقاقهم وسقوط الإمام أو من يذون  
له الحد أو أثبتت موجهة بطله أو بإقراره وإن كان ثبوتاً باليمين أو نواه  
الشك ويقام عليه الحد على الرجل على المنيعة التي رأى زنا فيها من غير  
أو لباس ولا يقام الحد في زمان التيقظ فهو موجود في زمان القرينة السيد  
ويجب استدلالاً بما سائر بدنه سوى رسمه ووجهه ويجوز الوجه قطعاً  
والمنه حاله قد وثقت عليه ثباتها ويجوز للسيد إقامة الحد على من  
ملكته بمنه بغير أدلة لزام ولا يجوز لتغير السيد ذلك إذا بانه وكل ذلك  
بدليل إجماع قطاً ثم عليه وفيه وجه ونحوه على النكاح في السيد عاتكة

من قوله عليه السلام انقول للعدو دعي ما ملكت ايمانك **فصل في حكم**  
الغزاة والاسن المطاوع هو مجوز الزكرك بالذكران وهو على ضربين ايعاب  
ومادة ومن الخفيين من قولك اذا ثبت النبوت الشريعي وقيل ان العمل والمفعول  
وفي الثاني جملته كل واحد منهما مائة جلده بشرط كونهما بالنيب حافذين  
للقوانين ولا فرق في ذلك بين الحصن والبكر والى والعبد والمسلم والذمي  
وكان ما من تجبته قبله ان شاء صبرا او دجبا او توديه من عدوا او الفاجرا  
عليه او احراقه بالانار بل يوجب المطاوعة وتجب على الخائف بالارادة  
من عسكره عن ابن عباس عن قول النبي صلى الله عليه واله من وجدتموهم على  
عمل حرم فوافتموهما فاعل والمفعول والاسن هو مجوز لانث  
بالذنان وفيه اذا ثبت جملته مائة نكل واحده من الفاسق والمفعول  
بما بشرط البلوغ وكما العقل والخيال ولا فرق بين حصول ان  
حصان والحية ولا سلام وارتقاء ذلك ودوى وجوب الرجوع مع ان  
حصان هما في القسم الثاني من الناطق وحكم ذلك كله انكره او الجواب  
او المقبح قبل نبوت الناصية وبعدها وفي الرجوع على ان قال وفي  
كيفية الجحد ووقته وفي التكاليف المراه الواجب مثل الذي ذكرناه في الزمان  
نقول بعادته وذكر بليل الجاهلية **فصل في حكم**  
القيادة من جهة بليل واصل امراه او غلام او بين امرأتين للغير وعليه  
جحد خمس وسبعين سوطا رجلا كان او امراه او امراة مسلما او  
دسيا وحكم زنا الرجل وبشرط المصروفه فيجوز ذلك بالامره وحكم  
الرجوع عن الاقرار بحكمه الفاد للغير قبل نبوت ذلك وبعده  
وكيفية اقامته للعدو ووقته ما قدمناه ومن عدا اثنين جحد وثلاث

وليس على من سبعة شرب الى قتله من غير شرب ان يصعب الامر سبيل  
كل ذلك بدليل اجماع الطائفة **فصل** في الحذر من شرب قتل المسكر و  
كثيره وان اختلفت اجناسه ان كان شاربها كمال العقل وان كان اوجب  
رجل كان او امرأة صلبا او كافرا منظارا بل ذلك بين المسلمين غما  
لولا جده بدليل اجماع لطائفة وقد روى من طريق النخعي ان النبي  
صلى الله عليه وآله شارب الخمر ثمانين وروى عن علي بن عبد الله انه قال  
في شارب الخمر اذا شرب مسكرا واذا مسكرا هذى واذا هذى اضرى  
فيجب ان يحد المفسرين وان كان الممنوع من الخمر اية ذلك فيقول  
المعاد شرب المسكر اثنان وقد حد في رواية بدليل لا يحد  
المعاد اليه وحكم شارب الغفاح حكم شارب الخمر بدليل هذا لا يحد  
وايه فقد ثبت تحريم شربه بما قد ساءه فما مضى وكل من قال بذلك  
اوجب فيه حكم حد الخمر والقول باحد الامرين انه من شرب وجع عن  
كبر جماع وحكم التاييب من ذلك قيل يشوبه او بعده حكم التاييب من  
الزنا وغيره مما يوجب حد الله تعالى ولا يتعلو في حلاله وقد  
مقدم وبغيره الرجل على ظمره وكفيه وهو يوبان والمواصلة تنبأ  
**فصل** في حد السرقة يجب لقطع على من ثبت كونه سارقا  
بشروط منها ان يكون سكران لا يكون والزمان ولده وان  
كان خنياه من ماله ولا عبد من سيده بل خائن ومنها ان  
يكون مقدار السرقة ربع دينار فصاعدا او قيمته ذلك مما يقبل  
عاده وشرعا لو كان هو زانيا بنفسه وهو الذي اذا انكر لم يفسد  
كما التاييب والحبوب اليه بسواه لم يكن كذلك التايفار والمخوم

عن الميركا ذلك بديل اجماع القطايع وروى انه ان عاد ثانياً فجدد  
عاد راجع عرض عليه القويران ان يقتل وان اجاب قبلت وتبين و  
جدد ان عاد خاصة بعد القير قبل من غير ان يستأب **فصل**  
**فصل** القذف من قذف وهو كمال القذف في احره برنا او لوطا حراما  
القاذف او حملوا ارجل او اعمه فهو محرمين العفو عنه وبين مطالبته  
بحق القذف وهو جلد ثمانين سوطاً بديل اجماع الطائفة وايضاً قوله  
تساو الذي يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باجره لم يلزم فاجابهم  
ثمانين سوطاً قوله يفصل بين العبد وعونه وان كان القاذف ذمياً قبل  
يخبر وجه من الذمة وسؤله في ذلك الصريح من اللفظ والكناية المبيحة  
للعناه فالصريح لفظ الزنا والى اطلاق الكناية لفظ القويهم و  
لعنوه فيه والفسق والجور والعزبه والديانة وما عهده ذلك ما يميز  
ذوق القاذف مع الصريح ومن قال لعنه زينب فقال ذمني  
فاذن لثنتين وعليه فيما اذن وكذا لو قذف جماعة ومن قذف  
واحد او احداً **فصل** القذف من يورث يورث كل من يورث المال من  
ذوي الانساب دون الاستبلا واذ اطلق احدهم بالحد واتيهم لم  
يسقط حق الباقين واذ اعتد بعضهم كان لمن لم يبق المطالبه  
بمسئله الحد وان لم يكن للقذف التوقي في اخذ حقه سلطان  
لا سلام ولم يجوز له العفو ولا يسقط حق القذف بالتوبة **فصل**  
واذا يسقط بغير المقدوف او اليه من ذوي الانساب خاصة ويقبل  
القاذف من الذمة الى ارجاء احد فيما فيها من المرات ويقبل من است  
البيط الله عليه ولا وعينه من كذا بديا او احد لم يعم عليهم السلم



سواء كان اصدى بهم كما الخشب ولا ثالث وستهان يكون السرقة ان حفظ  
ولا شبهه للسارق فيه وستهان يكون من جاز وروى ابي انا ان لو لم  
في المكان هو الذي لا يجوز لغير ما أكد او ما كان السرقة فيه دخول الا بالذات  
وبدل على جيبه ذلك اجماع الطائفة والسارق هو من خذ على جيبه الاستعداد  
التفريع وعلى هذا ليس على المنتهب والمختلس والخائنة ودية او عارية  
تقطع فان كان حذو بلذات اجماع المشار اليه وايضا فما اعتبرناه بجمع على  
وجوب القطع به وليس على وجوب بمخاطبة دليل ونحوه على الخائن بما هو  
روى من طريقه عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه واله ليس على المنتهب و  
لا على المختلس ولا على الخائن قطع وهذا نص ونحوه على الخائن بما اعتبرناه  
من النصاب بما روي عن عائشة من قوله صلى الله عليه واله القطع في ربيع و دينار  
فصاعده وهذا ايضا نص وايضا فالصل برادة الزينة ومن اوجب القطع فيها  
نقص عما ذكرناه احتياج الى دليل ونحوه على ان يصدق في اسقاط القطع  
بسرقة ما ليس بجو زينة وما كان اصدى له بحسوى الذهب والفضة  
وانما اثبت والغزو ربح فانه لم يقطع القطع بسرقة القول بكتا و  
السارق والتسارقة فاقطعوا ايديهم لانه لم يفصل ولا يجوز ان يجر  
من ذلك الا ما اخرج دليلنا قطيع وبقره على اسم القطع في بيع و دينار و  
اذا زاد ما قيمته ذلك بل خالف في لم يفرق وانما امكن سرقة القطع  
فقطعت يمين السارق اول مرة فان سرقة ثانية قطعت رجلاه اليسرى  
بل خالف في الاين عطا فانه قال به اليسرى وقد روى من طريق الخائن  
عن جابر بن عبد الله صلى الله عليه واله ان سارقا فقطع يده ثم اقر به وقد سرقة  
ثانية فقطع رجلاه اليسرى فان سرقة ثالثة خلد على الخائن ان يوت او يولى

كثير

لا سرقة يا يرفان سرقة في الحبس ضربت عقوبة بدليل اجماع الطائفة و  
نحوه على الخائن بما روى عن علي عليه السلام ان سارقا مقطوع ا  
ليد وانما يقال اني لا سرق من القنان لا انكره ما ياكله ويستخبر ولم  
يكره ذلك عليه احد وايضا فالصل برادة الزينة من القطع عن اوجبه وثنا  
لله فويله لويل و نحوه على الخائن في جواز قتله بما روي عن جابر بن  
البيهقي عن النبي صلى الله عليه واله ان سارقا قتل في امسه وماروه عن عثمان  
وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز من انهم قتلوا سارقا بعد ثلثين  
اطرافه وانما كانت بين من وجبه عليه القطع بمثلث قطع ولم يقطع  
ليساره وكذا كرم وجب قطع رجلاه اليسرى وكانت مثلث قطع وقد  
رجله اليمن بدليل اجماع الطائفة وموتية القطع في اليد من اصول كن  
صابع ويترك له يده وفي الرجل عند مفصل الشراك ويترك له يده  
القدم والعقب بدليل اجماع الطائفة وايضا فما اعتبرناه بجمع على  
وجوب قطع وليس على قطع ما زاد عليه دليل وقد روى انما كرم  
عن علي عليه السلام ان سارقا قطع من موضع الذي ذكرناه بعشرين من  
الصحاب ولم يترك احد منهم ذلك عليه وهذا يقتضي على اصل الخائن  
الا اجماع على ذلك في تلك الحال واذا سرقة اثنان فما زاد عليه مما  
استلزم قطيع نصيب لكل واحد منهم المقدار الذي يجب فيه القطع  
فقطوا جميعا بل خالف في سواها انما امكن سرقة في السرقة او كان لكل  
واحد منهم بسرقة لنفسه وان لم يقطع نصيب لكل واحد منهم ذلك يقطع  
ولم يكونوا مشتركين فلا قطع على واحد منهم بل خالف وان كانا  
مشتريين في ذلك فلي اخرجهم من الحز وقطعوا جميعا بربيع و دينار

صالحه قبل ان يدفع خبره الى ولي لا مرفان تاب بعد ما رجع  
ارفع خبره اليه كان يمين بين قطعه والعقوبة وليس لعقوبة في  
ذلك خبر وعلم ردة ماسرة ان كان عليه باجته وموت فمقتد ان كانت تالفة  
على كل حال بدليل اجماع الطائفة وقد روى ابي انا ان سرق  
هذه فان عاد ثانيا اذ ب يكل ما صبح بالارض حتى توفي فان عاد ثالثة  
قطعت اذ انا انا لم يجر من الفصل لان ل فان عاد رابعة قطعت من  
الفصل الثاني فان عاد خامسة قطعت من اصوله وروى انه لا قطع  
عنه من سرقة طعامه عام هجابه وقد بينا في كتاب الجهاد حد الحارب  
فان وجد له اعداء **فصل** اعلم ان التعزير يجب بفعل القبيح او ان  
ضلال بالوجه الذي لم يرد الشرع بثوابين حد عليه او روى بذلك فيه  
ولم يتفق اهل سواد امة فيمن رجع مقدمات الزنا واللواط من النوم  
في الزنا واحد والعزم والتقبيل العزير ذلك على حسب ما روى في الا  
من عشرة اسواط الى تسعة وتسعين سوفا ويجوز من وطئ بهيمة  
او سقى بهيمة ويجوز العزير اذا سقى من مال ميتة والوالد اذا سقى  
من مال ولده ومن سرق اقل من اربع دينار من سرقة او اكثر منه من سرقة  
حز ومن قدق وهو عزم ولد الم او عزم او لغيره او ذنبا او  
صغيرا او غنما او ثيابا او عذرا او غنما او ذنبا او غنما او ذنبا او غنما  
من قدق غيره بما هو مشهور به ومعتز بفعله من سائر القبيح لم  
يسحق حد ولا تعزير ولا يعز راسه اذا عزم صباحي او زوجا  
وحين اوجزاه او برص فان كان كافرا فلا شيء عليه والتعزير  
لما يوجب العقوبة من السعي يعني بما لا يجوز زنا ولا لواط ولا الخبأ

بدليل اجماع الطائفة وايضا قوله تعالى والتسارقة والتسارقة فاقطعوا  
ايديهم لان ظاهره يقتضي ان وجوب القطع انما كان بالسرقة لخص  
صه وانما استحق كل واحد منهم هذا الاسم وجب ان يستحق القطع و  
يحتج على الخائن بما روي من الخبر مقدم لانه عليه السلام اوجب القطع  
في ربيع و دينار فصاعدا ولم يفصل بين الواحد وبين ما زاد عليه ومن  
اصحابنا من اخذ العزير بان لا يقطع على واحد من الجماعة حتى يبلغ  
نصيب المقدار الذي يجب فيه القطع على كل حال والمذهب هو  
ان قول و يقطع لادم بالسرقة من مال ولدها والولد بالسرقة من  
قال احد الوالد بها وكل واحد من الزوجين بالسرقة قال آخر بشرط  
ان يكون المال المسروق محررا من سرقة ولا قطع على من سرق من  
هو كذا بدل ما يجب من النصف من سرقة منهم كذا اتفاق بدليل اجماع  
المشار اليه وظاهر كلامه والخبر يقطع الطر من جيبه الك من التوب  
المختصان ويقطع انما ياشي اذا احدث كل واحد منهما ما قيمته ربيع دينار  
فصاعدا بدليل اجماع الطائفة وايضا فضاهاه لايه والخبر يدل ان على  
ذلك لان السارق هو من خذ الشيء على جهته كنسخة في التفريع فويل  
من ذكرناه في ظاهر كلامه وقد روى الخائن عن عائشة روى بها عزم  
انهم قالوا سارقا سارقا كسارقا احيا ثوبا والقرم لازم للسارق  
وان قطع بدليل اجماع المشار اليه وظاهر كلامه والخبر لا يقتضي  
اجاب القطع على كل حال فن منعه منه العزم فعليه الدليل ومن  
اقر او قاما مع عليه اليه بسرقات كثيرة قطع با ولها عزم ابا في  
واذا رجع المعنى بالسرقة عن اقراره لم يقطع وكذا ان تاب وقهر

صالحه



بالإقبال من ثلثة أسواط إلى تسعة وتسعين سوطا وإذا تقادف الشان  
بما يوجد له سقطا حتى أو وجب تقديرها كل ذلك بابل إجماعا  
لطانهم وروى أنه من عززل المرء من بعده بمقتب فان اصره عاد إلى ما  
يجوب السهل من حيث عنده **كما** القضاء وما يتعلق به يجب  
في متولى القضاء ان يكون عالما بالحق في الحكم المراد وادليه بديل اجماع  
الطائفة وايضا فتولية المرء ما لا يعرفه فليس يحق ولا يجوز فعلها وايضا  
فالطائفة تجوز في الحكم الله تعالى عن رسول الله صلى الله عليه واله  
ولا يشهد به فليس ذلك من دون العلم وايضا قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل  
الله فأولئك هم الكافرون ومن حكم بالثقل لم يقطع على الحكم بالثقل  
الله ويحجب على الخالفين بما روي في خبر تقسيم القضاء ورجل قضى  
بين الناس على رجل فمروا النار ومن قضى بالفتيا فقد قضى على رجل  
ويجب فيه ان يكون عدله ولا خلاف في الإيمان صم وحسنه فلو  
به وبشيء ان يكون كامل العقل حسن الرأي ذا حلم وورع وقوة على  
القيام بما فرض الله ويجوز الحكم ان يحكم بعلمه في جميع القضايا ان كان  
والحدود والقصاص وغير ذلك وسواء في ذلك ما عليه حال الولد  
وقبلها بديل إجماع الطائفة وايضا قوله تعالى فان حكمت فاحكم بينهم  
بالقسط وقوله يا داود انا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس  
بالحق ومن حكم بعلمه فقد حكم بالحق والعدل وايضا قوله تعالى  
والزلات فاحذر وكل واحد منهما ما به جلده وقوله المأزق و  
الشارب فاحذر ايديهما ومن علمه كل ما هو الا ان كان زانيا أو مارقا  
وجب عليه امثال الا ان وادانته ذلك في الحد يشبه في كل حال الا

احكام

احكام يفرق بين الامرين وابنه فان لم يقدر العلم لم يعلم لانه في المسئلة حيث  
منع الحق الذي يعلمه او اعطاه ما لم يعلم بمقتضى او اما الى اثبات الحكم و  
كذلك يقتضي ضيق ولا يبره وابطال احكامه مستقيلا والثلثة بناء  
للقصود بهما وايضا فانما يحتاج الى البينة لتعريفه في الحق صدق الله  
ولا يشهد به ان العلم بهدوء اكثر من غيره المظن فاذا وجب الحكم  
مع ذلك المظن فلا بد من بينة العلم او في واجريه وادله ايضا على ما  
قلناه امضا رسول الله صلى الله عليه واله عليه السلام بالثقة على  
ان عاين من امير المؤمنين عليه السلام وابن خزيمة بن ثابت وسماه  
لذلك الشهادتين من حيث علمه صدقة على الله عليه واله ما  
الحجج وقول امير المؤمنين عليه السلام بشرح لما طالبه بالبينة على ما  
ادعاه في ربيع طلع ويحك خالفنا الله بمطالبة امام المسلمين بعينه  
وهو مؤمن على ان يكون هذا بول على ما قلناه ولا ندر طائفة الحكم بالعلم  
الى السنة على رؤس الشهاد من الصحابة والله يعين فليكن ذلك  
احد منهم وليس لاحد ان ينجس من الحكم بالعلم من حيث ان ذلك  
ربما يقتضي صحة الحكم ان ذلك الشخص ان يحضر فلا يجوز العدول  
به عن اقتضاه الدليل ويلزم على ذلك ان لا يجوز الحكم بالاستيفاد  
بالبينة وان قرأ المتقدمين من حيث كان مستند هذا الحكم العلم  
السابق لهما على ان الشرط والمراعاة في الحكم تقتضي حسن الظن به  
وتحجب من متهمته الحكم بعلمه كما بين من ذلك قوله تعالى وكذا  
اذا قمتا البينة بكرا او اذا وجب عليه الحكم بما ثبت عنده باقرار  
او بيمينه وان لم يحصل ذلك احدهما وحرم عليه الامتناع من الحكم بغير

التي في موضع ذكره كل ذلك باجماع الطائفة وظاهر القرآن لانه على  
الآما اخرجوه بديل قاطع وتقبل شهادة كل رجل لا عليه بل خلاف ذلك  
بين كل رجل مطلقا ومن ما كثر في النسب وتقبل شهادة المصدقين  
لصديقهم وان كان بينهم ما من طهر ومجاهد في خلاف في القرآن ما كثر  
قال لا تقبل الا اذا كان ذلك بينه او تقبل شهادة من عاين ان يحضر فيه  
اي مشاهد وليس للخصم ان يقول ان عاين لم يلق لم يسمع من الشهود  
عليه لا يشهد به ان صور له مثل ذلك يلزم في البصيرة لا يشهد به  
سخره وان كانت حكمة البصيرة الى العلم مع جوانب شبهه فكذلك  
لك حكمة السمع ولا يشهد به ان لا عاين يعرف بويه ورواية وولده فذلك  
من جهة ادراك الصوت وقد ثبت ان الصحابة كانت يدون في اوراق  
التي هي على الله عليه واله ومن وراء حجاب على التبيين لغيره وهذا  
يدل على ان التبيين بعين حصل من جهة السماع وتقبل شهادة الصديقين  
في السماع والبراج خاصة اذا كانوا يقولون ذلك ويؤخذ ما لا يحق  
لهم ولا يؤخذ باقرارها بديل اجماع الطائفة وقد ثبتت هذه النسخة  
امير المؤمنين عليه السلام انه قضى في ستة عهدها دخلوا الماء ففرق بينهم  
فغير ثلثة منهم عاين اثنين انهما اقرراه ومنهم اثنان على الثلثة  
ثم اقره ان عاين اثنين ثلثة اثنان من المدة وجعل الثلثة الخمسة  
وقد ذكرنا هذه في فصل الثبات ولا يمنع قبول شهادة المصيرين  
في بعض الشهادات بعين كما نقول ككثرة شهادة النساء وتقبل شهادتهن  
دلة القاذن اذا تاب واصلى وعلم ومن شرط التوبة ان يكون تاب  
نفسه بديل اجماع الطائفة ولا تقبل شهادة الولد على والده و

التمه وكذا ان كان فيه ويقضي بشهادة المسلمين بشرط الحرية ولذكورة  
والهوية وكما لا العقل والعدالة في جميع شيا بل خلاف في غير ذلك لا يقبل  
في الزنا الا شهادة اربعة رجال معاينة القاذن في الزنا مع اتحاد اللفظ  
والوقت ومع اختلاف في الزميمة او نقص عددهم او لم ياتوا بها في  
وقت واحد وقا حذر لا فتوا بل خلاف او شهادة ثلثة رجال و  
ما بين وكذا حكم الموطأ والسمع بديل اجماع الطائفة وتقبل شهادة  
ذلك شهادة عدلين ويعتبر في صفتهما اتفاق المعنى ومطابقة اللفظ  
دون الوقت بل خلاف ولا تقبل شهادة النساء ايضا بحسب عدل  
على ان نزل من الرجال ولا معهم بل خلاف الآية الزنا عندنا على  
ما قد مناه ولا تقبل شهادة من عاين حال في الطلاق ولا في روية  
الربا ليدل اجماع الطائفة وتقبل شهادة من عاين حال كذا نزل  
من الرجال في الولادة وان شمل كل الزوجين التي لا تطلق عليها  
الرجال كالموتى ولا قضاء بذلك في تقبل شهادة القابلة وحدها  
اذا كانت مأمورة بالولادة ولا خلاف في حكمها بوجوب الزوج  
او الميراث وتقبل شهادة من عاين اعدا ما ذكرناه مع الرجال  
اجماع الطائفة وتقوم كل امرتين مقام رجل بل خلاف في  
يقضي بشهادة الواحد مع يمين المدعى في الدين خاصة بديل  
اجماع الطائفة ويحجب على الخالفين بما روي من طرق كثيرة عن  
البيها على الله عليه واله من انه قضى باليمين مع الشاهد وعلى السنة  
اجماع الصحابة ايضا وتقبل شهادة كل واحد من الولد والوالدة  
والزوجين للآخر وتقبل شهادة العبيد لكل واحد وعليه

القول



188  
لا يصح عليه فيه فيما ينكره ويقبل عليه ما بعد الوفاة باجماع الطائفة  
ولا تقبل شهادة ولد الزنا بديل هذا اجماع ولا تقبل شهادة  
العدو على عدوه ولا الشريك للشريك فيما هو شريك له ولا الجور  
لمستأجره ولا شهادة ذي على مسلم الا في الوصية السخر خاتمة  
عندنا بشر عدل اهل الايمان واعلم انه يحكم بالقسامة اذا لم يكن  
لا وليا والدم عدلان يشتران بالقتل ويقوم مقام شهادةهما في  
اثباته والقسامة خمسة رجل من اولياء المقتول يقسم كل واحد  
حده منهم عينا الله الذي عليه قتل صاحبهم فان نقصوا عن ذلك كثر  
عليهم كل ايمان حتى ينحل خصمين عينا وان لم يكن الا وفي الدم وحده  
انهم خصمين عينا فان لم يقسم اولياء المقتول انهم خصمون رجل من  
اولياء المتهم انه بريء مما ادعى عليه فان لم يكن له من يقسم حلف هو  
خصمين عينا وبرئ والقسامة لا تكون الا مع التهمة بما ارتكبت  
ظاهرة ويدل على ذلك اجماع الطائفة ويجوز على المخالف بما روي  
من من قيم ما روي على مسلم البينة على المدعي واليمين على من انكره  
في القسامة وقوله لا نصار ما ادعت على اليهود انهم قتلوا  
عبد الله يجيب بملفون خصمين عينا ويستحقون دم صاحبهم فقالوا  
امر لم نشأ هذه كمين حلف عليه فقال يملقكم اليهود خصمين  
عينا فقالوا لا نرضى بان يعان قديم كفار فاداه عليه السلام من  
عنده والقسامة فيها فيه دية كما مله من ان عضاسنة نفر  
وفي نقص من العضو بحسبه وادى ذلك رجل واحد في سدى  
العضو بديل كل اجماع المشايخ وروى اصحابنا ان القسامة

دفن

في قتل الخطأ خمسة وعشرون رجلا واعلم ان من ادعى التحمل الشهادة وهو من  
اهل القبلة لم يجز له لقوله ولا ياتي بالشهادة اذ اما حوافا في التحمل الزه  
ادى حواقي طلبت منه لقوله بجماعة ولا تكفى الشهادة وهو غير ناسخ  
او شاهد بين حكم واقامة او تركه لا يجوز لاحد ان يقبل شهادة  
ان بعد العلم بما يقتضيه فيها اليه ولا يجزى شهادة المؤمنين عليه ولا يثبت  
ولا يقر بين لا يحصل العلم بخبره ولا يجوز له ادائها الا بعد الذكر لها  
لا يجوز له ادائها وجوب خطم لقوله بجماعة ولا تقبل ما ليس لك به علم ولا ان  
الشاهد يحلف على حصة القطع بما يدعيه واخبار المرفوع على هذا الوجه بالان  
يعلم فيه ويثبت شهادة عدلين ان صل بشهادة عدلين ويقوم مقام  
ما اذا اتهم رجلا بظن ان هو بظن او مرفوع ولا يجوز ذلك  
الا في العيون والموال والعقود ولا يجوز في الحدود ولا يجوز شهادة  
على شهادته على شهادة غيره من ان يشاهد بديل لجماع الطائفة واذا شهد  
اثنان على شهادة واحدة ثم شهدا على شهادة اخرى ثبتت شهادة كل واحد  
بل حلفا في وثقت ايضا شهادة الثاني عندنا وهو قول اكثر من  
المخالفين والصحابة من قول الشافعي ولا يخالف في وردت بان شهادة كل  
ثبنت بشاهدتين بقتل وهذا الموضع ولا يحكم بعينية المدعي بعدا  
ستحق المدعي عليه بديل لجماع الطائفة ويجوز على المخالف بما روي  
من طرفه من قوله عليه السلام من حلف بصدق ومن حلف له فليبري ومن  
لم يفعل فليس من الله في حلفه ولا يثبت عليه ردة اليه على المدعي بديل  
اجماع الطائفة وايضا قوله لا يجزى ان تترك ايمان بعد ايمان  
والمراد وجوب ايمانهم للجماع على ان يكونوا بعد حصول ايمان

بامر من سواه وان لا يجلس وهو غضبان ولا جامع ولا عشتا ولا مشغول  
القبلة من شئ من شئاد ويجلس مستويا على القبلة وسائر السكينة والوقار وينزه  
يجلس عن الدعابة والمجون ويوطن نفسه على اقامة الحق والقوة في طاعة  
الله وينفق ان ان السوي بين الخصمين في المجلس والمخاطبة ولا يشار ولا  
يبداهما بخطاب الا ان يجلس الصمت فيثبت يقول لهما ان كتمت فخر  
لا مفاذ له فان اسكبا قاصدا او ادعى احدهما على ان كتمت فخر  
الا ان يكون مستنرة في علم ملان يقول بحق عليه وما افاد هذا المعنى  
ولو قال ادعى عليه كذا او اتهمه بكذا لم يصح وان يكون ما ادعاه معنوما  
متمين بنفسه او بقصد بيمينه فلو قال بحق عليه دارا او ثوبا لم يصح  
لجماعه واذا اصحت الدعوى اقبل الحاكم على الخصم وقال ما تقول فيها  
فدعاه فان اقر به وكان من يقبل اقراره الحريم والبلوغ وحكي العقل  
وكان شهادته لا قرار له من الحق ووجه الخصم منه فان اقر به امر بلا ريب  
فان اقره بحق الحق بحسبه وان اقر اثبات اسميه لم يصح في حيزه للحكم  
اثبت اذا كان عارفا بيمين الحق وكتمت ربه او اقامت عليه البينة لجماع  
وله من عتبه بذكره ان انكرها ادعى عليه فقال للمدعي قد انكرت عوارا فان  
قال في بيمته امره باحضارها فان ادعى انما غاب عليه لم يصح له ايجان له  
حضارها وقرى بيمته وبين خصمه انه لا يثبت كتمانها باحضارها اذا  
احضر بيمينته ويبرأ الكفيل من الضمان اذا انقضت ايمته ولم يحضرها  
فان احضرها كانت مرضية حكم بها والا ردها وان احضر شاهدا  
واحد وامر ان يبين قال له الحاكم تخلف مع ذلك معي دعوكم فان حلوا لكم  
خصمهم بالادعاء وان ابا اقامها وان لم يكن له بيمته قال له ما تريد فان

189  
اخرى وهذا بطل قول من لم يجز ردة البينة على حال ويجوز على المخالف بما روي  
من من قيم من قوله عليه السلام المطلوب اولي البينة من الطالب لا يدين احدكم  
في حيز المطالب بالبينة وان لم يطلب ما يدين عليه بالتقديم كذا فيه  
ولا يجوز الحكم الا بما قد ناه عن علم الحاكم او شئت البينة على الوجه الذي قرره  
الشرع او اقرار المدعي عليه او يمينه او يمين المدعي دون ملى ذلك ما  
لم يرد البينة بالعلم من قتل وراى واجتماع او كتمان وحكم اخر  
اليه وان ثبت بالبينة كتمان او قوله صافيه لم يثبت عندي كذا بديل  
اجماع الطائفة وقوله بجماعة ولا تقبل ما ليس لك به علم واذا حكم بما  
كرناه تيقن براءة دمت ما يتعلق به من الحكم بين الخصمين وليس  
كذلك اذا حكم على اذنه وتسمع بيمينه الخارج وهو المدعي دون بيمته المدخل  
وهو صاحب اليد لقوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه وان  
كان مع كل واحد منهما بيمته ولا يد له حدها حكم لا عدل لهما بشئ وان  
استقر في ذلك حكم لا كثرها بشئ وادعى بيمينه فان شئت اقره بيمينه فان  
خرج اسم حلفي وحكم لم وان كان كمال واحد منهما يد ولا يبين لاحدهما  
كان الشك بينهما فيشفي كل ذلك بديل اجماع الطائفة واذا ثبت ان  
الشاهد مستند باليمين ورجع وشتم وبطل الحاكم حكمه به ان كان حكمه و  
رجع على الحاكم بما اخذ ان امكن وان على شاهد الزور وان كان مستند  
به قتل او جرح او حد او قص من اذ رجع عن الشهادة لم يثبت دخلت  
عليه لزمه دية القتل او الجرح ومثل العيون المستبينة بشهادة او قيمتها  
وان برضى المحرم وبما يتفق عليه بديل كل اجماع المشايخ واعلم انه  
يتعين للحاكم ان يرد الوقت الذي يجلس فيه للحكم له خاصه ولا يشوبه

دفن



۱۵۰  
اسکرافاها وان قال اربو یبینه قال اخلق فان قال نعم حققة الله بقه من عاقبة الیوم  
الظاهرة الدیة ولا حله فان اقر بان الله علیه الزم به وان اصرح الیوم سوف علیه الصبح  
فان اجاب الامر بغير اسناد ان یتوسط ذلك یبینه ان لم یبین ان یلی هو ذلك بنفسه ان لم یستوی  
لینیت الحکم وان لم یلق وسیط الوسیط فی اصلاح ما یمس علی الحکم فله وان لم یجیبنا  
الیوم المدعی ان اخلق حقیمه یسط حق دعواه یمتنع من سماح بینه علیه وان نزل  
عن یمنه ان قد اقامها وان لم یقول ویمتنع من سقط حق دعواه وان نکال المدعی علیه  
عن الیوم الزم له الخ وجب الی خصیمه بما ادعاه وان قال یجوز ویلزمه ما ادعاه قال لم  
الحکم اخلق فان قال لا اقامها وان قال نعم حققة الله بقه فان رجع عن الیوم اقامها  
وان حق یحقق ما ادعاه وان کتب من هذا الخلق فی نفسه وما یبینه منه الخلق قد ساند  
لای علیه فالحق ذکر ان شاء الله بقه وان اقر وقینا یجربنا علیه حققة النفسانية صریح  
فیقول قاطعاً لیکان حادون من متبیینه یؤیدون انهم ولایه لیسام حدایکون یجوز  
فصناد وسمکمه اذ استغفروا لربهم من نقصهم عن واجب ما قدرنا له و  
عدول عن حق یجربنا علیه یزیدنا الیه یجانب من کل مخالف للصواب  
وجانبه وضاد الیه هو یبینه متوسلون  
الیه باکرم الوسائل لریه فی توفیق  
حفظنا من الشوائب علیه انه علی  
کل شیء قدیر وهو حسبنا  
ونعم الوکیل وصلى  
الله على محمد  
والرابطین  
الطاهین

این کتاب در بیان  
حقایق دینی و  
فلسفی است و  
در بیان صفات  
الله تعالی و  
صفات انبیاء  
علیهم السلام  
وصفات اولاد  
الانبیاء علیهم  
السلام است  
واین کتاب در  
بیان حق است  
واین کتاب در  
بیان حق است







